



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع

تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية
دراسة حالة الجزائر والامارات العربية المتحدة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في (العلوم الاقتصادية)
تخصص: مالية وإقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

بن بريكة الزهرة

إعداد الطالب:

ساكري مروة

| | |
|---------------|------------|
| رقم التسجيل: |/2013 |
| تاريخ الإيداع | |

الموسم الجامعي: 2012-2013

شكرو عرفان

الحمد لله على سابع نعمه، و الشكر لله سبحانه على وافر آلائه، الحمد لله الذي بلغنا مرادنا، الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

نحمده جل في علاه أن أمدني القوة و الصبر على أن أتممت هذه المذكرة التي أمل أن تكون مرجعا يستفاد منه .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "بن بريكة الزهرة" التي لم تدخر جهدا في توجيهي و إرشادي .

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذة "جودي ليلى" على ماقدمته لي من اثناء و مساعدات في تسيير عملي و الماضي نحو التقدم و الأفضل .

إلى الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم و نهلنا من فضل علمهم حفظهم الله.

إلى إدارة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و على رأسها عميد الكلية و رئيس قسم علوم العلوم الاقتصادية.

إلى القائمين على مكتبة جامعة محمد خيضر و نشكر كل من أمد لي يد العون كيف ما كان و تحمس لهذا الموضوع.

في الأخير أشكر دفعة سنة ثانية ماستر مالية و اقتصاد دولي و أتمنى لهم التوفيق في الدراسات القادمة.

مقدمة

تعتبر الأزمات المالية من أكثر مواضيع الاقتصاد تداولاً، نظراً لطبيعتها الدورية، وارتباطها بدورات الأعمال، فقد عرف التاريخ ظهور العديد من الأزمات، وهي نتاج لمجموعة تتابعات تراكمية تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار.

فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي توالى الأزمات المالية والتي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن التخلص منها، ومن أهمها: الأزمة المالية العالمية سنة 1929 (أزمة الكساد العظيم)، ثم الإثنتين الأسود سنة 1987، وثلثها أزمة أكتوبر 1989، ثم أزمات الأسواق الناشئة في التسعينيات (أزمة جنوب شرق آسيا) وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية 2008 والتي هي محل اهتمامنا في هذه الدراسة، إذ أنها أزمة اقتصادية شاملة، حادة وسريعة، اشتعلت في قطاع الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديداً للاقتصاد المالي العالمي، وبالأخص الدول المتقدمة، والتي طالت تداعياتها العديد من القطاعات الاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، لذا فإنها ستتأثر سلباً، بل في الواقع قد تأثرت بالفعل من هذه الأزمة، ومدى تأثرها يعتمد على تقدير حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

ومن هذا المنطلق تتضح معالم إشكالياتنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هي تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية على اقتصاديات الدول العربية؟

التساؤلات الفرعية:

من أجل الإجابة على الإشكالية يمكن تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالأزمة المالية؟
- ما هي الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية؟
- كيف أثرت الأزمة المالية العالمية على الدول العربية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات الفرعية نتطرق إلى الفرضيات التالية:

- الأزمة المالية هي حالة تمس أسواق المال مسببة بدورها انعكاسات عدة؛
- من أسباب الأزمة اختلاف معدلات الفائدة، أخطاء في التخطيط الاقتصادي؛ بروز أزمة الثقة للتوقعات حول مستقبل الأسواق المالية؛
- لقد أثرت الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات العربية نظراً لاعتمادها على صادرات المحروقات.

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أكثر لموضوع الأزمة المالية العالمية، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية كبيرة نظرا لما تمخض عنها من نتائج سلبية على الاقتصاد لأنها تعد أزمة مالية ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد ككل إذ أنها أثارت ضجة عارمة في الأوساط المالية؛

وتتأتى أهمية الدراسة أيضا للأزمة المالية الحالية، لأنها تعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، وتأتي خطورتها من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعتبر القلب النابض، كما تحتل السوق الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية لذا فإن أية مخاطر ستعرض لها فهي بصدد باقي الأسواق المالية الأخرى.

أهداف الدراسة :

يمكن بلورة أهداف هذا البحث في النقاط التالية :

- التعرف على الأزمات المالية، والأزمة المالية العالمية، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على المستوى العالمي و العربي؛
- محاولة التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية؛
- تبيان الآثار والنتائج من الأزمات المالية العالمية؛
- إبراز انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاديات العالمية بصفة عامة، والاقتصاديات العربية (الجزائر - الإمارات العربية المتحدة) بصفة خاصة.
- محاولة الوصول إلى إيجاد حلول مناسبة لتجاوز الأزمة المالية في الدول العربية .

دوافع اختيار الموضوع:

- ترجع دوافع اختيار الموضوع إلى:
- الرغبة الذاتية في الإطلاع على هذا الموضوع؛
- كونه موضوع حديث يحظى بالاهتمام الكبير من قبل أغلب الباحثين الاقتصاديين؛ وكذلك أملا في تفادي هزات اقتصادية عالمية مستقبلية؛
- الضرر الكبير الذي أحققته الأزمة المالية العالمية باقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو الدول النامية ؛
- سعي الدول لإيجاد السبل المناسبة لتخطي الأزمة المالية؛

المنهج المتبع:

- بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم المزج بين المناهج الآتية :
- المنهج الوصفي :** وتم الاعتماد عليه عرض الجوانب النظرية للأزمات المالية ؛
- المنهج التحليلي :** وهذا تماشيا مع العناصر التي تم التطرق لها في تداعيات المالية وحلولها مع الإشارة إلى حالة الجزائر والإمارات العربية؛

المنهج التاريخي: وذلك تم استعماله في عرض الكثير من الوقائع الاقتصادية لذا تم الاعتماد أيضا في سردها.

الدراسة السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأزمات المالية، وركزت أغلبها على أزمة وول ستريت (1929)، وأزمة دول جنوب شرق آسيا، كما اهتمت دراسات أخرى بالأسواق المالية العربية وركزت كثيرا على خصائص هذه الأسواق ومعوقاتهما. وفيما يلي بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

- محمد الهاشمي حجاج: **أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية**، (دراسة حالة الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة (2007-2009))، البحث عبارة عن مذكرة مقدمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة سنة 2012، لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الاسواق. تدور اشكالياتها حول مدى تأثير الازمة المالية العالمية على أداء الاسواق المالية العربية في ظل العولمة المالية وانفتاحها على الاسواق المالية العالمية، وقسم الباحث هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية ففي الفصل الاول تناول الاطار النظري لأسواق الاوراق المالية، والفصل الثاني: العولمة و أثرها على أسواق الاوراق المالية، أما الفصل الثالث : فكان حول الأزمة المالية العالمية 2008، الأسباب والتداعيات والسياسات الاحتوائية، والفصل الرابع فكان حول تحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية. ولقد لفت انتباهنا في هذه الدراسة اهتمامه بالجانب المالي للتأثر بالازمة لان الدوحة فعلا من بين الدول التي أثرت عليها الأزمة العالمية ماليا، أما نحن فقد ارتقبنا الجانب النظري للدراسة، وسندرس تداعيات الاقتصاديات العربية.

- صلاح الدين طالبي: **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر-)** البحث عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان -2009-2010 ، والتي تدور اشكالياتها حول: أسباب وتداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية على الاقتصاد العالمي عموما وعلى الاقتصاد الجزائري خصوصا، وماهي الاجراءات أو الحلول المتبعة للخروج منها أو التخفيف من آثارها ؟، وتضمنت الدراسة ثلاثة فصول كالتالي : الفصل الأول : تناول الجوانب النظرية للأزمات الاقتصادية من تعاريف للأزمة وأنواع وقنوات انتشار،

الفصل الثاني : ويعرض فيه مختلف الأزمات الاقتصادية العالمية ، وفيها تطرق لأزمة الكساد الكبير يتناول فترة الرخاء الاقتصادي التي عاشها العالم بعد الحرب العالمية كما تم التطرق للأزمات الاقتصادية الأخرى .

الفصل الثالث فجاء تحت عنوان، الأزمة الحالية، أسبابها، تداعياتها، حلولها (مع الإشارة إلى حالة الجزائر) ، هنا تطرق الباحث للأزمة المالية بصفة عامة وتداعياتها وأسبابها حيث كان مشيرا لحالة الجزائر، أمم نطاق دراستنا فهو حول الجزائر و الولايات العربية المتحدة .

- رابح أمين المنسبع : الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير والعلوم التجارية، فرع نقود وبنوك، بجامعة الجزائر 3 لسنة 2010 / 2011. لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، والتي صيغت اشكاليته كالتالي: إلى أي مدى يمكن اسقاط أثر الهندسة المالية في الازمة المالية العالمية لسنة 2007؟ حيث قسم البحث إلى ثلاث فصول، فالمبحث الاول مثلّ مدخلا لموضوع البحث ألا وهو الهندسة المالية مع التطرق لأسباب ظهورها وأهدافها وآثارها، أما الفصل الثاني والذي تطرق إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، وركز فيه على أبرز الأزمات المالية السابقة كل حسب درجة تأثير الهندسة المالية فيها. وفي الأخير تناول الفصل الثالث أثر الهندسة المالية في الأزمة المالية العالمية عن طريق الكشف عن صناعة الهندسة المالية في السوق النقدية.

في هذه الدراسة ركز الباحث على الهندسة المالية كأداة مالية تساهم في التقليل من حدة تداعيات الأزمة المالية ، حيث تطرق إلى مفهوم الهندسة المالية، وكذلك تطرق إلى بعض الأزمات السابقة، في حين أننا في دراستنا قمنا بمحاولة معرفة المفهوم العام للأزمات المالية، والأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات مع الإشارة إلى خالة الجزائر و الامارات العربية المتحدة .

- محتويات البحث

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول ،كلا منها يحوي ثلاث مباحث، نأتي إلى الفصل الأول حيث سنتناول فيه عموميات أو مدخل نظري حول الأزمات المالية وفيها مفاهيم للأزمة المالية وخصوصيات وأنواع الأزمات المالية ومؤشراتها، أما الفصل الثاني فسننتطرق فيه إلى الأزمة المالية العالمية، وسنذكر فيه أهم الأسباب المؤدية لها، و أيضا سنرى بعض تداعياتها على مختلف دول العالم، و كيفية مواجهتهم للأزمة العالمية، وكذلك القمم العالمية التي وضعت من أجلها، وبالنسبة للفصل الثالث ألا وهو الفصل التطبيقي فسنحاول فيه إبراز أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية عموما ، وبصفة خاصة تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، والاقتصاد الإماراتي، والسبل والطرق التي انتهجتها كلا منها للخروج من هذه التداعيات .

الفصل الأول

مدخل نظري حول الأزمات المالية

مقدمة الفصل :

إن عالم اليوم عالم الأزمات وذلك لأسباب تتعلق بالتغيرات التي حدثت في مجالات الحياة و التي أثرت في حياة الانسان داخل الكيان الاجتماعي و التنظيمي ، مما نتج عنه تداول مصطلح الأزمة المالية و التي أصبحت هذه الأيام من الأمور الطبيعية ، ونظرا للعديد من التساؤلات و الأطروحات التي تتبادر في أذهان الكثير من الاقتصاديين المختصين حول مفهوم الأزمة المالية ،حيث شكل تكرار الأزمات المالية خلال حقبة التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولا أخرى ، كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده تلك الدول واندماجها في بعضها البعض.

ومن هذا المنطلق أردنا الاهتمام في هذا الفصل بمحاولة تقديم صورة واضحة وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأزمات المالية .
- المبحث الثاني : أنواع الأزمات المالية ومراحلها
- المبحث الثالث : المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية وأشهرها وسياسات تجنبها .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأزمات المالية

تعتبر الأزمات المالية من بين أهم المواضيع التي تمت دراستها وذلك من خلال الامام بجميع النواحي ، ولهذا فمن الصعب الوقوف عند مفهوم معين للأزمة المالية نظرا لتعدد مفاهيمها وهنا، يعرض هذا المبحث السمات العامة للأزمة المالية، مفهومها ، وبيان الفرق بينها وبين غيرها من المفاهيم ؛ كالكارثة والمشكلة ، والخصائص الأساسية لها .

المطلب الأول : السمات العامة للأزمة المالية

مما لا شك فيه أن عالمنا اليوم يتميز بكثرة وتعدد أزماته وتنوعها ، وذلك من خلال تطوراته الحضارية الجارية ، حيث أصبحت الأزمات حدثا متوقعا لجميع المنظمات في هذا العصر المليء بالمتغيرات والمستجدات ؛ في حين يجمع الكثير على أننا نعيش الآن عصر الأزمات وذلك من خلال امتداد وتطور واتساع هذا العالم يوما بعد يوم ، وازدياد مصالحه وتعارضها وعلى قدر اتساعها و تعارضها تتزايد وتتنوع أزماته .ولذا فإنه يمكن اعتبار أن الأزمات جزء هذا العالم، فهي تواجه الجميع من أفراد ومجتمعات ومنظمات ودول. وتترتب عليها آثار ونتائج عديدة قد تكون اقتصادية و اجتماعية وبيئية أو نفسية كذلك ، و هذا بحسب درجة شدتها واتجاهها واتساعها و عمقها وسرعتها ونتائجها . وعلى حسب هذه الآثار يمكن محاولة علاجها عن طريق السبل والمناهج الناجعة لذلك⁽¹⁾.

المطلب الثاني : مفهوم الأزمة المالية

مفهوم الأزمة المالية :

الأزمة لغة :

للأزمة في معاجم اللغة الفرنسية معاني متعددة أهمها النزاع ، التوتر ، النوبة والفقر ... وكذلك في اللغة العربية فهي تعني القحط والشدّة ، وتشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية ، ولم تكن كلمة أزمة شائعة الاستعمال في الأدبيات العربية القديمة ، وقد التفت الباحثون العرب إلى هذه الكلمة بصورة بارزة لتكون ترجمة للكلمة الانجليزية " crisis " .

ومصطلح "crisis" مشتق من الكلمة اليونانية "krisis" والتي تعني لحظة القرار .⁽²⁾

نرى أن المعنى اللغوي يطلق أحيانا على الظاهرة الادارية الغير المستقرة والتي تمثل تهديدا مباشرا لبقاء المنشأة واستمرارها، وتتميز بمخاطرة على الكيان الإداري والمالي، أو عدم توازن النظام ، ويبدو لنا أن المعنى اللغوي لهذا المصطلح يؤثر على باقي العلوم الأخرى، كالعلوم الإدارية، والسياسية والعلوم الاقتصادية .⁽³⁾

(1) محمد عبد الحميد عطية ، الأزمة العالمية وأثرها على أسواق المال ، دار التعليم الجامعي ، 2010 ، مصر ، ص 259

(2) معن محمود عياصرة ، مروان محمد بني أحمد ، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل ، دار الخادم للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2007 ، ص ، 74

(3) عيابة عمر يوسف عبد الله ، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي ، اربد عالم الكتب الحديث، الأردن ص ص 14

ومن الممكن أن يحدث خلط وتداخل بين مفهوم الأزمة وغيرها من المفاهيم أهمها: مفهوم الكارثة والمشكلة ، حيث أن هذا الخلط قد يؤدي إلى معالجات غير سليمة لكل منها.

وهنا سنتناول مفهوم كل من الكارثة والمشكلة لبيان الفرق بينهما وبين الأزمة وتوضيح العلاقة فيما بينهما باعتبارهما الأكثر تداخلا معها، وبالنظر إلى مختلف تعاريف المهتمون بشؤون الكوارث مثل: المنظمة الدولية للحماية المدنية، نخلص للتعريف التالي:

الكارثة: هي عبارة عن حدث خطير وجسيم قد يكون متوقع أو غير متوقع، إداري أو غير إداري يصعب التنبؤ به ، حيث يؤدي إلى حدوث خسائر بشرية، مادية أو بيئية. والكوارث قد تسبب أو تبرز الأزمات، إلا أنها ليست الأزمة بذاتها، فقد تنجم أزمة بسبب التجاهل أو عدم المصادقية في المتابعة.

فالكارثة مثل: الزلزال فقد ينجم عنها أزمة اسكان مثلا، وهي بدورها كثيرا ما ترتبط بالحس القومي خاصة ما إذا كانت الكارثة طبيعية بخلاف الأزمة (1)

أما مفهوم المشكلة: هي عبارة عن حدث منذر، حيث يظهر بشكل تدريجي من مصادر متنوعة، وإشارات تحذير مختلفة مما يجب حلها، إذ أنها مثل الشرارة إن تم إطفائها أطفئت النار وتوقفت، وإن تم إهمالها شبت النار وحلت الكارثة، فالمشكلة قد تكون هي المسببة للأزمة التي حدثت وليست الأزمة ذاتها

ومن هنا نخلص إلى الفرق بين الظاهرتين في كون الأزمة عادة ما تكون إحدى الظواهر الناتجة عن المشكلة والتي يصعب التنبؤ بنتائجها ويحتاج إلى دقة في التعامل وسرعة في المعالجة ، في حين أن المشكلة عادة ما تحتاج إلى جهد منظم للوصول إلى حل لها.(2)

ومن الممكن تعريف **الأزمة من الناحية الاجتماعية** : على أنها تلك الأحداث التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة(3)

تعريف الأزمة المالية بالنسبة للاقتصاد :

الأزمة المالية: عبارة عن مصطلح مركب من كلمتين هما أزمة ، ومالية
الأزمة اقتصاديا: هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازنات في مجال النشاط الاقتصادي في بلد أو أكثر وبصورة عامة تطلق على اختلال التوازن بين العرض و الطلب
أما المالية: فهي تشمل الحسابات التي تسجل العمليات على الأوراق المالية (أسهم و سندات) ،وعلى المؤمن في حال الانخفاض و كل الصفات المتعلقة بالسيولة لدى المؤسسات

(1) عبابنة عمر يوسف عبد الله ، مرجع سابق ، ص، 15

(2) محمد سرور بن حكمت الحريري، إدارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات الاقتصادية والإدارية و المالية، دار الصنعاء، الأردن ص

(3) السيد عليوة ، إدارة الأزمات في المستشفيات ، استرال للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص10

وعند دمج هذين المصطلحين نعرّف الأزمة المالية : على أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول فقد يكون رأس مال مادي، أو أصول مالية، وإما حقوق ملكية للأصول المالية، فإذا وقع ذلك الانهيار ستمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد⁽¹⁾

الأزمة هي تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية ،حجم الإصدار ،أسعار الأسهم و السندات ،وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية و معدل الصرف،وهذا يتطلب فترة طويلة لتغييرها و تقدير الظاهرة الخاصة بالارتفاع و الانخفاض.

الأزمة هي بالضرورة الانتقال من وضعية التوسع إلى وضعية انكماش (فالاقتصاد يعرف تناوب بين الوضعتين) ، فإن "السبب الوحيد للانكماش هو التوسع"⁽²⁾

جدول رقم 01 : الفرق بين المشكلة و الأزمة :

| وجه المقارنة | المشكلة | الأزمة |
|---|---|---|
| 1-من حيث المدة الزمنية المحدد لكل منهما | مدتها الزمنية ثلاثة أيام فإن حلت و عولجت و إلا فسوف تتفجر و تتأزم فتصبح أزمة يصعب حلها و السيطرة عليها | مدتها الزمنية ما فوق ثلاثة أيام فإن المشكلة إذا لم يستطاع حلها في خلال ثلاثة أيام فإن المشكلات تتحول إلى أزمات و الأزمات ليها طويل و مدتها كبيرة فهي مثل الكابوس الذي يسيطر على أحلام الإنسان ليزعجه و لا يستطيع التخلص منه |
| 2-من حيث الأسباب الباعثة و المؤدية لكل منهما | المشكلة هي معروفة الأسباب حيث أن المشكل دائما يكتشف أسبابها و العوامل المؤدية لظهورها وبالتالي يسهل حل المشكلة لأن أسبابها قد عرفت و علمت | الأزمة مجهولة الأسباب و غير معروفة ماهي الأسباب المؤدية و المسببة لظهور الأزمات بشكل كامل و واضح و مفصل و بالتالي يصعب حل الأزمة و تطول مدتها لأن الأسباب المؤدية للأزمة مازالت مجهولة و غير معروفة |
| 3-من حيث الخطورة و الشدة و الآثار السلبية المترتبة منها | المشكلة لها آثار سلبية خفيفة ليست مدمرة و لا قاتلة فيمكن السيطرة عليها و يمكن حلها و علاجها | الأزمة لها آثار سلبية سيئة للغاية قاتلة مدمرة و عنيفة كما أن للأزمة حدة و شدة و صدمة عنيفة فالأزمات تحتاج إلى وقت لعلاجها و حلها |

المصدر : محمد سرور بن حكمت الحريري، مرجع سابق ص 109

(1) عيابة عمر يوسف عبد الله ، مرجع سابق، ص 111

(2) سامية بلاغ ، قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 إلى دول المينا،مجلة علوم الاقتصاد والتجارة ، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية ، و علوم التسير ، جامعة الجزائر 03 ، العدد رقم 23، المجلد 2011/02 ص 180

المطلب الثالث : خصائص الأزمات المالية

الأزمة تحتوي على جملة من المميزات و الأعراض ، والتي تشكل بمجموعها عناصر و صفات إذ نجدها تتصف بخصائص تعمل على تمييز الأزمة و جعلها واضحة المعالم وهناك جملة من الخصائص: (1)

- 1- إن الأزمة تجهز و تصنع في جو خفي و في بيئة سرية و في أجواء معتمة لا يستطيع الإنسان معرفتها إلا بواسطة التفكير الهادف والإبداعي والإبتكاري في معرفة أسباب و مسببات الأزمة.
- 2- أن الأزمة تحدث في بيئة داخلية و خارجية للمنظمات ، كما أن ضررها يكون واقعا على كلا البيئتين.
- 3- تحصل الأزمة في ظل تواجد وانتشار الكثير من الضغوطات العلمية وندرة المعلومات الضرورية وقلة وانعدام التقارير الصحيحة ، حيث يسود بذلك جو من التوتر و القلق، الخوف و ذلك لعدم معرفة إدراك الأمور بشكل صحيح كما أن الأزمة لا تتوفر في الأجواء المحيطة بها أي معلومات صحيحة ، وبالتالي لا تتوفر معلومات كافية ولا ضرورية للسيطرة على الأزمة.

كون في بداية نزولها قوية ، مفاجئة و عنيفة ، معقدة التركيب و المعلومات و محيرة في حقائقها ثم تبدأ تدريجيا بالهبوط و الخفة و الضعف.

- 4- الأزمة غير واضحة المعالم حيث تكون متداخلة المعلومات و متشابكة البيانات
- 5- تتسبب الأزمة في حدوث الكثير من الخسائر و التضحيات البشرية و المالية مثل : العجز المالي و إعلان الإفلاس المادي و الدخول في المراحل الحرجة من عدم القدرة على تصفية الديون.
- 6- الأزمة تعمل على تضيق الخناق على المنظمات الإدارية و الشركات التجارية و المؤسسات المالية.
- 7- الأزمة نقطة تحول أساسية ومرحلة حرجة ، وجملة من الأحداث المتتالية و المتسارعة ، حيث تصيب الكيانات المالية و تهدد وجودها

- 8- حالة الذعر ، حيث بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق ، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر و السريع لمجابهتها، أو صدور ردود أفعال شديدة و غير صحيحة من قبل الجهات المعنية
- 9- المفاجأة، هذا العنصر الذي يؤدي إلى حالة من الخوف ليصل إلى حد الرعب وهذا نظرا للجهل بعواقب الأزمة و تصاعدها المفاجئ سيؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة بسبب تزايد القلق و التوتر علاوة على قصور المعلومات

10- نقص المعلومات حيث يؤدي كل من التشابك و التداخل و التعقيد و التعدد في عناصرها و عواملها و أسبابها و المصالح المؤيدة و المعارضة لها إلى عدم توفر معلومات مثل : من المتسبب بهذه الأزمة ؟ وما حجمها ؟ و ما آثارها المتوقعة ؟

- 11- مجابهة الأزمة تمثل تحديا بالنسبة للنظام الإداري و المالي و ذلك نظرا لتهديدها مصالح النظام و استمراره في أداء وظائفه و تحقيق أهدافه و أمنه و استقراره حيث يتطلب ذلك درجة عالية من الكفاءة و الخبرة للخروج من هذه الأزمات.

(1) محمد سرور بن حكمت الحريري ، مرجع سابق، ص ص 110 ، 111

12- الحاجة إلى وقت طويل و غياب الحل الجذري السريع ، إن مواجهتها تستوجب خروجاً من الأنماط التنظيمية المألوفة و ابتكار نظم تمكن من استيعاب الظروف الجديدة المترتبة عن التغييرات المفاجئة حيث أنها تحتاج لبعض السنوات للخروج منها و لتجاوز آثارها أيضاً
ومن خلال ماسبق نعرف الأزمة بصفة عامة على أنها اضطراب شديد يمس النشاط البنكي والمالي على حد السواء ، وتتصف الأزمة بخصائص تميزها عن غيرها من المصطلحات . (1)

(1) عبابنة عمر يوسف عبد الله ، مرجع سابق، ص 19

المبحث الثاني : أنواع وأبعاد الأزمات المالية ومراحلها

تتعدد أنواع وتصنيفات الأزمات الاقتصادية و المالية وتختلف ،حيث أنها تمر بعدة مراحل ولها الكثير من الأبعاد ؛ نوجزها في هذا المبحث.

المطلب الأول: أنواع الأزمات المالية :

توجد عدة أنواع للأزمات المالية ،حيث أنها من الممكن أن تكون مشتركة في أكثر من قطاع ، فتصبح آثارها آنذاك أكثر عمقا و تأثيرا ، كما يمكن أن تكون في دولة واحدة أو يمتد تأثيرها إلى عدة دول ، ونميز الأنواع التالية :

1/ أزمة النقد الأجنبي : (أزمة سعر الصرف) : تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها و إلى هبوط حاد فيها ، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة ، و يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات " الطابع القديم " أو الحركة البطيئة و بين الأزمات ذات "الطابع الجديد" إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة ، أما الحالة الثانية فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد سواء كان عاما أو خاصا بالثقة يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية و الرأسمالية الأكثر تحررا و تكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف

2/الأزمة المصرفية (قطاع المؤسسات المالية) : هذا النوع من الأزمات له شكلين ، إما أن يكون هناك اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك ، وتكون هناك المشكلة أكبر إذا شملت هذه الأزمة أكثر من بنك ،فعندها تضطر الحكومة للتدخل لمنع تفاقم الأزمة ،و يكون ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك ،وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقصى على النشاط الاقتصادي ، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينيات و الستينيات بسبب القيود على رأس المال و التحويل ، و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينيات ، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة ،أما النوع الثاني من الأزمات المصرفية هو الشكل المقابل لهذه الأزمة فالبنوك لديها فوائض مالية ،لكنها لا تسعى إلى منح قروض بسبب الخوف من عدم تحصيل هذه القروض ،خاصة في ظروف عدم التأكد ،هذه الحالة تؤثر سلبا على عجلة النشاط الاقتصادي بل إنها قد تؤدي إلى ركود و اقتصاد في الدولة ،تسعى الحكومات في مثل هذه الحالات إلى تشجيع البنوك على الاقتراض فيما بينها و منح القروض للغير لتنشيط حركة الاقتصاد.(1)

(1) صلاح الدين محمد أمين ، إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث ، كلية العلوم الادارية والمالية ، العراق، 2009

3/ أزمة الديون : وتحدث عندما يتوقف المقرض عن السداد ،أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ، ويحاولون تصفية القروض القائمة ، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أو دين سيادي عام كما تشهده اليونان ،حيث أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته ،قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل ، إلى أزمة في الصرف الأجنبي⁽¹⁾

4/أزمات أسواق المال " حالة الفقاعات " : و ينتج هذا النوع من الأزمات عندما ترتفع أسعار الأصول ارتفاعا شديدا بسبب هجوم مضاربي عنيف حيث يعتقد كل مضارب أنه بمنأى عن مخاطر انهيار السوق ،لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب أو لأنه قد حقق مكاسب رأسمالية ضخمة تؤمنه ضد مخاطر الانهيار ،ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من الأزمات انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي ساهم في اندلاع أزمة الكساد الكبير 1929 وانهيار سوق الأوراق المالية في اليابان في عام 1990

5- أزمة استراتيجيات وفق الخسائر : وينتج هذا النوع من الأزمات عن استخدام ممارسات معينة ، من جانب التجار والمضاربين لتنظيم عمليات بيع وشراء الأوراق المالية ، حيث يصرون أوامرهم للسماسرة بالبيع أو الشراء عند أسعار معينة ، فإذا ما انتشرت هذه الممارسات فإن انخفاضاً في الأسعار قد يتفاقم بشكل ضخم نتيجة هذه الممارسات ، ويعتقد كثير من المحللين أن انهيار أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 1987 كان ناتجا عن انتشار هذه الممارسات⁽²⁾

و هناك أنواع أخرى للأزمات المالية حيث تصنف الأزمات من حيث ثلاث مستويات و هي: ⁽³⁾

1- من حيث مستوى الأزمة: إذ يجب النظر للأزمة من ناحية الأطراف المشتركة فيها و مكان حدوثها

و من هذا المنطلق و في إطاره يمكننا أن نقسم مستوى الأزمة إلى أزمات داخلية و أخرى خارجية

الأزمات الخارجية: و هي الأزمة التي تحدث خارج حدود الدولة ذاتها من أطراف قد تكون:

- إما دول معادية أو على علاقات غير طبيعية مع الدولة الأولى

- إما قد تكون دولة صديقة

- أو منظمات أو أحزاب تنتمي إلى دول أجنبية

و يمكن تقسيم الأزمات الخارجية إلى قسمين و هما :

- **أزمات إقليمية :** و هي التي تحدث داخل منطقة ما و لها خصائص واحدة متقاربة

⁽¹⁾ حنان عفيصة ، جوهرة مناصرية ، حلول الأزمة المالية العالمية الحالية من وجهة نظر اسلامية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية نقود وبنوك كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2008-2009 ص 12

⁽²⁾ حنان عفيصة ، جوهرة مناصرية ، المرجع السابق

⁽³⁾ محمد نصر مهنا ، إدارة الأزمات ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2006 ، مصر ، ص 250

- **أزمات دولية** : و هي التي تنشأ بين دولة و أخرى و قوة الدول لا تنتمي إلى منطقة واحدة حيث تهدف الدولة إلى إحداث تغيير حاد و مفاجئ في الوضع الدولي الراهن مما يشكل تهديدا مباشرا و غير مباشر للأمن القومي للدول الأخرى و ينتج عنه ردود أفعال قد تؤدي إلى حدوث صراع مسلح أو تخلق شعورا قويا باحتمال حدوث حرب و هي نوعين : قد تكون أزمات تحتل اللجوء إلى حرب و قد تكون أزمات لا تحتل اللجوء إلى حالة حرب مثل أزمة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 و أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962
- **الأزمات الداخلية** : و تعتبر من أخطر التهديدات التي تواجه دولة ما حيث تمس كيائها الداخلي و القومي و تكون ذات طابع إما عدائي أو غير عدائي
- **أزمات ذات طابع إداري** : و تنحصر في أعمال التخريب و العنف و الإرهاب و تلوث المياه و البيئة و المظاهرات مثل الاغتيالات السياسية و قد تكون أزمة اندماج حضاري أو سياسي
- **أزمات ذات طابع غير عدائي** : و تنحصر في الكوارث الطبيعية و التي تصيب البلاد مثل الفيضانات و الزلازل و السيول و الحرائق الكبيرة التي تهدد ممتلكات المحاصيل
- 2- **من حيث نوع الأزمة** : تصنف الأزمات من حيث النوع إلى أربعة أصناف و هي:
- أ - **الأزمة السياسية** : تنشأ بسبب تخلف أو قصور النظام السياسي
- ب - **الأزمة الاقتصادية** : تنشأ نتيجة حدوث خلل أو عدم توازن في هيكل البيان للاقتصاد القومي، ومن هنا نتكلم عن أزمات تخلف البنية الهيكلية و الأوضاع الإنتاجية، قصور الإنتاج عن توفير حاجة الاستهلاك في ميزان المدفوعات مثل : تزايد العجز التجاري و أزمات العمالة مثل : البطالة .
- ج - **الأزمة العسكرية** : قد تكون داخلية مثل القيام بانقلاب داخل الدولة لتغيير نظام الحكم أو تعديله، وقد تكون خارجية مثل : الحشود العسكرية على الحدود بين دولتين، وهذا ما ينتج عنه تصاعد حدة التوتر بينهما و قد يؤدي إلى الحرب
- د - **الأزمة الاجتماعية** : هذا النوع يكون داخليا فقط و يقوم بها فئة معينة داخل المجتمع و الاضطرابات التي يقوم بها الجماعات الدينية المتطرفة في المجتمع.
- 3- **من حيث مجال تنفيذ الأزمة** : فنقسم إلى ثلاث أزمات و هي :
- **الأزمة البرية** : و هي التي تدور أحداثها و وقائعها كاملة من البداية إلى النهاية على الأرض.
- **الأزمة البحرية** : تنشأ بين الدول بسبب حشود الأساطيل البحرية .
- **الأزمة الجوية** : و تحدث في الجو مثل : اختطاف طائرة و اتخاذ ركابها رهائن من أجل تنفيذ مطالب معينة قد تكون سياسية أو عسكرية أو مطالب خاصة.

المطلب الثاني : أبعاد الأزمات المالية

تتمثل أبعاد الأزمة بعدة أبعاد رئيسية حيث ترتب الأزمات المتوقع حدوثها طبقاً لهذه الأبعاد و هي كالآتي : (1)

1- البعد الأول : مسببات الأزمة : وتنتج عن :

أ - أعمال معادية موجهة من الخارج و هي إما :

- لفظية مثل : التهديد بالقيام بأعمال عدائية ،سياسية أو عسكرية أو قد تكون اقتصادية .

- فعلية أو مادية : مثل : توقيع معاهدات أو تحالف مع أعداء أو قطع علاقات دبلوماسية ،أو

فرض حصار اقتصادي أو تكثيف مناورات عسكرية.

ب -متغيرات خارجية موجهة و مؤثرة : وقد تأخذ أحد الأشكال التالية :

-أعمال عسكرية غير موجهة مثل القيام بتجارب على الأسلحة

-شكل سياسي مثل : تحدي الشرعية للدولة سواء من طرف آخر أو منظمة دولية.

ج-أعمال عدائية داخلية : و قد تكون قولاً أو فعلاً : مثل تحدي النظام الحاكم بالتحريض على

العصيان بعدة طرق.

2- البعد الثاني : ثقل الأزمة (وزنها) : و يقاس بمدى تهديدها للقيم الأساسية للدولة مثل : تهديد بقاء

الدولة،أو تهديد استقلالها السياسي أو تهديد المصالح الاقتصادية للدولة أو استقرارها الاجتماعي

3- البعد الثالث : التعقيد و التشابك للأزمة : و يعني غموض الأزمة و عدم وضوح أطرافها المشتركة ،

أما من ناحية الكم فتتعلق بحجم عملية اتخاذ القرار لمعالجة الأزمة.

4- البعد الرابع : و يتعلق بحدة الأزمة و كثافتها : و تعني حجم الضغوط التي تتولد نتيجة أحداث معينة

والتي تتطلب رد فعل سريع و حاسم ، كما تعني مدى حرج الاختبارات التي تفرضها أحداث الأزمة

على الدولة.

5- البعد الخامس : و يتعلق بمدى الأزمة أو فترة استمرارها (المدى الزمني) : وهنا تعني الفترة التي

تستغرقها الأزمة و قد تكون فترة قصيرة (من يوم إلى ستة أيام) أو متوسطة (من أسبوع إلى ثلاثة

أشهر) أو طويلة (أكثر من ستة أشهر) أو قد تكون ممتدة و تستغرق ستة أشهر فما أكثر.

6- البعد السادس : و يتعلق بنمط الاتصال لحل الأزمة : يتوقف نمط الاتصال على درجة السرية و

الرسمية و مدى استمرارية عملية الاتصال و له عدة أشكال :

- اتصالات في صورة محادثات شفوية شخصية .

- اتصالات رسمية و تتم من خلال طرف ثالث أو وسائل الإعلام .

- مستوى الاتصال اعتباراً من رئيس الدولة إلى المسؤولين الآخرين.

- اتصال من خلال مندوبين أو إشارات .

(1) محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص ص 254 ، 255

7- البعد السابع : المحصلة النهائية للأزمة : سواء بإنهاء الأعمال العدائية أو إنهاء القيم أو إيقاف

الأعمال العدائية مع استمرار تهديد القيم.(1)

المطلب الثالث : مراحل الأزمات المالية

تتعدد تقسيمات المراحل التي تمر بها الأزمة ، ونظرا لهذا المنطلق لا يوجد اتفاق بين الباحثين في هذا الحقل على عدد هذه المراحل ، بل أفكارهم متباينة و ذلك من حيث عدد المراحل و كذلك تسمياتها، ولكن هذا التباين شكلي فقط و ليس اختلاف في المضامين الجوهرية للأزمة ، ولقد أردنا التطرق إلى أحد التقسيمات التي وضعتها أدبيات إدارة الأزمات و ذلك في أن الأزمة تمر بمراحل خمسة و فيما يلي توضيح لملامح كل مرحلة من هذه المراحل : (2)

➤ مرحلة الميلاد : في هذه المرحلة تكون هناك بوادر تلوح في الأفق تنذر بأخطار غير معروفة و غير واضحة الاتجاه و غير محددة المعالم تماما ولم يتضح المستوى الذي تصل إليه هذه الأخطار ، وتتميز هذه المرحلة بغياب و عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية والوافية عن الأزمة المرتقبة ، هذا فيما يتعلق بتطورها و توقيت انفجارها ، ويتوقف الشعور بهذه الأزمة و حجمها على خبرة و قدرة المديرين على إدراك المتغيرات ذات العلاقة و قدرتهم على التنبؤ بأوضاع و حالات المنظمة المستقبلية.

وهنا تتطلب هذه المرحلة جهود مبكرة للتصدي للأزمة و تداعيتها من خلال إبقائها عوامل نموها و مرتكزات قوتها ، و أن تبذل الإدارة كل مجهوداتها للقضاء على هذه الأزمة في مهدها و قبل نموها و تفاقمها.

➤ مرحلة النمو (الانتساع) : خلال هذه المرحلة إذا لم تتجح إدارة المنظمة في القضاء و التغلب على الأزمة في مرحلة ميلادها ، فإنها ستنمو و تتطور إلى مرحلة جديدة ألا و هي مرحلة النمو و الانتساع، وتوجد في هذه المرحلة بعض العوامل التي تدعم و تساهم في قوة الأزمة من بينها :

- عوامل ذاتية ترتبط بالأزمة أي نشأت و تكونت في المرحلة السابقة (مرحلة الميلاد)
- عوامل خارجية جذبتها الأزمة و تفاعلت معها وساعدت على نمو و انتساع الأزمة و تصاعدها.

و في هذه المرحلة يزيد الإحساس بالأزمة و إدراكها في المنظمة، ولا يمكن للإدارة إنكارها، فتجاهل هذه الأخيرة للأزمة سيترتب عنها آثار وخيمة، وهنا يجب تدخل إدارة المنظمة لمواجهة الأزمة.

(1) محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 257

(2) يوسف أحمد أبو فارة ، إدارة الأزمات مدخل متكامل ، المكتبة الجامعية ، إثراء للنشر، الأردن ، ص ص 35 ، 38

- مرحلة النضوج : في ظل هذه المرحلة قد تفشل إدارة المنظمة في مواجهة الأزمة و علاجها في المرحلة السابقة (مرحلة النمو) وهذا يحدث نادرا ، و يكون مؤشرا على عدم كفاءة المنظمة في إدارة الأزمة، فإذا لم يتم معالجتها و التصدي لها و فشلت الإدارة في التعاطي مع هذه الأزمة بنجاح في مرحلة النمو فإن الأزمة ستصل إلى مرحلة جديدة ألا و هي مرحلة النضوج، وهذا معناه أن الأزمة قد بلغت ذروة قوتها و عنفها و باتت السيطرة عليها و على آثارها صعبة جدا أو شبه مستحيلة، حيث تكون آثارها ذات تأثير كبير على المنظمة
- مرحلة التقلص (الانحسار) : حيث تدخل الأزمة إلى هذه المرحلة و تبدأ في الانخفاض و التقلص و الانحسار بعد أن يقع التصادم العنيف فهذا التصادم سيؤدي حتما إلى تحلل و تفكك الأزمة حيث تفقد الأزمة جزءا كبيرا من قوتها و طاقتها و هنا تبدأ هذه الأخيرة بتلاشيها و تراجع حدتها شيئا فشيئا
- مرحلة الاختفاء : تدخل الأزمة في هذه المرحلة عندما تفقد قوتها بشكل كلي أو شبه كلي كل قوى الدفع المحركة لها حيث تتراجع و تتلاشى مكوناتها و عناصرها ، و هنا يتم الانتهاء بالاهتمام بها و تصبح من الماضي ، و بعد ذلك يتم الاستصلاح و إعادة البناء و ليس التكيف مع الواقع الجديد بعد الأزمة فالتكيف يجلب على المنظمة آثار سلبية و يبقى المنظمة على آثار الأزمة و نتائجها بعد انحسارها و تلاشيها لأن إعادة البناء تؤدي إلى علاج آثار و نتائج الأزمة و استرجاع المنظمة كفاءتها و قدراتها و إكسابها خبرات و قدرات عالية في إدارة أسباب هذا النوع من الأزمات و نتائجها⁽¹⁾.

المبحث الثالث : المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية وأشهرها، و سياسات تجنبها:

للأزمات المالية عدة مؤشرات تشير إلى حدوثها ، و التغيرات التي شهدتها الأسواق المالية من حيث التحرر المالي والحد من القيود ، و حرية تدفق رؤوس الأموال . أدى بالعالم للدخول العديد من الأزمات

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية :

في الحقيقة لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني و إلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها و من ثم إمكانية تجنب الأزمة، بل هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات و المنهج المستخدم هو "نظام نظم للإنذار المبكر" ، يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد ، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة. يتسع نطاق المتغيرات و يتوقف اختيار بعضها دون البعض الآخر على فهم كل شخص لأسباب الأزمة ، فإذا كان الاعتقاد السائد أن أسبابها مالية ، فسوف يعتمد على العجز المالي ، الاستهلاك الحكومي ، الائتمانات المصرفية للقطاع العام ...

(1) بحث حول الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الحالية، <http://insfp29.3oloum.org/t37-topic> ، بتاريخ 12 / 03 / 2013

وغيرها ، أما إذا كان يعتقد أن مشكلات القطاع الخارجي مسؤولة أكثر من غيرها عن الأزمات ، فإن الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى مثل : سعر الصرف الحقيقي ، ميزان الحساب الجاري ، تغيرات معدل التبادل الدولي ، تفاوت أسعار الفائدة المحلية وغيرها. (1)

والتي تعتبر أداة دائمة و مستمرة للتوجيه والإنذار و التحذير لمتخذي القرار و واطعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية ،وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات و إجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات،وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلي (2)

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.
- التعرف على المواقع داخل المؤسسات التي يحتمل أن تكون فيها مشاكل أو تقع فيها بعض الإختلالات
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص و التخصيص الأمثل للموارد الإشرافية و التخطيط المسبق للفحص.
- الاهتمام و التوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

كما أن هناك العديد من المخاطر في أنشطة البنوك و مهمة نظم الإنذار المبكر و المؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر و تشمل مخاطر السوق ،مخاطر الائتمان و السيولة ، إضافة لمخاطر التشغيل ، و يساعد الاكتشاف المبكر لهذه المخاطر واطعي السياسات و المسؤولين في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار الناتجة عنها و ذلك بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر. و من الممكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض الدولة للأزمات أو لهزات في سوق الأوراق المالية و الأسهم و العملات إلى صنفين ألا وهما :

- المؤشرات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية ؛
- المؤشرات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للأوراق المالية حيث يمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية لكل صنف في الجدول الموالي

(1) عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ،العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2005 ، ص ، ص ، 39، 38

(2) محمد الهاشمي حجاج ، أثر الازمة المالية على أداء الاسواق المالية العربية ، دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية الأسواق كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر 2001،2012

الجدول رقم 2: المؤشرات الاقتصادية الدالة على حدوث الازمات المالية :

| الخصائص الهيكلية أو (البنوية) | التطورات في الاقتصاد الكلي |
|--|---|
| - غلبة الأصول المالية عالية المخاطر على أسواق الائتمان | - ارتفاع معدل التضخم |
| - إطار ضعيف في الجهاز الإداري للإشراف على أسواق المال و قطاعات البنوك | - نمو سريع في التدفق النقدي |
| - غياب الشفافية والإفصاح عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية | - انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات |
| - ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل | - عجز مال متزايد |
| - ارتفاع معدل التغيير للديون الخارجية | - ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد |
| - سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية و ما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في السوق | - النمو السريع في الإعتمادات |
| - سيطرة بعض الصناعات على سوق الأوراق المالية | - المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي |
| - انخفاض معدلات التبادل | - ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية |
| - قطاع التصدير أكثر تركيزا | - ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي |
| - الرقابة على دخول السوق و الخروج منه | - نمو الديون الخارجية و زيادة الديون في العملات الأجنبية |
| | - انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي العالمي |
| | - انخفاض نسبة النمو الاقتصادي |
| | - ارتفاع معدل الأسعار و الأرباح |
| | - ارتفاع معدلات الفائدة المحلية و ارتفاع معدل البطالة |

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005، ص39. و حسب ما ورد في هذا الجدول فإن كل مؤشر من هذه المؤشرات يضم مؤشرات تفصيلية و ذلك حسب ظروف كل دولة و طبيعتها و هيئة نظامها المصرفي، و مدى وفرة وجود البيانات المنشورة في الجهاز المصرفي ، غير أن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي قد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية، لذا اهتمت بعض الدراسات بتطوير هذه النظم و المؤشرات لتلائم ظروف الدول النامية و اختيار مؤشرات أكثر صدقا و تعبيراً عنها.

المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية :

شهدت الأسواق المالية الدولية أزمات وانتكاسات اتسمت بالدورية ، ومن أشهر هذه الأزمات ما يلي:
أولا : الكساد العظيم سنة 1929:⁽¹⁾ بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ، شهدت العلاقات النقدية الدولية استقرارا نسبيا ، بفضل الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية السائدة ، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والتي شملت مجالات الإنتاج التجارة ومختلف العلاقات النقدية والمالية، حيث بدأت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك بالازدهار منذ عام 1929 ، واستمرت بالارتفاع على مدى 5 سنوات ، إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها ، وارتفاع مؤشر داوجونز ارتفاعات شديدة لم يسبق لها مثيل حيث انتقل المؤشر من 110 نقطة إلى 300 نقطة ، بنسبة مقدارها 273 %، وأدى ذلك إلى فقدان وخسارة المستثمرين في عمليات السوق تقدر بحوالي 200 مليار دولار، وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية :

- 1- كانت لها صفة الدورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي
- 2- زعزعت الاستقرار النفسي في النظام الرأسمالي بكامله
- 3- استمرارها لفترة طويلة نسبيا
- 4- عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة مثلا ، انخفضت الودائع لدى البنوك ب 33% كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين ووصل عدد البنوك المفلسة من عام 1929 إلى 1933 أكثر من 10 آلاف بنك ، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية
- 5- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة ، حيث كان سعر الخصم في بنك إنجلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3,1 % مقابل 5,5% في عام 1929 ، حيث يرجع سبب ارتفاع أسعار الفائدة في بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة ، فالمستويات المتدنية لأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة ، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض ، مما كانوا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها .
- 6- اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.
- 7- ترافق الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات ، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي إنجلترا تم إيقاف قابلية ابدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931 ، وقد نتج عن ذلك تدهور قيمة الجنيه الإسترليني وعموما سببت هذه الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي 50%-84% بالمقارنة مع المستوى قبل الأزمة .
- 8- توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا .

(1) فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ثانيا : الأزمات المالية في الثمانينات:(1)

لقد حدثت أزممتين شهيرتين في الثمانينات هما على التوالي 1987-1989 وكان السبب الأساسي لنتشوئهما هو تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب ، لذا سننتظر لهاتين الأزممتين وأسباب حدوثهما فيما يلي :

أ- أزمة أكتوبر 1987 : أطلقت الصحافة العالمية اسم الاثنين الأسود على 19 أكتوبر 1987، عندما انهارت أسواق المال العالمية ببورصة نيويورك ، حيث اندفع المستثمرون مرة واحدة إلى بيع أسهمهم متسببين في هبوط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، وسرعان ما انتشر هذا الذعر الذي بدأ في بورصة وول ستريت إلى باقي بورصات العالم، وسادت الفوضى أسواق المال العالمية، و كانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيورك 800 بليون دولار، أي بنسبة 26 % و لندن 22 % ، و في طوكيو 17 %، وفي فرانكفورت 15 % ، في أمستردام 12%

و يعد الاثنين الأسود الانهيار الأكثر قوة في التاريخ بعد الانهيار الرهيب في 28 أكتوبر 1929 حيث فقد مؤشر داوجونز الذي يعبر عن تقلبات أسعار 30 نوعا من أسهم الشركات الصناعية الأعرق و الأكبر في الولايات المتحدة نسبة 21.6 % من مستواه السابق البالغ 2247.04 نقطة بينما كان أعلى مستوى له حتى بداية الأزمة 2722.41 نقطة، و هبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الناشئ من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، أصاب كافة الأسهم، فقد كان كبير لدرجة أن المتخصصين فشلوا في مواجهته من خلال السماسرة، أو من خلال تجار الصفقات الكبيرة، هذا عن السوق الحاضرة .

أما سوق العقود المستقبلية و الذي تتعامل فيه مؤسسات متخصصة في الاستثمار بهدف تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها مخزونها من الأوراق المالية، و عليه فان تكلفة تأجيل تنفيذ صفقة في هذه السوق يكون أكبر بكثير من تكلفة تأجيل تنفيذ صفقة مماثلة في السوق الحاضرة، لذا فانه في الورق الحاضرة يعطى صانع السوق وقتا للبحث عن طرف آخر للصفقة. أما في سوق العقود فإن الوقت مكلف و ثمين، و أن التغير في السعر هو الأداة الوحيدة لإعادة التوازن. وباختصار انتهى الأمر بهبوط الأسعار في سوقين وضعف سيولة كلاهما حيث أصبح من المستحيل التنفيذ الفوري للصفقات التي ترد إلى السوق إلا تكلفة عالية تمثلت في الانخفاض الشديد في سعر السهم الذي تتضمنه الصفقة، وبقدر لم يتعود عليه العملاء من قبل ، مما تسبب في تعرض أسهم 5000 شركة تتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها 490 مليون دولار تقريبا كما أعاققت هذه الأزمة الكثير من الشركات الصناعية حديثة التكوين حيث كانت تعتمد هذه الأخيرة في تمويل

(1) محمد جبوري ، الأزمة المالية العالمية وأثرها محاولة دراسة الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي ،

aidpfei.moc/ bara/w.tnetnoc/sdaolpu ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة ، 2009-12

، ص 5 تاريخ الاطلاع: 05-11-2012

مشاريعها على البورصة بإصدار الأسهم و والسندات لكن هذا التمويل أصبح أكثر صعوبة . وترجع أهم العوامل المساهمة في حدوث الأزمة إلى :

1-التطور الهائل في نشاط السوق المالية الدولية الذي بلغ ذروته في عام 1987

2-اشتداد و توثيق الروابط و الصلات بين هذه الأسواق

3 ضخامة الصفقات و العمليات في الأسواق المالية العالمي

4- تنوع الأصول المتعامل بها .

5- التقنية العالية و المتطورة جدا المستخدمة في إدارة نشاطها و عملياتها

6- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال و أكثرها تطورا، مما زاد في سرعة أداء العمليات و ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر .

7-طبيعة و خصائص العلاقات النقدية و المالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية، من أهم قنوات انتقال الأزمات و خير برهان على ذلك الدور الهام الذي لعبه الدولار، حيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.⁽¹⁾

نلاحظ أن تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود ساعد على إضعاف صيغتها الوطنية، و اكتسابها صفة الدولية، على سبيل المثال استخدم أحدث الأجهزة الالكترونية في هذه الأسواق يسمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل، أو مجموعة من الأصول المالية في وقت واحد .

لقد تحول الكثير من المستثمرين من اقتناء الأصول المالية طويلة الأجل (الأسهم) إلى الأصول المالية قصيرة الأجل (السندات) بحثا عن ضمانات أكبر، و تجنباً لمخاطر تقلبات قيم الأسهم في ظل حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، مما تسبب في فقدان بورصة نيويورك جزء هاما من نشاطها في الأسهم . وكان المخرج الوحيد للأزمة هو البحث عن أطراف أخرى من السوق للمساعدة في إزالة الخلل، وهذا ما حدث في اليوم الثاني فقد دخلت الشركات الكبيرة لاعادة شراء أسهمها، كما تدخل البنك المركزي بحث البنوك على منح المزيد من الائتمان لتجار الأوراق المالية . فبدأت أسعار الأسهم بالاتجاه صعودا شيئا فشيئا، مما انعكس ايجابيا على مستويات الأسعار في الأسواق الأمريكية في يوم 21 أكتوبر 1987.⁽²⁾

ب-أزمة أكتوبر 1989⁽³⁾

إثر إعلان الحكومة الأمريكية عن ارتفاع أسعار الجملة و التجزئة في شهر سبتمبر 1989 بنسبة 9% و 5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي (البنك الاحتياطي الفدرالي) عن تخفيض أسعار الفائدة،

(1) عبد الله شحاتة ، الأزمة المالية المفهوم والأسباب ، www.tpygedip .org ، تاريخ الإطلاع : 31-01-2013

(2) المرجع السابق

(3) محمد جبوري ، aidpei.moc/bara /w.tnetnoc/sdaolpu ، مرجع سابق

تسببت هذه الأخبار في بداية الأزمة صبيحة يوم 13 أكتوبر 1989 عندما فقد مؤشر داوجونز حوالي 190 نقطة، و أقل عند مستوى 2569 نقطة أي بانخفاض مقداره 7% عن اليوم السابق، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة .

ما تجدر الإشارة إليه أن المؤشرات الاقتصادية لبلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لم تكن مبررا كافيا للذعر الذي سببته هذه الأزمة، كما أن مؤشرات أسعار الأوراق المالية قد وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال 1989، ولقد جاءت هذه الأزمة بعد مرور أقل من سنتين على سابقتها، لذلك فإن القلق و التشاؤم الذي أشاعته في نفوس المستثمرين يعود بالدرجة الأولى إلى الخوف من تفاقم الأمور و اشتداد الأزمة كما حصل

سابقا، رغم أن المعطيات الحقيقية لم تكن تشير إلى احتمال حصول أزمة اقتصادية حقيقية، لهذا يمكن القول أن أزمة أكتوبر 1989 (التي يطلق عليها الجمعة اليتيمة) تختلف عن أزمة 1987 لأسباب كثيرة أهمها :

- 1-تحسن الظروف الاقتصادية و عدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
- 2- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات و تحسن أرباحها)، فإن أصحاب الأسهم لم تكن دوافعهم قوية للتخلي عنها بطرحها للبيع، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا و بعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار.
- 3- اقتصر بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار، دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم و نطاق العمليات و بالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.
- 4-عدم ظهور و انتشار التوقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ .
- 5- إن إسراع المستثمرين (في 1987) لبيع أسهمهم تسبب فعلا في تسارع انخفاض الأسعار و إلحاق خسائر كبيرة بالبائعين، أما في 1989 فقد فضل المستثمرين التريث و عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق و الحد من انخفاض الأسعار.
- 6- في أزمة أكتوبر 1987 اتسم موقف الحكومة باللامبالاة (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) ، مما أثر سلبا وزاد في تفاقم الأزمة، لكن في أكتوبر 1989 سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهذا ما ساعد على احتواء الأزمة.

أما في ألمانيا الاتحادية فإن الأوساط المالية لم تكن تعتبر ما يحدث في البورصات أزمة حقيقية وإنما مجرد اضطراب طفيف في أسعار، لا يمتلك مقومات الأزمة، و فعلا اتجهت الأوضاع للاستقرار تدريجيا.⁽¹⁾

(1) حنان عفيصة ، جوهرة مناصرية ، مرجع سابق ، ص ، ص 29-30

ويظهر الفرق بين أزمة 1987 وأزمة 1989 فيما يلي :

- 1- عدم ظهور وانتشار التوقعات حول امكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ .
- 2- اقتصر بيع الأوراق المالية على المستثمرين الصغار ، دون تدخل الشركات الكبيرة ، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات وبالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار
- 3- إن اسراع المستثمرين في 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلا في تسارع انخفاض الأسعار و إلحاق خسائر كبيرة بالبائعين أما في 1989 فقد فضل المستثمرين التريث وعدم الاستعجال بالبيع ، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار .

4- في أزمة أكتوبر 1987 اتسم موقف الحكومة باللامبالاة (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) ، مما أثر سلبا وزاد في تفاقم الأزمة ، ولكن في أكتوبر 1989 سارعت الحكومة إلى التدخل لإيقاف الأزمة ، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة ، وهذا ما ساعد على احتواء الأزمة .

5- أما في ألمانيا الاتحادية فإن الأوساط المالية لم تكن تعتبر ما يحدث في البورصات أزمة حقيقية وإنما مجرد اضطراب طفيف في الأسعار ، لا يمتلك مقومات الأزمة ، وفعلا اتجهت الأوضاع لاستقرار تدريجي

أزمة انهيار أسعار الأسهم الأمريكية أبريل 2000⁽¹⁾ : تعتبر هذه الأزمة كنتيجة حتمية للأزمات العالمية السابقة ، وتتمثل بؤادر حدوثها منذ شهر مارس 2000 في الخلل الذي أصاب الأسواق المالية ، وعند التحدث عن هذا الخلل فإن أول متضرر هي البورصات، حيث شهدت بورصة وول ستريت أسوأ فترة تعاملات من النصف الأول لشهر أبريل ، حيث انخفض مؤشر ناسداك الذي يضم أسهم القطاع التكنولوجي (355,49) نقطة في اليوم السابق ، أما مقارنة بمستوى هذا المؤشر الذي وصل إليه في نهاية تعاملات يوم الجمعة السابق وهو 4446,45 نقطة ، فإن جملة خسائره على مدار أسبوع تعاملات 10- 14 أبريل 2000 وتعود هذه الأزمة لعدة أسباب نذكر منها:

- المبالغة الشديدة في أسعار أسهم الشركات ذات الطبيعة التكنولوجية ، والمضاربات المفرطة وهذا بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح السريعة .
- الأخبار السيئة عن نتائج أعمال بعض الشركات الكبرى الرائدة بقطاع التكنولوجيا التي تم الاعلان عنها في مارس 2000 .

- صدور قرار احدى المحاكم الفدرالية في أبريل بإدانة شركة مايكروسوفت كبرى من كبريات شركات البرمجة للكمبيوتر بإدانة ممارسة أنشطة احتكارية والتي لحقت بها خسارة ب 20 مليار دولار .

- ارتفاع معدلات التضخم الاستهلاكي في الولايات المتحدة بنسبة 0,7 % خلال مارس 2000 مما أدى إلى تفاقم الأوضاع في وول ستريت ، خصوصا أن هذه الزيادة في أسعار المستهلك هي الأكبر منذ ما يقارب العام، وقد تجاوزت التقديرات كالعادة لدى المحللين حيث يعود هذا إلى عدم استقرار الاحصائيات الصحيحة لعملية الاشراف المستقبلي .

(1) حنان عفيصة ، جوهرة مناصرية ، مرجع سابق ، ص 31

رغم أن هناك انهيار في سوق الأسهم من خلال انخفاض أسعارها وهذا ما أدى إلى استفادة الأطراف لسوق السندات ، حيث لجأ إليها المستثمرون للقيام باستثمارات آمنة و لقد أدى الانخفاض الشديد في مؤشر ساندك مثلا ، إلى تخلي المستثمرين عن أسهم شركات التكنولوجيا ، و تحولوا إلى الشركات الأمريكية التقليدية المعروفة.

و في يوم الثلاثاء 18 أبريل 2000 شهد تحسن في البورصات الآسيوية و الأوروبية تسجل ارتفاعا ، إثر نهوض ما يسمى الاقتصاد الجديد .

ثالثا: أزمة الأسواق الناشئة⁽¹⁾

يقصد بالأسواق الناشئة، أسواق عدد من البلدان المختلفة التي تتلقى كميات ضخمة من تدفقات رأس المال الخارجي، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية وأكثر استجابة و أشد حساسية لآليات السوق، الأزمة المالية في سوق ناشئة تعني أن اقتصادا صاعدا تعود على تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هذه التدفقات، وبدأ الاقتصاد يواجه طلبا متزايدا و فجائيا لمدفوعات خدمة هذه التدفقات الوافدة في صورة تدفقات عكسية خارجة لرأس المال، و تؤدي هذه التدفقات العكسية إلى ارتباك مالي نظرا لأنها قد تؤدي إلى التوقف عن دفع ديونه، مما يستلزم الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون أو للحصول على قروض جديدة تمكنه من تمويل مدفوعات القروض القديمة . وقد اتسمت الأحداث و التطورات التي اصطبغت بها معظم الأسواق الناشئة بخصائص مشتركة أهمها :

- تحولات فجائية في التدفقات رأسمالية وافدة إلى تدفقات خارجة.

-أحدث و تطورات غير متوقعة.

-اتجاهات انكماشية عميقة في البلدان المدينة.

-بعض الخسائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

فلقد شهدت الأسواق الناشئة عدد من الأزمات في كل من الأرجنتين، المكسيك و فنزويلا وغيرها، لذا سنقدم فيما يلي بعرض موجز لازمة كل من المكسيك و الأرجنتين.

رابعاً: الأزمة المكسيكية⁽²⁾

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة في الصمود و التكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي و الاقتصادي و تحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق.

نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهب لرؤوس الأموال إلى خارج، بشكل سريع مثير للانتباه، وممهد الانهيار النظام المالي العالمي، فحسب قول المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: إن الأزمة المكسيكية عام

(1) رمزي محمود، الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام ، دار الفكر الجامعي ،مصر، 2012 ، ص23 ،ص 13

(2) فريد كورنيل، مرجع سابق

1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد عالم الأسواق المعولمة، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول العالم، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا و غيرها من بلدان أوروبا الشرقية . فلقد ازدادت أزمات سعر الصرف في المكسيك تفاقما و بلغت ذروتها عندما انخفضت قيمة (البيزو) بحوالي 40% في 2005/01/31 من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار .

1- أسباب الأزمة المالية في المكسيك : يمكننا ذكر أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي فيما يلي :

- تقيم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، و اختفاء التدهور في المدخرات الخاصة وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الاعتقاد بأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح. - الارتفاع الكبير في الاستهلاك و في إستيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، و هذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقسيم البيزو.

- يعد ارتفاع سعر الفائدة و إدارة الدين الحكومي، قصير الأجل و التوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، و الذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة و توسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة. - إن تقلبات سعر الصرف و الاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية كرائية على الاقتصاد المكسيكي حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ 40 % من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994 ، و يرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، و أسباب سياسية داخلية تمثلت في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي، و التساهل في السياسة النقدية خلال 1994 ، حيث أدت إلى التوسع السريع الممنوح إلى البنوك من قبل البنك المركزي المكسيكي و الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية و بنوك التنمية، كما لا ننسى قرار الحكومة بتعويم البيزو و تخليها عن إدارة نظام سعر الصرف.

2. النتائج المستخلصة من الأزمة المكسيكية :

- لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، و لولا تدخل صندوق النقد الدولي و الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار، استخدمته المكسيك لخدمة ديونها . - إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات

الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري.

- إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق التعويم الكامل، و فتح أسواق المال على مصراعيه الاستثمار الأجنبي يعتبر إجراء متسرعا قامت به المكسيك .

- إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي .

- إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي

- في ظل التحرر المالي و ضعف الرقابة و الإشراف الجيد للبنك المركزي على البنوك و السياسة النقدية يعرضها لمخاطر الائتمان و السيولة.

خامسا: أزمة الأرجنتين⁽¹⁾

كان لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 و أوائل 1995 آثار ذات قيمة في أسواق الأرجنتين المالية، في ظل نظام مالي ضعيف و معدلات تبادل غير مرنة، واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل، أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرات التعرض لازمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مباشرة

فعلى الرغم من الأداء الاقتصادية القوي للأرجنتين في عام 1994 و بداية 1995، حيث بلغ معدل نمو الدخل القومي الإجمالي 7.7% و انخفض معدل التضخم من 20.6% إلى 3.9% في سنة 1994 ، إلا أن القلق كان يساور المستثمرين المحليين و الأجانب بشأن استقرار سعر الصرف فبدؤوا بسحب أموالهم من البنوك على إثر الانهيار الذي حدث في المكسيك، فتحوّلت طلبات السحب إلى حالة من الذعر الشديد، وأصبحت البنوك بنقص السيولة و عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات .

فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ 145 مليار دولار، وبلغ معدل البطالة 20%، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي 30% في أواخر 2001، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 20%، و خفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع إلى السحب من مدخرات صندوق التأمينات و المعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر و الفساد، فثار الشعب الأرجنتيني و استقال رئيس الدولة ، لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي طارئ قدره 20 دولار من صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأزمة .

1-أسباب الأزمة : ترجع أهم أسباب عجز الاقتصاد الأرجنتيني إلى:

(1) راضي العتوم ، حازم رحاحلة ،التنبؤ بالأزمات الاقتصادية : حالة الأردن ، جائزة بحثية مقدمة إلى المجلس الأعلى للعلوم و التكنولوجيا ، 2002 ،

- نمو الصناعة في الأرجنتين خلق أسوار حماية مرتفعة منذ الستينات، و عدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس.

- ضعف ثقة المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح الأرجنتيني، مما قلل من رغبتها في إجراء التغييرات الهيكلية في أنماط الإنتاج.

- عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين، وتعرضها للاضطرابات و التشوّهات مما أدى إلى ارتفاع التكلفة و انخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة.

- ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني و الذي يرجع سببها إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة التضخم، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وضعف الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني .

2- الدروس المستفادة من الأزمة : نستطيع أن نركز على أهم الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين :

- خطورة التقيد بنظام سعر الصرف الثابت على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية الداخلية و الخارجية، فيجب أن يتخذ القرار الخاص بتعديل نظام سعر الصرف في الوقت المناسب، شرط أنه لا يؤثر هذا على التغيير بشكل سلبي على مصداقية النظام

- ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي، وذلك بإعادة النظر في سياسات سعر الصرف و سعر الفائدة.

- يجب أن تسبق عملية التحرير التجاري القدرة على رفع مستوى الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني، وذلك يتطلب تنوع هيكل الإنتاج في إطار برامج الخصخصة لرفع كفاءة الإنتاج الوطني.

- لا يجوز الاعتماد على تدفقات رأس المال الحافظة لسد عجز ميزان المدفوعات، حيث أن هذه التدفقات يمكن أن تهرب للخارج بشكل مفاجئ و سريع، ولا يكفي احتياطي النقد الأجنبي للدفع عن العملة الوطنية.

- ضرورة مراعاة أن يكون حجم الديون الخارجية في مستوى مقبول.

- ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند وضع و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

سادسا: أزمة جنوب شرق آسيا⁽¹⁾

لقد انبهر كثير من الاقتصاديين بمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في آسيا الشرقية، إذ شكل النموذج التنموي الآسيوي مثالا نال إعجاب كثير من الملاحظين في المجال الاقتصادي و المالي، و لعل هذا ما دفع رجال الأعمال للاستثمار فيها، حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 مثل اندونيسيا في 1978، كوريا سنة 1980 وغيرهما، إلا أن أخطرها من حيث العمق الداخلي و البعد العالمي كانت أزمة 1997، فكيف حدثت هذه الأزمة؟

(1) رمزي محمود، مرجع سابق، ص 25 ،

على مدى العقود الثلاثة السابقة لازمة المالية الآسيوية، كانت اندونيسيا، تايلاند، كوريا و ماليزيا يتمتعون بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة، سبب لها تفاقم في أزمة سعر الصرف في سنة 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق، وبدأ المستثمرين يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك و الاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25% و 50% من أسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية و كان ذلك في 1997، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "البات" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه للبيع، ففشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق . ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فانهارت عملتها بنسبة 17.8% في 1997/09/15 مقارنة بسنة 1996، أما التايوان فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو 20% وبالنسبة لهونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، و التي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فوق تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية.

مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم و السندات و التأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة : نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت و طوكيو)، ولكن سرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.

1 - أسباب أزمة دول جنوب آسيا: نذكرها كما يلي :

• تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة و الاستقرار السياسي المدعم لثقة المستثمرين في أسواقها المالية بالإضافة إلى إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال. • تميل التنمية بالقروض القصيرة الأجل.

• منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية.

• ضعف و قصور الجهاز المصرفي و المالي وفساده و عدم القدرة على تطويره، و انسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.

• حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق.

• الرفع في أسعار الفائدة بهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية مما حوّل الاستثمار في الأوراق المالية، إلى إيداعات بالبنوك.

في تايلاند كانت المشكلة حقيقية، أما ماليزيا فمشكلتها هي التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها .

التوسيع في التعامل بالمشتقات المالية و المصرفية، وفتح المجال واسعا أمام المضاربات المحفوفة بالمخاطر.
الاعتماد الكبير في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

2- النتائج المستخلصة من الأزمة :

- إن الاحتياط من النقد الأجنبي لا توفر الحماية و الحصانة للاقتصاد القومي إذا كانت هناك إختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات.
- يؤدي التخفيض في العملة الوطنية إلى المخاطرة بالاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركز
- عدم الاعتماد على التدفقات المالية الأجنبية قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، وعدم الاعتماد في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة اتجاه تقلبات سعر الصرف.
- تجنب البنوك المحلية التعامل في المشتقات المالية نظرا لتوافر الخبرة الطويلة و الاحتياطيات الضخمة لدى الأسواق العالمية الدولية.
- العمل على التطوير الدائم للأنظمة و الضوابط و السياسات النقدية و التمويلية حتى تتماشى واقتصاد السوق و تطويراته المتسارعة.
- تعميق استقلالية البنك المركزي في الإشراف و الرقابة على أعمال البنوك.
- التنوع في المنتجات و الخدمات، والتنوع في التعامل مع عملاء عديدين و مناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة تجنباً للتركز.

مما سبق يتبين أن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، هي أزمة نشأت عن الاقتراض الخارجي المفرط و الذي خلافا للاستثمارات المباشرة يعتبر مثير للمتعاب، ومما يعزز هذا الرأي أن الدول التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي تأثرت بدرجة أقل . نستخلص أن الاقتصاد على المستوى العالم عانى من مجموعة من الأزمات المالية الدولية منذ 1929 أزمة الكساد العظيم إلى أزمة جنوب شرق آسيا 1997، و ترجع أهم أسباب هاته السلسلة من الازمات إلى اضطراب في أسعار الصرف و تدفقات رؤوس الأموال و تشوهات النظام المصرفي. رغم الآثار السلبية التي خلفتها هاته الأزمات إلا إنها لفتت أنظار الدول و الحكومات لإجراء إصلاحات عميقة للهيكلة المالي و البنكي، تقاديا لحدوثها مستقبلا ومحاولة منع انتشارها إلى الدول الأخرى، ففي المبحث الثالث والأخير سنتحدث عن انعكاسات الأزمات المالية العالمية على الدول النامية نقصد بذلك كيفية انتقال الأزمة من بلد لآخر، ثم نحاول عرض سياسات لتجنب الازمات المالية.

الجدول رقم 03 ملخص أهم الأزمات من 1929-2007

| الأزمة | الأسواق المالية المعنية | الميكانيزمات |
|-------------------------------------|---|--|
| أزمة 1929 | الأسهم | أقوى أزمة اقتصادية عالمية في القرن الماضي |
| أزمة 1974 | البنوك | إفلاس البنك الألماني "هيرستات" بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة وهي أول مرة يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي |
| أزمة 1979 | البنك الفدرالي الأمريكي | قام محافظ البنك يرفع أسعار الفائدة تدريجياً وكل يوم حسب الحاجة من أجل امتصاص التضخم وهي سياسة نقدية أثبتت نجاحها آنذاك |
| أزمة 1974 | البنوك . أسعار الفائدة والأخطار النظامية | بعد أحداث 1973 في قطاع المحروقات ، تراكمت ديون الدول النامية ، بالإضافة إلى ذلك لم تستعمل القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في موازين المدفوعات مما زاد من حدة وقع الأزمة البترولية الثانية في عام 1978 حيث أجبرت هاته الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أنقل كأهلها وجاءت أزمة المكسيك كأول رد فعل وسببت الديون المعلقة حالة ذعر عالمية |
| | بنك نيويورك (خطر نظامي) | توقف نظام التشغيل لبنك نيويورك لمدة 28 ساعة بسبب التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي ب 20 مليار دولار الذي يعتبر سابقة تاريخية. |
| أزمة 1987 | سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم (خطر نظامي) | بسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل ، ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو ولكن عند بلوغ الارتفاع في أسعار الفائدة 400 نقطة جاء الانهيار مسجلاً أكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم وانتهت كذلك بتدخل البنك المركزي الأمريكي . |
| أزمة 1990 | المحروقات | مع حرب الكويت |
| أزمة 1992 | النظام النقدي الأوربي | 20 سبتمبر 1992 |
| الأزمة الاقتصادية المكسيكية 1994 | أسعار الفائدة خطر نظامي | ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي شكل ضماناً وهمية شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزاً في ميزان المدفوعات استدعى التدخل الأمريكي العاجل لكونه أقرب جيران المكسيك |

| | | |
|---------------------------------|---|--|
| الأزمة الاقتصادية الآسيوية 1997 | البنوك | نفس ما حصل للمكسيك تكرر في تايلاندا وانتقل إلى دول شرق آسيا |
| أزمة 1998 | أسعار الفائدة خطر نظامي | أطول أزمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودول الاتحاد السوفياتي سابقا وهددت النظام المالي العالمي |
| أزمة 2000 | الإنترنت الأسهم | تهافتت المؤسسات على البيع عن طريق الإنترنت دون وضع اللوجستيك ، والتوزيع بعين الاعتبار بسبب الأزمة في مارس 2000 |
| أزمة 2001 | خطر نظامي | نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة وتدخل أيضا البنك المركزي الأمريكي من خلال توفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة ولمدة أسبوع كامل خوفا من الخطر النظامي وبدوره البنك المركزي الأوربي قدم أكثر من 130 مليار أورو للبنوك الأوربية لتفادي الانهيار |
| أزمة 2007 | سوق العقار -البنوك والأسهم (خطر نظامي) | الأسباب والتحليل في عرض موضوعنا |

المصدر: عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، مصر ، <http://www.kantakji.com>

المطلب الثالث : سياسات تجنب الأزمات المالية

تطرح في الأدبيات الاقتصادية والتجارب العملية جملة من السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها: (1)

1 - العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصا تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات، واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاما بأهدافها.

2 - الاستعداد والتحضير الكافي لحالات الانتكاس في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة، وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى.

(1) عبد السلام زايد ، يزيد مرقان ، تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاديات ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي - تبسة - ، وجامعة أحمد بوقرة- بومرداس - 19 -جانفي 2010 ، ص 10

3 - التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصرف الحاضرة، والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصا في الأسواق الناشئة، وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية (استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة)، ويمكن تخفيفه في حالات احتياج المصرف للسيولة خاصة في فترة الأزمات، والاستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي.

4 - الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي، استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، و تعميق السوق المالي، زيادة الرقابة المصرفية وإتباع المعايير الدولية كمييار لجنة بازل لكفاية رأس المال، كما يفترض العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي.

5 - تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع، وقد يكون السبيل لذلك هو الحث والتحفيز على تقليص دور الدولة من خلال برنامج لخصوصة القطاع المصرفي.

6 - تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.

7 - تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإداراتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحكم كل طرف بنتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف.

8 - منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي.

9 - إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية، وهي تنفيذ السياسة النقدية بحيث تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها.

10 - توفير محيط تنافسي في السوق المالي وذلك عن طريق فتح لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة.

11 - رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة و المستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.

12 - الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية، وزيادة المقدره على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها، ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى وهذا يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات منها:

_ الكفاية الرأسمالية : تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع اتفاقية لجنة بازل .

-نسبة السيولة : تطبيق نسبة السيولة الإجبارية مثال ذلك 20 % في مصر والسعودية ، 30% في الأردن، 60% في المغرب.

التحفظ على القروض الرديئة : وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر.

- سياسة توزيع الأرباح : تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول المصرف وأعماله وفي نفس الوقت يحفظ حقوق المساهمين.

- زيادة درجة الشفافية والإفصاح في كافة المعلومات .

- تعيين مدقي حسابات خارجيين .

- منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني : وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد.

- إنشاء مكتب مركزي للمخاطر .

- استحداث نظام تأمين الودائع : على غرار النظام المتبع في كندا وبريطانيا وذلك بتأمين حد أعلى على الودائع (مثال في كندا 10 آلاف دولار كحد أعلى على حساب الوديعة)⁽¹⁾.

لحدوث الأزمة المالية جملة من المؤشرات والأسباب ، والتي على رأسها تعامل كبير بالفائدة والائتمان ، وواجه الاقتصاد المعاصر أنواع متعددة ومتباينة من الأزمات التي تختلف في أسباب حدوثها وشدة تأثيرها ، نتيجة للتغيرات السريعة لأسباب مختلفة. إلا أن كل الأزمات تتشابه في نقاط معينة ، وهناك عدة سياسات تساهم في تجنب الأزمات المالية .

(1) عبد السلام زاويدي ، يزيد مقران ، مرجع سابق ، ص11

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل و المعنون كالتالي : "مدخل نظري حول الأزمات المالية".

- حيث تعرف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات والاضطرابات الشديدة والتي تمس كلا من النشاط المالي و البنكي على حد سواء .

- وهناك جملة من الأسباب المؤية لحدوث الأزمات المالية نذكر منها : التعاملات الكبيرة بالفائدة ،والائتمان ، وكذلك تطرقنا في دراستنا لأهم الأزمات ، حيث عرف الاقتصاد الدولي مجموعة من الأزمات المالية والتي أثارت اهتماما ملحوظا نظرا للآثار المترتبة على أسعار الصرف المحددة رسميا وبسبب انتقالها إلى الدول الأخرى و ما تخلفه من حالات عدم الثقة بالنظم النقدية السائدة ،

- وتختلف كل أزمة عن غيرها من خلال مكان ظهورها وفي مدتها ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول واتساعها وشدتها وخصائصها وكيفية معالجتها .

وسنسلط الضوء في الفصل الموالي على أبرز الأزمات المالية العالمية ألا وهي "أزمة الرهن العقاري"، محاولة لفهم مختلف أسبابها و امتدادها .

الفصل الثاني

الأزمة المالية العالمية

مقدمة الفصل :

إن الزوبعة المالية التي عصفت بالسوق الأمريكية وانتقلت عدواها بشكل هستيري إلى بقية الأسواق العالمية جعلت بعض التصورات تتوقع دخول الاقتصاد العالمي في نفق مظلم من الركود تتبعه حالة من الكساد الاقتصادي طويلة المدى ، والتي يمكن أن تتحول إلى انهيار عالمي . وفي خضم تلك الظروف والأوضاع المزرية أصبح من المستحسن ابطال قواعد اللعبة الرأس المالية وتظهر أولوية الاقتصاد القومي على اقتصاد السوق مع أهمية دور الدولة كراع لمؤسساتها ، بعد عجز قوى السوق لوحدها عن تصحيح الخلل الذي شهدته الأسواق المالية خاصة مع اهتزاز قدسية الفكر الرأسمالي وانهيار بقايا نظرية الحرية الاقتصادية التامة على يد كبرى اقتصاديات العالم ، على اعتبار أن الأسواق المالية العالمية اليوم بحاجة ماسة إلى ضوابط لترشيدها .

وعلى اثر هذه النظرة أردنا تقسيم هذا الفصل لمعرفة ما يلي :

- الأزمة المالية العالمية
- أسباب الأزمة المالية العالمية
- جذورها و مراحلها

المبحث الأول : ماهية الأزمة المالية العالمية

أصبحت الأزمة المالية العالمية هي الشغل الشاغل لكل المهتمين في مختلف أنحاء العالم ، وهي أزمة من نوع خاص أن للأزمة مميزات تميزها عن مثيلاتها ؛ وفي الآتي توضيح لذلك.

المطلب الأول : تعريف الأزمة المالية العالمية

يشهد الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 أسوأ الأزمات على مر التاريخ ، انطلقت شرارتها من الاقتصاد الأمريكي ، على اعتبار أن هذا الأخير يمثل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي ، والدليل على ذلك أن نسبة الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي عام 2006 كان يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الاجمالي للعالم أي ما نسبته 27,4 % ، هذا وتمثل الصادرات الأمريكية حوالي 8,6 % من الصادرات العالمية ، وفي المقابل فإن وارداتها من العالم فقد بلغت 15,6 % في نفس العام علاوة على ذلك فإن نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بلغ 12,2 % عام 2007 ، هذا وتحتل السوق الأمريكية موقع الصدارة من بين أسواق العالم ، ولذلك فإن أي مخاطر تتعرض لها هذه السوق سوف تنعكس سلبا على باقي الأسواق في العالم .

على ضوء ما سبق ، يتبين لنا أنه في حالة ما حدثت أزمة في أمريكا ، فإن العدوى لا محال سوف تنتقل إلى بقية الاقتصاديات العالمية.(1)

كما يمكن تعريف الأزمة على أنها تعتبر حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان مؤدية إلى انكماش اقتصادي عادة ما يصاحب للقروض والسيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال (2)

المطلب الثاني : تشخيص الأزمة المالية وجذورها

نتيجة أزمة الكساد العظيم التي سادت في ثلاثينيات القرن السابق ، بدأت نتائج الحرب العالمية الأولى و الثانية تلعب دورا في التأثير على مسار الأحداث الدولية في مرحلة ما بعد تلك الحروب ، مما أوجه معه ارهاصات لإمكانية ولادة نظام اقتصادي دولي جديد ، ظهرت معالمه قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 والذي أسفر عن ولادة نظام مالي دولي جديد والمتمثل في انشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ثم انشاء اتفاقية الجات عام 1947، والتي كانت تشكل الاطار العلمي والقانوني لمنظمة التجارة العالمية والتي ظهرت عام 1955 في اتفاقية مراكش ،فقد نشأت المؤسسات الاقتصادية العالمية من أجل قيادة نظام اقتصادي عالمي إطاره المالي والاقتصادي وتبثأثير من الفاعلين

(1) فريد كورتل، مرجع سابق ، ص 2، 3

(2) نورالدين جوادي ، مقارنة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية ، ملتقى حول : الأزمة المالية العالمية الراهنة ، مفهومها ، أسبابها وانعكاساتها ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، في 03 فيفري 2009 ،ص ص 2,3

الدوليين (الولايات المتحدة الأمريكية أو خلفاؤها) حيث اندلعت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2007،⁽¹⁾

رغم أن الأزمة المالية العالمية لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت (التكنولوجيا)، ثم أخذت قيمة العقارات المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وازدادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض "الرديئة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد.

ومع بداية عام 2006 وحدث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25,5%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سواء بانتهاء فترة الفائدة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93% وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وما زاد من حدة الأزمة وتعقيدها:

* قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التعثر والافلاس.

* اتجه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات). والشركات المالية والعقارية الأخرى لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عنها.

* قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى والتي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق: أو التسنيذ هو عملية يتم بمقتضاها تجميع أنواع معينة من الأصول يمكن إعادة حزمها في شكل

(1) حسين بورغدة، الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار والحلول المقترحة لعلاجها، الملتقى العلمي الدولي حول: لأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرحات عباس سطيف أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 12

أوراق مالية تدر فوائد . و يتم تحويل الفوائد و المدفوعات المسددة عن الأصول إلى مشتري الأوراق المالية التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول . وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم . وبدأت الأزمة تكبر مثل كرة الثلج تنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية ، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي ، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطور آثارها للاقتصاد في معظم دول العالم.(1)

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية

بدأت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن غياب الرقابة الحكومية الفيدرالية على عملية منح القروض العقارية ، وخلال عام 2006 ازدهر العقار الأمريكي وشرعت البنوك الأمريكية في منح القروض الرهنية العقارية المخاطرة بقوة، أي قروض ممنوحة لبيوت أمريكية لا تقدم ضمانات مالية للحصول على قرض عادي وكانت البنوك تعتقد أنها تستطيع دائماً وضع يدها على المنزل وإعادة بيعه ربما يثمن أكبر . إن عجز المقرض عن التسديد . ففي عام 2006 حوالي 40 % من القروض العقارية التي منحتها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة . ومن هنا أجمع الكثير من الخبراء والباحثين على تتبع الأسباب والعوامل المؤدية إلى هذه الأزمة ألا وهي : (2)

1- التوسع الائتماني غير المحسوب : عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ، توسعت البنوك في منح الائتمان، وهو أمر في حد ذاته لا غضاضة عليه حيث لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف، ولكن الخطأ كان في منح الائتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة ، وقد أطلق البعض على هذه القروض اسم قروض النينجا وقد ثبت فيما بعد وجود فساد كبير في منح هذه القروض .

2- القروض العقارية الرديئة : شهدت الفترة من عام 2005 إلى 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100 % من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد.

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي ، الأزمات المالية ، قديمها وحديثها ، أسبابه ونتائجها ، والدروس المستفادة ، الإثراء للنشر والتوزيع ، 2010 ،

الأردن ، ص 46

(2) علي لظفي ، تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال مؤتمرات ، مصر ،

أفريل 2009 ، ص 5

وحتى يتبين مدى ضخامة الاقتراض العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية يكفي أن نذكر أن هذه القروض كانت عام 1974 حوالي 680 مليار دولار ارتفعت عام 2008 إلى ما يزيد عن 14 تريليون دولار.

وفي عام 2007 تعثر عدد كبير من المشترين في السداد بسبب قيام البنك المركزي برفع اسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشترين السابقين للمساكن بالتقسيط ، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري

3- تعاضم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض : شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87 % عام 2008 بعد أن كان حوالي 82 % عام 2002 ، والمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك في حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد .

4- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية : لا شك أن هذه المؤسسات المالية تلعب دورا هاما وخطير في اقتصاد أي دولة . فهي بمثابة القلب النابض بالنسبة لجسم الانسان ،حيث تتلقى الأموال و تعيد توظيفها تماما كما يتلقى القلب الدم و يعيد ضخه في شرايين الجسم .وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات الرقابية و ليس أدل على ذلك من أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت من القطاع المالي .

ومن جهة أخرى فقد ظلت الأسواق و الأدوات المالية منفصلة نسبيا لعقود طويلة بمعنى أن انهيار سوق التأمين مثلا كان يؤثر في المقام الأول على شركات التأمين والأنشطة المتصلة به و هكذا . ولكن انهيار الحدود و الحواجز التقليدية بين الأسواق و المؤسسات المالية أدى إلى أنه في حالة تعرض أحد الأنشطة المتصلة به وهكذا. ولكن انهيار الحدود و الحواجز التقليدية بين الأسواق و المؤسسات المالية أدى إلى أنه في حالة تعرض أحد أنشطة القطاع المالي (بنوك ، شركات التأمين ، شركات تمويل عقاري ، سوق المال ، شركات التوريق ، شركات التخصيم) لأزمة معينة ، فإن هذه الأزمة تنتقل سريعا إلى بقية أنشطة القطاع المالي (1).

ومما زاد الأمر سوءا تعدد الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي.

ومما زاد الأمر سوءا تعدد الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي ومن ثم عدم وجود تنسيق بينها وفي العدد القليل من الدول التي وحدت الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي (فيما عدا البنوك) في جهاز واحد ، لم يتطور هذا المفهوم لتوحيد الرقابة بشكل كاف مما جعل الرقابة غير كافية . ولذلك فحينما

(1) علي لطفي ، مرجع سابق ، ص،8

بدأت أزمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، سرعان ما انتقلت إلى باقي أنشطة القطاع المالي .⁽¹⁾

5- تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة : حيث شهد هذا الاقتصاد في السنوات الثمانية الأخيرة تدهورا شديدا مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بداية الأزمة المالية مما جعلها تتزايد يوما بعد يوم ، ونورد فيما يلي بعض الأرقام التي توضح مدى تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة

أ- تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002 وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي 455 مليار دولار في عام 2007 / 2008 (ومن المعروف أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد الغير الطبيعي للنفقات العسكرية) .

ب- ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة حوالي 5 % بعد أن كان يتراوح بين 2 % و3% سنويا

ج- انخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث لم يتعدى 2 % سنويا في المتوسط في السنوات الأخيرة بعد أن كان قبل ذلك حوالي 4% سنويا في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين .

د- ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى حوالي 5,5 % بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى حوالي 4 %

هـ- تزايد الميزان التجاري سنة بعد أخرى حتى بلغ عام 2007 / 2008 حوالي 850 مليار دولار .

د- تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مدينة في العالم ويكفي أن نذكر أن صافي المديونية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت عام 2007/2008 حوالي 3 تريليون دولار⁽²⁾

6- النمو الغير العادي للتجارة في الأصول التمويلية والالتجاء إلى توريق بعضها :

من المعروف أن الأصول التمويلية تشمل العملات والأسهم والسندات ، وتدل الأرقام على أن التجارة في الأصول التمويلية تزيد كل عام بأرقام فلكية حتى أصبحت تزيد بحوالي 100 مرة عن حجم الاتجار في السلع.

ومما زاد من حدة الأزمة الاتجاه الذي ظهر في السنوات الأخيرة و المعروف باسم "التوريق"، وهو ما يتخلص في اصدار أوراق أخرى وليست أصول عينية . وقد تم أيضا التوسع في عملية التوريق عن طريق إصدار سندات سبق اصدارها .

7- ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات : أهمها (المشتقات : مشتق تعني شيء اشتق أو تولد عن شيء ، فعقود المشتقات هي أدوات مالية تتوقف قيمتها على قيمة أصل آخر ، أو بعبارة أدق يتوقف

(1) المرجع السابق ، ص، 9

(2) عبير شابي، الأزمة العالمية الجديدة و أزمة الرهن العقاري ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، مفهومها ، أسبابها وانعكاساتها ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، في 03 فيفري 2009 ، ص ص 9، 10

العائد المتولد عنها اتجاه سعر أصل آخر . ومن أبرز صور المشتقات العقود الآجلة و العقود المستقبلية و عقود الإختيار و المبادلة⁽¹⁾،

و التعامل بالهامش و المشتقات كما هو معروف تتيح المضاربة على ارتفاع و انخفاض أسعار السلع و الأسهم و السندات . بل و أخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية ، أي و بعبارة أخرى أن المضاربة في حد ذاتها و الخطر الأكبر هو عدم وجود تنظيم قانوني و عدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها "المستقبلية" و "الخيارات" و "المبادلة". أما التعامل بالهامش كما هو معروف فإنه يتلخص في قيام المؤسسات المالية و صناديق الاستثمار بالتعامل في أسواق المال عن طريق الاقتراض أي التعامل في البورصات) . و لذلك فإن "وارن بوفيه" كان على حق حين أطلق على المشتقات المالية "أسلحة الدمار المالي الشامل".

8- التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة : وهي بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم و السيطرة لأنها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية الأخرى . لقد تزايدت هذه المعاملات في السنوات الأخيرة حتى بلغت حوالي 600 تريليون دولار أي ما يمثل عشرة أمثال الناتج المحلي العام الذي لا يزيد عن 60 تريليون دولار .

9- التزايد الغير المسبوق للمعاملات المالية التي تتم من خلال المراكز المالية المغتربة : فمن المعروف أن هناك ما يسمى "يورو دولار" ، "يورو ماركت" ، و الفكرة الأساسية هنا هي اصدار أدوات مالية بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية و الخطورة في هذه الأدوات المالية أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي للدولة التي تصدر فيها كما أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي الأمريكي.

10-فساد وكالات التقييم : هذه الوكالات مهمتها الأساسية تقييم الجدارة الائتمانية ، وقد انتشر الفساد و الرشوة في كثير من الوكالات في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية بحيث أصبح التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك (استثمارية و تجارية) و شركات التأمين و شركات إعادة التأمين و شركات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله .

11- فساد المديرين و مكاتب المحاسبة و المراجعة في بعض الشركات العملاقة : لقد لوحظ أنه تم التلاعب في بيانات كبرى الشركات الأمريكية و افلاس هذه الشركات و وصول بعضها إلى مرحلة شفا الافلاس و ذلك في العام 2005 ، و قد بدأت هذه الأوضاع بإعلان شركة "أنرون"، كذلك أعلنت شركة "زيروكس" الرائدة في مجال أجهزة تصوير المستندات أنها خفضت إيراداتها بحوالي 6 مليار دولار و ذلك بعد قيامها بعملية مراجعة لحساباتها عن السنوات 2001/1997 .

(1) منير ابراهيم هندی ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات الجزء الأول : التوريق ، منشأة المعارف الاسكندرية ، مصر ، ص ، 21

أما شركة "وورلد كوم" وهي ثاني أكبر شركة للاتصال في العالم ، فقد اعترفت بالتحايل لا خفاء نفقات بحوالي 3,8 مليار دولار الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت الشركة على شفا الإفلاس ومن ثم اعلانها عزمها على التخلص من 17 ألف من العاملين لديها أي حوالي 21% من اجمالي عمالها في مختلف دول العالم الذين بلغ عددهم حوالي 80 ألف أما عن أسهم الشركة فقد انخفضت قيمة السهم من 60 دولار إلى 10 سنت ومن ثم خسر جملة أسهم الشركة حوالي 100 مليار دولار ، وازدادت مديونيتها إلى أكثر من 30 مليار دولار في شكل سندات عجز عن سدادها⁽¹⁾

ومن هنا فإن التلاعب في بيانات بعض الشركات الأمريكية تمثل في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم اظهار أرباح وهمية وبالتالي يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية في نهاية الخدمة أيضا ، وفي الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بجملة الأسهم و أصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة .⁽²⁾ وهنا نرى أن السبب الرئيسي للأزمة هو ظهور الرهون العقارية الأمريكية حيث تعود جذورها إلى سنة 2001 واتضحت معالمها رسميا خلال نهاية 2007.

المبحث الثاني : السلاسل الزمنية ومراحل الأزمة العالمية والانتقال من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية

مرت الأزمة المالية العالمية بعدة مراحل بداية من إنهيار نظام بروتن وودز و تقاوم العجز التوأم للولايات المتحدة الأمريكية إلى فقاعة التكنولوجيا سنة 2001 ، وصولا بذلك إلى فقاعة العقارات سنة 2001 -2006 مرورا بأهم محطات الأحداث الكبرى لهذه الأزمة ، وانتقالها من أزمة مالية أمريكية إلى أزمة اقتصادية.وسيتم ابراز ذلك خلال هذا المبحث.

المطلب الاول :السلاسل الزمنية للأزمة المالية العالمية

لو تمعنا في سلسلة الأحداث المثالية في كل من أمريكا وأروبا منذ شهر فيفري من العام 2007 يتبين للجميع أن الأزمة المالية العالمية ليست بسحابة عابرة ، بل هي مرحلة حتمية ، لم يتفاجأ بها الاقتصاديون والمراقبون الماليون حيث جرت هذه الأحداث كما يلي :

- فيفري 2007 : الولايات المتحدة الأمريكية تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري ، مما أدى إلى أولى عمليات الإفلاس في المؤسسات المصرفية المتخصصة .

- جوان 2007 : مصرف الاستثمار الأمريكي bear stearns هو أول أكبر بنك يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري .

(1) عبير شابي، مرجع سابق، ص،ص،ص 11 ، 12 ، 13

(2) نفس المرجع السابق

- أوت 2007 :البنك المركزي الأوروبي يضع 94,8 مليار يورو من السيولة والخزينة الفدرالية الأمريكية تضع من جانبها 24 مليار دولار ، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.
- البورصات تتدهور أمام مخاطر الأزمة
- سبتمبر 2007 : بنك انجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف Nathern Rack لتحبب الافلاس وقد تم تأميمه فيما بعد.
- أكتوبر 2007: مصرف "يوبي إس" السويسري يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك.
- أكتوبر -ديسمبر 2007 : عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري (1).
- 22 جانفي 2008: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة لتصل إلى 3,505 وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بعد استثنائي ثم تخفيضه تدريجيا إلى 2% بين جانفي و أبريل 2008 .
- 17 فيفري 2008: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "تورنر روك"
- 11 مارس 2008: تظافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات والخزينة الفدرالية الأمريكية تقول أنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى مجموعة محدودة من البنوك الكبرى.
- 16 مارس 2008 : العملاق المصرفي "morgan jp chase" "جي بي مورجان تشيز" يعلن شراءه لمصرف "stearns bear" "بير ستيرنز" الذي يعاني من صعوبات وهي العملية التي حضيت بدعم مالي من طرف الفدرالية الأمريكية .
- جويلية 2008 : الضغط يشتد على المؤسستين الأمريكيتين المتخصصةين في إعادة تمويل القروض العقارية والخزينة الأمريكية تعلن خطة لانقاص القطاع العقاري .
- 7 سبتمبر 2008 : وزارة الخزانة الأمريكية تمنع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها إعادة هيكلة ماليتها مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليون دولار .
- 15 سبتمبر 2008 : اعتراف بنك " ليمان برانرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أهم المصارف الأمريكية بنك "أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في "وول ستريت" هو ميريل لينش وعشرة مصارف دولية تتفق على انشاء صندوق السيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها الحاحا في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف ، إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.

(1) سمير بوعافية ، مصطفى فريد ، التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية ، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف في 20،21 أكتوبر 2009 ، ص 7

- 16 - سبتمبر 2008 : الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤمنان أكبر مجموعة تأمين في العالم "إيه أي جي" عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار مقابل امتلاك 79,9 % من رأسمالها.⁽¹⁾
- سبتمبر 2008 : البنك البريطاني "لوبيدي اي بي" يشتري منافسه "أتش بي أواس" المهدد بالإفلاس ، السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع .
- 19 - سبتمبر 2008 : الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فورا حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية .
- 23 - سبتمبر 2008 : الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك و الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية .
- 26 - سبتمبر 2008 : انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتين" في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفي الولايات المتحدة الأمريكية يشتري بنك "جي بي مورجان" منافسة واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 - سبتمبر 2008 : خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق الكونغرس وفي أوروبا يجري تأميم "فورتين" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا و "لوكسمبورغ" وفي بريطانيا يجري تأميم بنك "فورد وينجلي "
- 29 سبتمبر 2008 : مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ وبورصة وول ستريت تتهار، كما تراجع البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى، اعلان بنك "ستي جروب" الأمريكي أنه يشتري منافسة أكوفيا بمساعدة السلطات الفدرالية وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%⁽²⁾

المطلب الثاني : مراحل الازمة المالية العالمية

1-المرحلة الثانية :تخفيض مستوى الرقابة على الإقتصاد

بدأت المرحلة الثانية في بداية الثمانينات، عندما قررت الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية خفض القيود التشريعية على مختلف قطاعات الإقتصاد ومنها القطاع المالي والمصرفي. فمثلا : سوق مشتقات الإئتمان كان ضعيفا في تسعينيات القرن الماضي، لكنه نما بسرعة غير عادية في مطلع القرن الحالي، بعدما أقر الكونغرس الأمريكي تشريعا في عام 2000 يمنع تنظيم و تقييد أسواق المشتقات، ولهذا لا توصف مشتقات الإئتمان في العقود و الوثائق القانونية بالتأمين، مع أنها كذلك في الحقيقة .و سبق في عام 1999 صدور تشريع آخر يسمح للبنوك التجارية بالدخول في سوق الأوراق المالية،

(1) سمير بوعافية ، مصطفى قريد ، مرجع سابق ، ص 9

(2) رابح أمين المانيسع ،الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نفود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية 2010-2011 ، ص 101

ويسمح كذلك بالسمسة و التي كان يمنعها من ذلك التشريع الذي صدر قبل نحو 70 عاما. وهذا ماأشرنا إليه في الفصل الأول من هذا البحث حول تنامي العولمة المالية في عهد ريغن وتاتشر⁽¹⁾

2-المرحلة الثالثة :الفوائض النقدية و المالية، ومحدودية فرص الإستثمار

و تركزت حول ترسيخ مكانة الولايات المتحدة كملاذ آمن للفوائض المالية والنقدية، الناتجة سواء عن مبيعات النفط في أوقات الطفرات أو الفوائض في الميزان التجاري للدول الصناعية الناشئة في جنوب شرق آسيا والصين، مما أدى تدفق الكثير من الاستثمارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وهو ما يفسره -مثلا - نسبة⁽²⁾ الدين العام إلى حجم الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل الدين العام ما نسبته ثلثين الناتج القومي الإجمالي والذي بلغ في عام 2007 ما يزيد على 14 تريليون دولار.

في البداية لم تمثل هذه التدفقات مشكلة، لأن معظمها كان يتوجه إلى القطاعات الإنتاجية في أمريكا التي كانت تتمتع بدرجة عالية من التنافسية على المستوى العالمي ولكن مع صعود الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، بدأت درجة التنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالتراجع لصالح دول شرق آسيا والصين. ما سبب مشكلة تمثلت في محدودية فرص الاستثمار المجدية في القطاعات الإنتاجية الأمريكية ولكن وبالرغم من ذلك استمرت الفوائض النقدية في التدفق على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، وأوروبا بالدرجة الثانية، وذلك لعدم مقدرة اقتصاديات الدول المصدرة لهذه الفوائض النقدية في استيعاب هذا الكم الهائل من الأموال مما شكل معضلة لشركات الاستثمار وإدارة الأصول الأمريكية التي اتجهت نحو الاستثمار في قطاع الخدمات عموما ، حيث هناك فرق كبير اتسع خصوصا منذ بداية الثمانينات حيث أصبحت مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مقارنة مع الصناعة.⁽³⁾

3-المرحلة الرابعة :فقاعة التكنولوجيا 2001

بسبب محدودية فرص الاستثمار المجدية في قطاع الانتاج، وجدت شركات الاستثمار وإدارة الأصول الأمريكية ضالتها في قطاع التكنولوجيا الناشئ لتصريف و استثمار الفوائض المالية التي تملكها، مما أدى إلى طفرة في هذا القطاع، ولكن بسبب استمرار تدفق الاستثمارات على قطاع التكنولوجيا تضخمت أصول الشركات العاملة في هذا القطاع أكثر من قيمتها الحقيقية، مما أدى إلى تكون فقاعة عرفت ب " فقاعة دوت كوم"، ما لبثت أن انفجرت في عام 2000 مسببة الكثير من الخسائر في البورصة للشركات الأمريكية والمستثمرين الأجانب على حد سواء.⁽⁴⁾

(1) سامي إبراهيم السويلم ، أسلحة الدمار المالي الشامل (مجموعة من الباحثين ، الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي)،مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 2009 ، ص ص 45-46

(2) ناصر بن غيث ، الأزمة المالية العالمية من أين بدأت ... وإلى أين ستنتهي ، <http://www.4barau.moc>، 2013-04-17، ص 2

(3) سامي إبراهيم السويلم ، مرجع سابق ، ص ، ص 50 ، 51

(4) نفس المرجع سابق

4- المرحلة الأخيرة: فقاعة العقارات 2001-2006

وهي المرحلة التي بدأت في عام 2001 ، والتي تمثلت في توجه الفوائض المالية إلى قطاعات العقارات والاستهلاك حيث أن الفوائض النقدية التي نشأت عن الطفرة النفطية الثانية في كل من الخليج وروسيا والفوائض النقدية الناتجة عن الصادرات الصينية للدول الغربية ، والتي استمرت في التدفق على الاقتصاد الأمريكي والتي تم توجيهها بعد انفجار قطاع دوت كوم إلى قطاع العقار الأمريكي والأوروبي كما أن نسبة عالية منها تم توجيهها لإشباع شهية المستهلك الأمريكي الشرهة ، الذي كان ولا يزال ينفق أكثر من قدرته الاقتصادية، مما شجع الكثير من البنوك على التوسع في الإقراض بشقيه العقاري والاستهلاكي. في البداية توجهت هذه الأموال إلى المقترضين ذوي التاريخ الائتماني الجيد ولكن بسبب الزيادة في الأصول المالية ونتيجة لطمع البنوك والشركات الأمريكية مقروناً بضعف الرقابة من وزارة الخزانة والاحتياطي الفدرالي، توسعت الكثير من البنوك في الإقراض لمقترضين لا يتمتعون بملاءة مالية عالية،

ولتقليل نسبة المخاطرة قامت هذه البنوك بتجميع هذه القروض الصغيرة عالية المخاطرة في شكل ما يسمى بالمشتقات المالية وبيعها على بنوك أكبر والتي قامت بدورها بنفس العملية.

والجدير بالذكر أن مؤسسة غولدمان ساكس لعبت دوراً كبيراً في ذلك بجانب مؤسستي Freddie Mac و Fenny Mae اللتان قامتتا بدور كبير في هذه العملية، إذ قامت الأولى بالتوسع في الإقراض وقامت الثانية بالتوسع في شراء هذه القروض على صور مشتقات مالية، مما أدى إلى انهيارهما واضطرار الحكومة الأمريكية إلى الاستحواذ على جزء كبير من هذه المشتقات المالية التي تملكها في محاولة لتقليل الخسائر. هذا عدا عن البنوك التجارية وشركات إدارة الأصول التي وجدت نفسها في نهاية الأمر أمام خيارين: إما ولوج باب الإفلاس أو طلب المساعدة من الحكومة الأمريكية⁽¹⁾

المطلب الثالث: الانتقال من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية

يمكننا تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها الأزمة التي تنشأ نتيجة حدوث خلل أو عدم توازن في الهيكل البنائي للاقتصاد القومي ، و من ثمة تحدث أزمات تخلق البنية الهيكلية و الأوضاع الإنتاجية مثل عصور الانتاج عن توفير حاجة الاستهلاك ، تزايد العجز الجاري في ميزان المدفوعات ، وأزمات العمالة مثل البطالة .

لقد كان الاعتقاد في البداية أن الأزمة مجرد اختلال في نظم الاقراض والائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن سنة 2008 شهدت انهيار مؤسسات مالية ضخمة واضطرت مؤسسات كبرى في أوروبا و آسيا وكانت البداية من المؤسسات المالية توقعاتها أن منظمة التعاون الاقتصادي بعد مدة طويلة وبعد انكشاف آثار الأزمة أعلنت هذه المنظمة والتنمية حول النمو الاقتصادي في العالم قد انخفضت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان و منطقة الأورو ، كما توقعت بدخول اقتصاديات الدول السابقة الذكر في الكساد حيث سينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2,8% مع نهاية سنة 2008 ويتواصل ذلك إلى غاية 2009

(1) ناصر بن غيث ، مرجع سابق ، ص ، 3

، كما أعلن رئيس بنك إنجلترا عن دخول بريطانيا في كساد منتصف عام 2008 ، أما الاقتصاد الياباني فقد انكمش بـ0,1% وترجع الناتج القومي الياباني بمعدل 0,4%، إن الأزمة المالية العالمية لـ2008 أثرت بشكل متسارع على اقتصاديات البلدان المتقدمة حيث عرفت هذه الاقتصاديات انكماشاً أثر على الحيات الاقتصادية والاجتماعية أما الدول الإفريقية فقد حذر المسؤولون في عدة هيئات دولية من أن ضخ المليارات لإنقاذ الاقتصاديات المتقدمة سيؤثر على المساعدات المالية التي كانت ستوجه إلى الكثير من الدول الإفريقية لمحاربة الفقر والأمراض ، حيث انقطعت فجأة المعونات المبرمجة لهذه الدول المقدرة بحوالي 104 مليار دولار ، مع العلم أن هذه الدول لا تستطيع أن تحقق تميمتها الاقتصادية بدون المساعدات الدولية .

إن التقارير التي قدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أشارت إلى معانات الدول الفقيرة ستتضاعف هذا بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات ، إن ارتباط اقتصاديات الدول النامية بالدول الغربية سيسبب لها متاعب لا يستطيع تحملها ، حيث العلاج الجماعي لم يجد نفعاً فكل دولة انزوت للبحث عن حلول انفرادية .

إن تأثر الدول بالأزمة المالية العالمية اختلفت درجاته حسب علاقة الدول بالعالم الخارجي ، ولذا فالسوق العربية خسرت ما يقارب 200 مليار دولار منذ بداية الأزمة ومع انخفاض أسعار⁽¹⁾ النفط من 250 دولار للبرميل هذا الانخفاض أثر على الدول العربية النفطية وعلى ميزانياتها العامة ومعدلات النمو الاقتصادي فيها ، حيث أوصت الدورة 88 الوزارية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نوفمبر 2008 عدة توصيات من شأنها التحقيق من حدة الأزمة منها:

- إنشاء هيئة تمويل عربية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص .
- صندوق التمويل المشروعات الصغيرة برأس مال قدره 70 مليار دولار مع صندوق عربي للطوارئ .
- إن تداعيات الأزمة المالية بدأت تظهر جلياً على الاقتصاد العالمي أن هذه الأزمة ستتمس معظم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل :

- ارتفاع العجز في الميزانية العامة لمعظم الدول ،
- التراجع في معدلات الاستهلاك وانخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين ومؤشرات التصنيع ، كما سيرتفع العجز في الموازين التجارية كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي ، وتراجع انتقال رؤوس الأموال ، مع ارتفاع معدلات البطالة " لهذا أدت هذه الأزمة إلى ظهور نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المحلية العالمية وتخوف المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار⁽²⁾

(1) عبد الحق بوعتروس ، محمد سبتي ، السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية ، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 20، 21 أكتوبر 2009 ، ص ، 13

(2) عمار علواني ، أثار الأزمة المالية العالمية على التشغيل ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية ، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، أيام، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص، 11

الأزمة المالية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية ، التي اتضحت معالمها عام 2007 ، بسبب فشل ملايين المقترضين من شراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة من تسديد ديونهم للبنوك ، وهذا ما أدى إلى حدوث هزة قوية في الاقتصاد الأمريكي منتقلة بذلك لباقي اقتصاديات العالم باعتبار أن هذا الأخير هو العمود الفقري للاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث : تداعيات الازمة المالية على الاقتصاد العالمي و طرق مجابهتها عالميا

بما أن الأزمة المالية العالمية موضوع هز كل الاقتصاديات العالمية حاولت هذه الأخيرة على إثر هذه الوقائع اتخاذ العديد من الاجراءات ، حيث أعلنت خططا لإنقاذ الأسواق المالية لمواجهة تداعيات الأزمة ، وفيما يلي نستعرض ذلك .

المطلب الاول : تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية و في مقدمتها صندوق النقد الدولي أن الازمة التي مست الاقتصاد الأمريكي ستطول جميع اقتصاد دول العالم بنسب متفاوتة ، ولقد ظهرت تداعيات هذه الازمة في الربع الاخير من سنة 2008.⁽¹⁾ حيث تبرز هذه التداعيات في مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي هددت الاقتصاديات بما فيها الاقتصاد الأمريكي و العالمي ، ويمكن ايجازها ضمن النقاط التالية : ⁽²⁾

- 1 - إفلاس متواصل لكثير من البنوك، و المؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها بنك "إندي ماك" الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول وودائع بقيمة 19 مليار دولار، ومن المتوقع مع منتصف عام 2009 غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي 850 مليار دولار.
- 2 - تدهور حاد في نشاط الاسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي و المالي ، وهو وما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا و خلافا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية إلى 8 مؤسسات مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام .
- 3 - ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6,6 تريليون دولار و بذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار .
- 4 - أضف الناتج المحلي الاجمالي ، كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4%.
- 5 - تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1,4% سنة 2008 إلى حدود 0,3 سنة 2009؛ مع توقع تقرير من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 9% ، مقابل 0,1% لليابان ، و 5% لأوروبا .
- 6 - تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل .

(1) ساعد مرابط ، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات ،الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص ، 4

(2) عبد الله خبابة ،الاقتصاد المصرفي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، سنة 2013، ص 251

- 7 إعلان رسمي بدخول إيطاليا و ألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوربي في مرحلة ركود اقتصادي .
- 8 -التعثر و التوقف و التصفية و إفلاس العديد من البنوك .
- 9 -انخفاض حاد في مبيعات السيارات و على رأسها أكبر المجموعات الامريكية "فورد"، جنرال موتورز" هذه الاخيرة التي هي على وشك الافلاس و هو ما هدد بمليوني عامل .

المطلب الثاني : مواجهة دول العالم للأزمة المالية العالمية

يمكن القول إن الاجراءات التي اتخذتها دول العالم لمواجهة الأزمة العالمية تختلف في شكلها لكنها بمضمونها لا تختلف كثيرا. وهنا نستعرض الاجراءات المتخذة من طرف دول العالم لمواجهتها .

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الاجراءات لمواجهة الأزمة نذكر منها:

- ضخ 700 مليار دولار لشراء الديون الهالكة .
 - مساهمة الدولة في رؤوس أموال و أرباح الشركات المستفيدة من الخطة .
 - منح إعفاءات ضريبية بنحو 100 مليار دولار للطبقات الوسطى والشركات .
 - تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم ، واستعادة العلووات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد .
 - عدم دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها .
 - تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسائة ألف دولار .
- ومعظم هذه المعالجات فيها خروج عن الفكر الرأسمالي وفلسفته في عدم التدخل بشؤون القطاع الخاص.

ثانيا : الدول الصناعية السبع

تتكون من : الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان و كندا ، وقد وضعت خطة تحرك وهي :

- منع افلاس المصارف الكبرى .
- مواصلة العمل لاستقرار الأسواق المالية .
- إعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي .
- تحريك القروض والأسواق النقدية لتمكين المؤسسات المالية من الحصول على السيولة والرساميل
- تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية .⁽¹⁾

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق ، ص63

ثالثا : دول منطقة اليورو

تبني قادة مجموعة اليورو وخطة انقاذ مالي تعتمد على :

- تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة .
- ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة .
- ضمان الودائع .
- ضمان القروض بين المصارف ، وإمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها .
- المساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن المصارف لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود المركزي الاوروبي لاستئناف عمليات الاقراض بين المصارف

رابعا: فرنسا

- اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لانقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو أي ما يعادل 491 مليار دولار . وتسعى الخطة إلى :
- إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق .
 - ضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الاقراض بين المصارف.
 - توفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال المتعثرة منها .
 - والخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود ، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو .

خامسا : ألمانيا

- وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ المصارف تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق ، وخصصت له أربعمائة مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار) .

سادسا : بريطانيا (1)

- أقرت خطة تضخ بموجبها ما يصل إلى 250 مليار جنيهه (نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر مصارف البلد . وتشمل الخطة :
- عرض سيولة قصيرة الأجل على المصارف .
 - إتاحة رؤوس أموال جديدة لها .
 - توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي لمواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل .
 - الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين بالمصارف .
 - تخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف.

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي ، مرجع سابق ، ص، ص 64،65

سابعاً : روسيا

أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة لإنقاذ القطاع المصرفي بقيمة 63 مليار يورو (84 مليار دولار) ؛ يتم توفيرها من الاحتياطي النقدي الروسي و بتمويل من مصرف التنمية ، وتحصل المصارف المتعثرة على قروض من هذه المبالغ . وشراء سندات الشركات الروسية بخمسة مليارات يورو (6,65 مليارات دولار). وتخفيض الاحتياطي الالزامي للمصارف ، لزيادة السيولة في القطاع المصرفي ، وإرساء الاستقرار في السيولة المالية .

ثامناً : الدول العربية

يمكن تقسيمها من حيث مدى تأثرها بالأزمة إلى ثلاث مجموعات ، وهي :

المجموعة الأولى: ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة ، وهي دول مجلس التعاون الخليجي . وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2,4 تريليون دولار ، مملوكة للحكومات والأفراد ، ومعظمها لدول الخليج . وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج والتي تقدر خسائرها وحدها بحوالي 3,1 تريليونات دولار أما بالنسبة للبورصات فحالة الخوف والفرح أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أمريكا ، فانهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية .

واتخذت بعض الدول الخليجية إجراءات لمواجهة الأزمة المالية ، كما يلي (1):

- **الإمارات العربية المتحدة :** أتاح مصرف الامارات المركزي تسهيلات بقيمة خمسين مليار درهم (13,61 مليار دولار) لمنح المصارف قروضا قصيرة الأجل. وكذلك إعادة شراء كل شهادات الايداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر . كما ألغى قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للمصارف في الأجل القصير . وأعلن مصرف الامارات دبي الوطني الحد من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالمسؤولية . وسمح للزبائن بإعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع .

- **الكويت :** عرض المصرف المركزي أموالا لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للمصارف لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة ، وتخفيض أسعار الفائدة بين المصارف ، واستعداده لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم .

- **قطر :** اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و 20% من رأسمال المصارف المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق ، وضخ سيولة لتعزيز قدرة المصارف القطرية

(1) عبد الله خبابة، مرجع سابق ، ص 253

على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع ، وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية.

- المملكة العربية السعودية : أعلن المصرف المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي) أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها المصارف ، وأن مصارف المملكة تملك أوراقا مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال (53,1 مليار دولار) ، ولديها خيار اقتراض 75% من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال .

المجموعة الثانية : وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ، ومنها مصر والأردن وتونس ، وتأثرها بالأزمة أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فإنه في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى .

المجموعة الثالثة : الدول ذات درجة الانفتاح المنخفضة ، ومنها السودان وليبيا . فلأن درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي محدودة على الدولتين والحظر المفروض على الثانية آنذاك ، كان التأثير محدودا أيضا .
(1) تاسعا : اليابان

ضح مصرف اليابان المركزي 40,3 مليار دولار للنظام المالي منذ انفجار الأزمة المالية .

عاشرا : كوريا الجنوبية وتايوان وهونغكونغ

قررت سول خفض سعر الفائدة ليصبح 5% مقابل سعر فائدة بلغ 5,25% قررته البلاد في سنة 2007 ، وكان أعلى مستوى له في سبعة أعوام ونصف .

حادي عشر : المكسيك

ضح مصرف المكسيك المركزي 2,5 مليار دولار لضمان استقرار العملة المحلية البيسو بعد تراجع العملة في الأيام الأخيرة .

ثاني عشر : الصين

سينخفض معدل نموها من 10% إلى 8% سنويا فقط .

ثالث عشر : الهند

سينخفض معدل نموها من 8% إلى 7% فقط.

رابع عشر : أيسلندا

تقع جزيرة أيسلندا شمال المحيط الأطلسي بين غرينلندا والمملكة المتحدة وعدد سكانها نحو 320 ألف نسمة ، وتواجه أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها بعدما أجبرت على شراء ثلاثة مصارف كبرى وتعرضت سوقها المالية لاضطرابات اضطررتها للإغلاق . وترجع المشكلة إلى عظم حجم الديون التي تتكبدتها المصارف الأيسلندية الرئيسية ، حيث بلغت ديون المصارف الكبرى الثلاثة (كاوبتهينج ولاندزبانكي وجليتتير) ما

(1) رمزي محمود ، الأزمة المالية والفساد العالمي ، دار الفكر الجامعي مصر ، ص، 16

مجموعه 62 مليار دولار ، فاضطرت إلى تجميد نشاطاتها ، ولم تعد تتمكن من الفاء بالتزاماتها قصيرة الأمد تجاه عملائها ، وعلى إثر ذلك أقدمت الحكومة على وضع يدها على هذه المصارف ؛ مما يعني سيطرتها على معظم القطاع المصرفي في البلاد ، وإيقاف عمليات بيع وشراء الأسهم .(1)

المطلب الثالث : القمم العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة :

لقد تم انعقاد العديد من القمم العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية وفيما يلي ذكر لها : (2)

1- قمة باريس في أكتوبر 2008 :

شارك في القمة زعماء ، فرنسا و ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا ، وكذلك رئيس المفوضية الأوروبية ، ورئيس المجموعة الأوروبية ، ورئيس البنك المركزي الأوروبي . واعتمدت خطة استعجالية تقدم للدول الأوروبية الأخرى ، وقد رفضت اقتراح الرئيس الفرنسي ساركوزي بخصوص تأسيس صندوق أزمات بمبلغ 300 مليار أورو (450 مليار أورو) . فقد ذكر المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون قبل عقد الاجتماع : "نحن لا نتوقع أي مناقشة لصندوق إنقاذ على مستوى الاتحاد الأوروبي في اجتماع اليوم . إن هدف الاجتماع سيكون بحث كيف تواجه كل من الاقتصاديات الأربع الكبرى في أوروبا الأزمة المالية العالمية " .

حيث توصلوا إلى أن الأزمة في النظام المالي الأوروبي قد تشير إلى أن أزمة المال العالمية انتقلت إلى طور جديد ، فبالإضافة إلى الاحساس بالقلق حول عدم استقرار المصارف الأوروبية ، هناك إحساس بالفزع من التكاليف الباهظة لدافع الضرائب الأوروبي لإنقاذ هذه المصارف " .

2- قمة وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ في 07-أكتوبر 2008

كان اجتماع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ (يضم 27 دولة أوروبية) لوضع استراتيجية لحل الأزمة ودعم البنوك الأوروبية . فقد وافق الوزراء خلال اجتماعهم على توفير ضمانات لحساب التوفير . وقد استجابة أسواق المال الأوروبية بشكل إيجابي إلى حد ما إلى القرارات التي أعلنها ممثلو الاتحاد الأوروبي لحماية إيداعات البنوك .

وكان هناك معطيات من صندوق النقد الدولي باتخاذ إجراءات جذرية لوقف أزمة الائتمان داعيا إلى تنسيق الجهود للخروج من عنق الزجاجة . ومن الخيارات المطروحة على سبيل المثال ، هو أن تقوم البنوك المركزية بخفض سعر الفائدة في وقت واحد ، كما حصل بعد هجمات 11-سبتمبر 2001 .

وحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الدول الأوروبية على اتخاذ إجراءات منسقة لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، وكان قد قال إنه على استعداد لحضور اجتماع قمة الدول الكبرى ، ولا تزال الأزمة تعصف بأسواق المال في العالم .

(1) رمزي محمود ، مرجع سابق ، ص 17

(2) ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010، ص 75

وقد أعلنت المصارف المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكذلك البنك المصرفي الأوروبي عن تخفيض نسبة الفائدة ب 0,05 كما خفض بنك الصين نسبة الفائدة ب 0,025 وقد أبدى بنك اليابان المركزي هذه الخطوات ولكنه قال أنه لن يقوم بتخفيض نسبة الخصم .

ورغم الاجراءات المنسقة والغير مسبوقه في خفض أسعار الفائدة ، استمرت أسواق المال الأوروبية في تواصل خسائرها . في 08 أكتوبر افتتحت بورصة نيويورك بالانخفاض ، وأغلقت أسواق الأسهم الأوروبية على انخفاض أيضا .

وتتكون خطة الانقاذ البريطاني من 3 عناصر :

في البداية تقوم الحكومة البريطانية بتوفير 90 مليار دولار للمصارف البريطانية ، توفرها ولا تعطيتها ، بمعنى أنه يمكن اللجوء إليه عند الحاجة ، ولكن إذا لجأ إليها أحد البنوك فهناك شروط:

- وضع حدود لدخول المدراء سواء في شكل رواتب أو حوافز. وهناك أيضا حدود لما يمكن أن يدفع لحاملي الأسهم من عوائد .

- ستقوم الحكومة بضمان المصارف عند الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى مقابل عمولة ما. ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة البريطانية عن خطة استعجالية لتحريك الاقتصاد البريطاني الذي يعيش حالة ركود وانكماش.

3- قمة بروكسل في 15 أكتوبر 2008 :

اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي لدراسة خطط مستعجلة لإعادة الثقة إلى المصارف التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية . واستهدف اللقاء مقاربة وجهات النظر .

4 - قمة وزراء محدودية السبع الصناعية في واشنطن في 10 أكتوبر 2008:

وضعت هذه المجموعة في اجتماعها بالعاصمة الأمريكية خطة تحرك من خمس نقاط لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، كما تعهد أعضاؤها بالعمل على منع افلاس المصارف الكبرى . وبعد اجتماع شارك فيه وزراء المالية وحكام المصارف للدول السبع وهي : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا و ألمانيا و إيطاليا و اليابان و كندا ، قال بيان لوزارة الخزانة الأمريكية أن المجموعة اتفقت على أن الوضع الراهن يتطلب⁽¹⁾ عملا عاجلا واستثنائيا ، وتعهد المجتمعون بمواصلة العمل معا من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي . حيث تم الاتفاق تطبيق اجراءات صارمة نحو توفير السيولة والمساعدة على احتواء السوق الموازية لاستعادت القروض العقارية والأصول الأخرى. وشدد الرئيس بوش على ضرورة العمل الجماعي لمواجهة الأزمة معا.

5- الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 10/10 ولغاية 2008/10/12

يلتقي وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية من مختلف دول العالم في واشنطن لحضور الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك في ظل أزمة مالية فائقة تعيشها الاقتصاديات العالمية .

(1) ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق ، ص76

طرحت الاجتماعات خلال الفترة 10-2008/10/12 سؤالاً هاماً، هل سيتوقع العالم الوصول إلى اتفاقية كنتك التي أبرمت في بريتون وودز عام 1944 لتكوين نظام مالي عالمي جديد

6- قمة أمريكية أوروبية في 18 أكتوبر 2008 :

جمعت هذه القمة الرئيس الأمريكي جورج بوش و الفرنسي نيكولا ساركوزي لبحث تطورات الأزمة المالية الراهنة مؤكداً الرئيس الأمريكي في الحفاظ على أسس النظام الرأسمالي وتجنب عزل الاقتصاديات عن بعضها البعض" وقد أيد الرئيس الفرنسي هذا الرأي أن الأزمة بدأت وانتهت في نيويورك ، أما رئيس المفوضية الأوروبية عن الاجراءات التي اتخذتها أروبا لذلك .

وأكد بوش في هذه القمة على أن أمريكا أفضل مكان لبدء مشروع استثماري ويمكن التغلب على هذه الأزمة . مضيفاً على أن اجراءاته ليست استحواذاً ولا تفويضا للاقتصاد الحر .

7- قمة باريس لدول منطقة اليورو 2008/10/12 :

جمعت 15 دولة هي : اسبانيا وألمانيا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا واليونان وجمهورية ايرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنمسا والبرتغال وسلوفينيا ومالطا وقبرص لأجل مساهمة الدول في رأس مال البنوك،⁽¹⁾ وضمان الودائع وضخ الأموال في البنوك لتفادي الافلاس ، ودعت وزيرة المالية الفرنسية بوضع خطة متكاملة عالية تتبع خطى السبع الكبار، و انعقدت هذه القمة في 2008/10/12 . وهذه الخطة الفرنسية تتبع النهج البريطاني القائم على التأميم الجزئي للمصارف بضخ الأموال من الدول وعبر تنسيق السياسات الوطنية ، فكانت الآمال بعد الوعود الفاضية بالمبادرات الجديدة ، لتخرج القمة باتفاق بين أعضائها بضمان القروض بين البنوك وتوفير رأسمال حكومي لحماية رأس مال المؤسسات المالية المتعثرة وكانت فرنسا وإيطاليا وألمانيا في طليعة تطبيق خطة القمة وشرعت بالفعل لاتخاذ التدابير اللازمة لذلك ، لكن القضية تتعلق بثقة المواطنين أو بالأحرى الثقة بين هذه البنوك . فأخذت كل دولة تخصص مبلغاً خاصاً لإنقاذ البنوك .

8- قمة بكين في 2008/10/24:

ضمت 16 دولة آسيوية و 27 دولة أوروبية، كانت هذه القمة في 24 أكتوبر 2008 إلى غاية 26 منه من أجل استعادة ثقة المستثمرين وتجاوز تداعيات الأزمة المالية، أكد الزعماء على ضرورة التعامل واتخاذ الاجراءات الحاسمة والفعالة وفي الوقت المناسب و هذا ما جاء في بيان الختام وكان هدف أروباي بكين هو حاجة الدعم الآسيوي وعلى اثر هذه القمة دعت أروبا إلى إسهم الصين في حل هذه الأزمة وهذا ما وصفوه بالإحساس بالمسؤولية وقد سارعت دول جنوب شرق آسيا واليابان والصين على تحديد شبكة الخطوط ومبادلة العملات بهدف السماح للدول التي مستها الأزمة للحصول على الدعم المالي كما طالبت على اثر هذه القمة المستشار الألمانية "انكيلا ميركل " بتشديد الرقابة على أسواق المال لتجاوز الأزمة ودعت إلى الشفافية وإشراك الدول الصاعدة .

(1) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص ، 77

9- قمة العشرين في واشنطن في 15/11/2008 :

ضمت ألمانيا و كندا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا وروسيا وأستراليا ودول جنوب أفريقيا والسعودية والأرجنتين والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا والمكسيك وتركيا والاتحاد الأوروبي الذي مثلته فرنسا.

دعا إلى ضرورة إصلاح النظام المالي العالمي وقواعده وذلك من خلال إيجاد استراتيجية فعالة للأزمة الرأسمالية وإصلاح النظام النقدي الدولي .⁽¹⁾

10- قمة العشرين في لندن في 2 أبريل 2009 :

قبل انعقاد هذه القمة اتفق القادة الأوروبيون على دعم احتياطي صندوق النقد الدولي أما المستشارية الألمانية فقد حاولت الدعوة لانفاق المزيد من أجل كسر الركود العالمي ، أما الرئيس الفرنسي ساركوزي فقد هدد بالانسحاب من القمة .

حضر هذه القمة أكبر 20 اقتصاد في العالم وجرت في 2-4 2009 ، فقد اعتبرت هذه القمة يوم التصدي للكساد العالمي بانعاش العالم واصلاح الاقتصاد العالمي و النظام العالمي و النظام الرقابي الفاشل و بهذا اعتبرت حدثا تاريخيا وقد كان الاتفاق فيها حيويا اتخذ فيها قرار عقد قمة أخرى في 20-12 القادم لمناقشة القرارات ، خرجت هذه القمة بتوافق الآراء رغم ظروف الاختلاف في وجهات النظر وتم من خلالها تحويل ما كان يسمى بمنتهى الاستقرار النقدي وكان للدول النامية نصيب في عرض رأيها في نقاشات القمة .⁽²⁾

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ككل حيث تصدت لها كل دولة على حدى ، ووضعت العديد من القمم لمواجهةها والتي تم ذكرها سابقا

خلاصة الفصل:

عانى الاقتصاد العالمي من أزمة خطيرة ، بدأت سنة 2007 بسوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية ثم تحولت سنة 2008 إلى أزمة مالية عالمية ، حيث سرعان ما انتقلت إلى باقي دول العالم ، وذلك على اعتبار أن الاقتصاد الأمريكي كقاطرة نمو للاقتصاد ، وانفتاح دول العالم على بعضها و التحرير الاقتصادي.

و لقد كان لهذه الأزمة انعكاسات عديدة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت حدتها تبعا لمستوى الترابط الموجود بين اقتصاديات العالم والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الموالي.

(1) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 78

(2) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 79

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية
- دراسة حالة الجزائر الامارات العربية المتحدة -

مقدمة الفصل:

من الطبيعي أن يكون للالتزامات المالية آثار ضخمة مؤثرة على اقتصاديات البلدان إذ أنها غالبا ما تسبب تدهورا حادا في الأسواق المالية، وذلك على إثر تعثر الأنظمة المصرفية في البلاد التي تكتسحها الأزمة . في أداء مهامها الرئيسية، ومن ثمة ينعكس ذلك في تدهور كبير في قيمة العملة ، فضلا عن تدهور أسعار الأسهم، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على مختلف القطاعات من قطاعات العمالة والإنتاج ، وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية، ونظرا للتحرر المالي والحد من القيود ، وحرية تدفق رؤوس الأموال واستثمارها عبر الحدود، والعلاقات المتداولة بين الأطراف وأدوات التعامل بين الأسواق وانفتاح بعضها على البعض قد يجعل من السهل انتقال مخاطر الاضطرابات والأزمات عبر الحدود أو بين الأسواق. وللتوضيح أكثر سنقوم من خلال هذا الفصل التطبيقي التطرق لمختلف الآثار والانعكاسات السلبية التي تبعثها الأزمة المالية العالمية على كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة ، بجانب ذلك سنتناول موجز لآثارها بصفة عامة على الدول العربية أجمع.

المبحث الأول : الاقتصاديات العربية و تأثيرها بالأزمة المالية وسياسات مواجهتها

لقد طالت تداعيات الأزمة المالية جميع دول العالم بما فيها الدول العربية ، وأخذت تداعياتها تتفاقم منذ أوت 2007 بشكل مريع وبهذا سنتناول لمحة حول الاقتصاديات العربية ومدى تأثيرها بصفة عامة .

المطلب الأول: خصائص الاقتصاديات العربية

تصنف الدول العربية مع انتمائها القومي والحضاري الموحد ضمن مجموعة البلدان النامية. وتتفاوت فيما بينها من ناحية الأنظمة وحجم الموارد ونمط تخصيصها غير أن هناك سمات عديدة تجمع بين كل الاقتصاديات العربية ويمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الإحصائية لتأكيد الوضعية السيئة لهذه الاقتصاديات في مايلي:(1)

1- تعتمد الأقطار العربية وخاصة الدول النفطية اعتمادا كليا على عائدات النفط إذ تساهم هذه العوائد في بعض الدول بحوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي وعموما يمثل النفط حوالي 75% من صادرات الوطن العربي.

2- تفاقم المديونية الخارجية بالنسبة لمعظم الأقطار العربية في العقد الأخير من القرن الماضي بفعل عوامل عدة منها: حرب الخليج الثانية، انخفاض أسعار المواد الأولية وخاصة أسعار النفط إذ بلغت قيمة الدين العام الخارجي للدول العربية 155.7 مليار دولار وقيمة خدمة الدين العام 12.6 مليار دولار في عام 1994 وقد تشكل الدين العام حوالي 79.6% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين حوالي 23.7% من حصيللة الصادرات (سلع وخدمات) في عام 1994.

3- يتراوح متوسط معدل النمو الاقتصادي العربي ما بين 2% و3% وهو معدل متواضع سواء مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول النامية الأخرى ذات الاقتصاديات الديناميكية أو بالنسبة للمعدل المطلوب لتحقيق الارتقاء الاقتصادي المنشود في المجتمع العربي.

4- يعد معدل البطالة في المنطقة العربية من أعلى المعدلات في العالم حسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 2003/06/26م، الخاص بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ معدل البطالة بها حوالي 15%.

5- يعيش ثلث الدول العربية على أقل من دولارين في اليوم ولتحسين وضعية هذه الفئة يجب أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 6% و إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات المحرومة.

6- تعاني المجتمعات العربية من تفشي الأمية بشكل كبير يبلغ عدد السكان الأميين حاليا حوالي 70 مليون نسمة فضلا عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحلها.

7- تتفاوت التقديرات المتوفرة عن حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج بين 600 مليار و3000 مليار دولار.

(1) عيسى بن ناصر، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية، مرجع سابق، ص. ص. 03-04.

8- يعتبر الدولار الأمريكي العملة الرئيسية الموظف فيها 80% إلى 90% من الفوائض النقدية العربية وهو خاضع لتقلبات واسعة في سعر صرفه بالنسبة لبقية العملات وفقا للمصالح الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح من خلال دراسة هذه الخصائص هشاشة النظام الاقتصادي العربي، وهو ما أدى إلى تأثر الدول العربية بشكل كبير بالأزمة خاصة تلك المرتبطة بشكل كبير بالاقتصاديات العالمية.

المطلب الثاني : جوانب تأثير الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية

يمكن رصد أهم التداعيات التي بدأت بالفعل في كل قطاع على حدى كما يلي:

1-البتترول:

كان من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن ينخفض الطلب على معظم السلع ومن بينها البترول، وهذا ما حدث بالفعل ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أنها أكبر دولة مستهلكة للبترول في العالم، ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض الطلب على البترول انخفاض سعره العالمي وهذا ما حدث بالفعل خلال الشهور الأخيرة من عام 2008 والشهور الأولى من عام 2009 حيث انخفض السعر العالمي للبترول من حوالي 150 دولار إلى حوالي 40 دولار ونظرا لأن أغلب الدول العربية الخليجية هي أكثر الدول العربية إنتاجا وتصديرا للبترول، فيمكن القول أن هذا القطاع في هذه الدول قد تأثر أكثر من بقية الدول العربية، حيث انخفضت أسعار النفط بنسبة 50 % من 150 دولار للبرميل إلى حوالي 77 دولار في 2009، وهو ما سيؤثر على صادراتها وتنعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفض إلى 4.2% في عام 2009 بعدما كان 5.7% عام 2008. وقد أعلنت السعودية كأكبر اقتصاد خليجي أن عجز ميزانيتها عام 2009 كان بحدود 17.3 مليار دولار بعد أن سجلت ميزانيتها لعام 2008 فائضا حقيقيا بلغ 160 مليار دولار⁽¹⁾.

2- الطلب على النفط ومستوى أسعاره:

إن معظم الاقتصاديات العربية في معظمها تعتمد على إنتاج وتصدير النفط، حيث اضطرت دول الأوبك إلى تخفيض إنتاجها من النفط ويعتبر هذا التأثير هو الأبرز للأزمة على الاقتصاديات العربية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد للدخل تقريبا في الكثير من البلدان العربية مما يعني أن الإنفاق الحكومي وهو المحرك الأساسي للاقتصاد سوف يتأثر وفقا لذلك⁽²⁾

(1) راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي، ورقة بحث مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، مرجع سابق، ص. 20.

(2) عيسى ولد محمد ، محمد محمود ، آثار انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، مرجع سابق، ص. 05.

3- تحويلات الأيدي العاملة:

تعتمد الدول العربية بصورة ملموسة على تحويلات العاملين في الخارج وتشكل العمالة العربية 23% من قوة العمل الوافدة إلى الدول العربية المرسله للتحويلات وهي بوجه خاص دول الخليج العربية وليبيا، وتعد مصر واليمن وفلسطين والأردن أهم الدول المرسله للعمالة العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا بينما ترسل تونس والجزائر والمغرب عمالها إلى دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا.

ومن خلال تقرير البنك الدولي يتبين أن أهم البلدان العربية المتلقية للتحويلات في عام 2007 هي: مصر (5.9 مليار دولار)، المغرب (5.7 مليار دولار) لبنان (5.5 مليار دولار)، الأردن (2.9 مليار دولار)، الجزائر (2.9 مليار دولار)، تونس (1.7 مليار دولار)، اليمن (1.3 مليار دولار)، سوريا (0.8 مليار دولار)، هذا بالإضافة إلى تحويلات غير رسمية وتحويلات عينية في شكل سيارات وآلات، وأدوات منزلية وملابس وغيرها وتفوق هذه وبالذات في المغرب العربي وفي مصر ولبنان والأردن والسودان إجمالي ما تحصل عليه هذه البلدان من معونات أجنبية أو استثمارات مباشرة وتشكل التحويلات في عام 2006 (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي: لبنان (22.8%) والأردن (20.3%)، الضفة الغربية وقطاع غزة (14.7) والمغرب (9.5%) واليمن (6.7%) والجزائر (2.2%)، وتونس (5%)).

ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي بهذه الدول، حيث انخفض الطلب على العمالة العربية المهاجرة كنتيجة لتراجع حجم الأعمال في الدول المستقبلية للعمالة وبالذات في قطاعات التشييد والبناء، كما أنه انخفضت تحويلات العاملين العرب خارج بلدانهم في الأمد المتوسط، إلا أن التحويلات تأثرت بسعر صرف العملة الأمريكية خاصة بالمقارنة مع العملة الأوروبية (1).

4- الصادرات:

في ظل الركود الاقتصادي، من الطبيعي أن يقل الطلب بشكل عام ومن ثم تتخفف الصادرات العربية ولا سيما أن الجزء الأكبر من الصادرات العربية يتجه نحو الولايات المتحدة والدول الأوروبية وهي الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية، وتدل البيانات الإحصائية على أن الصادرات العربية الإجمالية قد بلغت عام 2008 حوالي 800 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 6% من إجمالي الصادرات العالمية وقد بلغت الصادرات العربية من البترول من نفس العام 608 مليار دولار أي ما يمثل حوالي 76% من إجمالي الصادرات العربية ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض الصادرات تقليل الإنتاج الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تخفيض العمالة وتقليل حوافزهم ومن ثم زيادة انخفاض القدرة الشرائية مما يؤدي إلى الركود في الأسواق (2).

(1) عيسى ولد محمد ، محمد محمود: مرجع سابق، ص.ص. 6، 7.

(2) راضية بوزيان، مرجع سابق، ص. 21.

5- أسعار الصرف:

نظرا لما شهده الدولار الأمريكي من تدهور ولكونه العملة الرئيسية في التبادل التجاري العالمي، كما أن معظم الدول العربية تعتمد سياسة تثبيت سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي، وفي إطار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ومع تباطؤ النمو في حركة التجارة العالمية، فمن شأن تثبيت سعر الصرف في الدول العربية أن يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات في هذه الدول خصوصا أن أبرز شركائها التجاريين هم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يواجهون أزمة ركود اقتصادي وتراجع في الطلب على المنتجات العربية كذلك فإن معظم الدول العربية تستورد بشكل كبير من الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من ارتفاع قيمة اليورو بالمقابل مع الدولار الأمريكي ويؤدي ذلك أيضا إلى ارتفاع قيمة مستوردات الدول العربية منه وبالتالي يساهم في عودة التضخم في الأسعار مجددا إلى أسواق الدول العربية خصوصا مع الارتفاع في أسعار النفط بما يضح السيولة في أسواق الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط فترتفع القدرة الشرائية للمقيمين ولكن يجب التنبيه هنا إلى أن معدل التضخم هذا لن يكون بالمستوى المحقق في 2008⁽¹⁾.

6- التشدد في التسهيلات الائتمانية للتجارة:

مع ازدياد الصعوبة في الحصول على خطوط التمويل من أسواق المال الخارجية بسبب الخسائر المالية الكبيرة التي منيت بها أسواق المال العالمية، شهدت المصارف (ولا سيما في الدول الخليجية) تشددا في الإقراض بالتزامن مع النقص في السيولة المصرفية وذلك بهدف ضمان توفير السيولة في المصارف وسلامة الميزانية المصرفية والحد من المخاطر، خصوصا في ضوء عدم اليقين من حجم تداعيات الأزمة مع استمرار اعتماد تثبيت سعر الصرف و الانخفاض في فوائض الحساب الجاري الذي كان قد تحقق في السنوات القليلة الماضية.

وجاء هذا الإجراء بعد سنوات من الوفرة المالية التي عرفتها المصارف والتي أدت إلى ارتفاع حجم التسليفات وارتفاع نسبتها إلى إجمالي الودائع في المصارف إلى القطاعات الاقتصادية التي شهدت بدورها طفرة في تلك الفترة، مثل قطاع العقارات والمضاربات والشركات الاستثمارية بالإضافة إلى التراجع في التسليفات للقطاعات الصناعية والتجارة والنقص في تسهيلات التمويل التجاري، كما أن عددا من الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات العاملة في الدول العربية النفطية وخصوصا الخليجية سحبت رؤوس أموالها من هذه الدول سعيها لإعادة التوازن إلى ميزانياتها ومحافظها الاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى خروج السيولة من النظام المصرفي في هذه الدول العربية إلى خارج المنطقة وجاء هذا في الوقت الذي كانت فيه المصارف الخليجية قد وسعت من محافظها الإقراضية والتسليفية على حساب ملاءتها مما أدى إلى حدوث تفاوت في

(1) علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، ورقة بحث مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية -بيروت- في أيام 11- 12 نوفمبر 2009 - بيروت- ص. 09.

التوازن ما بين الاستحقاقات والسيولة المتوفرة في ضوء التسليفات الضخمة للمقترضين من المستهلكين الأفراد وتمويل المشاريع العقارية الضخمة⁽¹⁾.

ولكن تشير بيانات المصارف المركزية لبعض الدول العربية إلى ارتفاع في إجمالي التسليفات المصرفية الموجهة لقطاع التجارة .

جدول رقم (04): التسهيلات الائتمانية لقطاع التجارة في دول عربية مختارة خلال الفترة 2007 - 2009.

| ارتفاع بمقدار 65 مليون دينار عام 2009 ما يعادل 2.2% عن مسكوباتها السائدة عام 2007. | | | | | |
|--|--|---------------------------|---------------------------|-------------------|--------------------|
| البحرين | (مليون ريال) | ديسمبر 2007 | ماي 2007 | ماي 2008 | التغير السنوي |
| | التسهيلات التجارية | 21.884.3 | 19.435.6 | 23.1887 | 19.30% |
| | إجمالي التسهيلات المصرفية | 242.652.9 | 185.984.4 | 235.9462 | 26.90% |
| | نسبة التسهيلات التجارية | 9.02% | 10.45% | 9.83% | 6.30% |
| الكويت | (مليون جنيه) | حزيران / يونيو 2007 | حزيران / يونيو 2008 | أيار / مايو 2009 | حزيران 2007 - 2008 |
| | التسهيلات الائتمانية للتجارة | 11.824 | 15.309 | 16.004 | 29.50% |
| | منها: القطاع الخاص | 10.944 | 14.599 | 15.042 | 33.40% |
| السعودية | (مليون ريال) | 2007 | 2008 | الربع الثالث 2008 | الربع الثالث 2009 |
| | إجمالي صائرات القطاع الخاص الممولة من المصارف التجارية | 114.5 | 158.6 | 46.309 | 22.309 |
| الأردن | (مليون درهم) | كانون الأول / ديسمبر 2007 | كانون الأول / ديسمبر 2008 | التغير السنوي | أيار / مارس 2009 |
| | الائتمان المصرفي للمقيمين لقطاع التجارة | 102.444 | 124.243 | 116.248 | 21.30% |
| | القروض الشخصية لأغراض تجارية | 106.449 | 160.103 | 167.907 | 50.40% |

المصدر: علا الصيداني، مرجع سابق، ص. 10، 11

⁽¹⁾ علا الصيداني، أثر الأزمة المالية العالمية على سياسات التجارة الاقتصادية في الدول العربية، ورقة بحث مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، بيروت، أيار 11، 12 نوفمبر 2009، ص 19

7- الاستثمارات العربية بالخارج:

تقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.5 تريليون دولار، وهذه الأموال مملوكة للحكومات والمؤسسات (الصناديق السيادية) والأفراد، وقد تأثرت تلك الاستثمارات من جراء الأزمة المالية العالمية وضاع جزء منها نتيجة إفلاس بعض البنوك، وتعثر شركات التأمين وانهيار بعض البورصات. وقد بلغت خسائر الصناديق السيادية العربية (الخليجية) بسبب هذه الأزمة 400 مليار دولار كما أوردته مجلة الايكونو مست البريطانية.

علما أن مجموع المبالغ التي تستثمرها تلك الصناديق يبلغ 1.5 تريليون دولار، وتزداد تلك الخسائر كلما انخفضت أسعار الأسهم .

8- البنوك:

يمكن القول أن البنوك العربية بصفة عامة لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية إلا في حدود ضيقة وفي حالات محدودة، وقد يرجع ذلك إلى متانة مراكزها المالية، والرقابة الصارمة من جانب البنوك المركزية، وقلة حالات الفساد في منح الائتمان.... ومع ذلك فقد تعرض أحد البنوك الكبرى في الكويت لهزة عنيفة كادت تعصف به لولا تدخل الحكومة وضمانها كافة الودائع بالبنوك، كما تأثرت البنوك المركزية في البلدان العربية بالأزمة المالية وكذلك البنوك التجارية الأخرى في الحصول على السيولة من النقود القابلة للتحويل كالدولار واليورو والجنيه الإسترليني بسبب قلة السيولة في البنوك المتأثرة بالأزمة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة.⁽¹⁾

9- الأسواق المالية:

من المؤكد أن أكبر المتضررين من الأزمة المالية هي البورصات ولقد شهدت الأسواق المالية العربية خصوصا الخليجية خسائر كبيرة حيث فقدت هذه الأسواق حوالي نصف تريليون دولار من قيمتها السوقية منذ سبتمبر 2008 وحتى جوان 2009، واستمر الأداء الضعيف لهذه الأسواق رغم التفاؤل في أن تحقق نتائج ايجابية في ظل اتخاذ حكومات هذه الدول لمجموعة من الإجراءات المالية والنقدية للتخفيف من حدة هذه الأزمة.

وعلى الرغم من تحسن الأداء في الأسواق الخليجية حتى بداية 2009، إلا أنها تعاني من حالة تذبذب بسبب حالة الهلع والفرع التي أصابت المستثمرين، وما رافقها من ركود اقتصادي محلي وعالمي، كل هذا انعكس بشكل سلبي على السيولة حيث يرى البعض أن المرحلة الأسوأ قد مرت بها الأسواق المالية العربية وأن الهبوط الحاد في الأسواق كان خلال عام 2008 وبداية 2009.

(1) راضية بوزيان: مرجع سابق ، ص. 21.

وعليه فإن الخسائر التي تكبدتها دول الخليج جراء تدهور الأسواق المالية العالمية قد تسببت في تراجع المشاريع بالمنطقة أو تأجيلها مما انعكس على معدلات النمو الاقتصادية⁽¹⁾

10- السياحة:

يعتبر قطاع السياحة في مقدمة القطاعات تأثراً بأي أزمة مالية حيث أن السياحة خدمة ترفيهية كمالية وليست خدمة ضرورية أساسية، ولذلك فإن قطاع السياحة في الدول العربية قد تأثر بالفعل خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2008، فبراير 2009 حيث بدأ عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية في التناقص وكذلك بطبيعة الحال الإيرادات السياحية، ومن المعروف أن هناك خمسة دول عربية تستحوذ في المتوسط على حوالي 70% من جملة أعداد السياح الوافدين إلى الدول العربية وهذه الدول بالترتيب هي: مصر، السعودية، تونس، المغرب، الإمارات، وهذه الدول سوف تتأثر أكثر من غيرها من الدول العربية ينتاقص أعداد السياح والإيرادات السياحية⁽²⁾.

11- القطاع العقاري:

قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، شهدت الدول العربية ارتفاعات متتالية وغير عادية في أسعار العقارات، وذلك منذ عام 2003 حتى بداية الربع الأخير من عام 2008 ومنذ ذلك الوقت بدأت أسعار العقارات في الدول العربية تتجه نحو الانخفاض وبمعدلات كبيرة وبصفة خاصة في دبي حيث أن النسبة الكبرى لمبيعات العقارات في هذه الإمارة كانت لأجانب، هؤلاء توقفوا عن الشراء بسبب نقص السيولة بل ولجأ الكثيرون منهم إلى بيع عقاراتهم، وتوقف كثير من الآخرين عن سداد الأقساط وأدى الانهيار في قطاع العقارات إلى انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي⁽³⁾.

المطلب الثالث: الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية.

لقد واجهت الحكومات في كل دولة عربية آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة، ومن هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها. وبذلت الحكومات العربية جهداً لبتث الثقة في الأسواق وطمأنة المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار السلبية للأزمة واتخذت إجراءات لتوفير السيولة أو لإنقاذ بعض المؤسسات المالية أو تشجيع الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو لدعم الاستهلاك أو إدخال تعديلات في عمل البورصات العربية أو تعديل في بعض

(1) محمد بوهزة، رفيق مرزوقي، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، مرجع سابق، ص.ص. 5-6.

(2) راضية بوزيان، مرجع سابق، ص. 22.

(3) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول العربية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى العلمي والدولي حول الأزمة

المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، مرجع سابق، ص. 8، 9.

برامج التنمية الاقتصادية، وكمثال على الإجراءات المتبعة على المستوى القطري والإقليمي سنتعرض للإجراءات التي اتخذتها مصر ودول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:⁽¹⁾

1- الإجراءات التي اتخذتها مصر: ما يلي :

أ- زيادة الإنفاق العام وذلك في مجالات الاستثمارات العامة ودعم الأنشطة الاقتصادية.

ب- إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية على سلع وسيطة ورأسمالية مما يساعد المنشآت على المنافسة في الخارج وتشجع على الاستثمار والتشغيل.

ج - يتم تحميل تكلفة ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية.

د - العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة من المنطقة العربية وتوفير فرص استثمارية حقيقية في مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة .

هـ - توفير الأراضي اللازمة لأغراض النشاط الاقتصادي الإنتاجي ومشروعات البنية التحتية .

و- التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-الإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :اتخذت دول المجلس عدة إجراءات

لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم (13.61 مليار دولار أمريكي)، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي، ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير.

وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، كما استحدثت البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

(1) حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص ،

وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالاً لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعدادها لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة، وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

وفي قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10 % و 20 % من أسهم البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية، واتخاذ القرار في اجتماع حضره رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وممثلو البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية ونائب محافظ البنك المركزي.

وفي المملكة العربية السعودية، أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقاً مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال (53.1 مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض 75 % من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال.

أما في البحرين فقد أعلن محافظ البنك المركزي البحريني سلامة الأوضاع، خاصة وأن كل البنوك البحرينية تستثمر في أموالها في دول الخليج المنتعشة اقتصادياً وليس في الأدوات المشتقة شأنها شأن البنوك الإسلامية، وبذلك فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، وحتى وإن تأثرت فهي قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة. ولقد تجسدت المواجهة العربية المشتركة لآثار الأزمة في نتائج قمة الكويت المنعقدة بتاريخ 2009/01/19، حيث كانت الأزمة حاضرة بقوة في هذه القمة وانعكس ذلك على نتائجها، وإعلان الكويت أكد على مايلي:

1- التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها.
2- ممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي⁽¹⁾.

3- قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.

4- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار.

5- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.

6- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية

(1) حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 15

للمنتجين والمستهلكين.

7- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك. (1)

ويبقى القول إن الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية ترسم بدون شك صورة جديدة للاقتصاد العالمي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في صياغة أي سياسة اقتصادية جديدة. كما أن وقع الأزمة على المنطقة العربية يستدعي اتخاذ الاحتياطات المطلوبة للحد من تأثيراتها.

ويمكننا أن نخلص إلى عدة سياسات قد اتخذتها الدول العربية لمواجهة الأزمة فمنها: (2)

- سياسات على المستوى القطري : وهي :

- رفع معدل نمو الاستثمارات

- زيادة إنتاجية و تنافسية قطاع الإنتاج الحقيقي

- زيادة حجم الإنفاق الكلي

- رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة و مسانبتها .

- سياسات على المستوى القومي : ويقترح في هذا المجال ما يلي :

- وضع استراتيجية واضحة لتعزيز الاستفادة من الاستثمارات العربية البينية بما يكفل تحقيق الاستغلال

الأمثل للموارد العربية

- تنشيط وسائل تمويل الصادرات

- تنشيط دور الصناديق العربية العاملة في مجال التنمية

- القضاء على جميع العقبات التي تحول دون حرية انسياب التجارة العربية البينية.

بالرغم من أن البعض يشير إلى عدم تأثر الدول العربية بالأزمة المالية العالمية إلا أنه يمكن التأكيد

في هذا السياق إلى أن اقتصاد العولمة المتداخل لم يستثن أحدا من التأثير بالأزمة المالية العالمية المعاصرة

خاصة مصر ودول التعاون الخليجي من أكثر الدول العربية المتضررة من الأزمة المالية العالمية المعاصرة

التي يصفها البعض بالتسونامي نتيجة لآثارها المدمرة ، حيث واجهت الدول العربية الأزمة المالية وذلك

بإتباع عدة سياسات لنفاذي حدة الأزمة .

(1) نفس المرجع ،مرجع سابق

(2) عيسى ولد محمد، محمد محمود ،مرجع سابق

المبحث الثاني : انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

الجزائر كغيرها من الدول العربية ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأنظمة والسياسات الاقتصادية والمصرفية، وتأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر في المدى الطويل والقصير.

المطلب الأول: خصوصيات حول الاقتصاد الجزائري وأسباب تأثيره بالأزمة المالية

أولاً: خصوصيات حول الاقتصاد الجزائري

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية و ذلك بحكم جملة من العوامل ألا وهي طبيعة الموارد و الثروات المادية التي تتميز بها (مواد طاقة ومنجمية و مواد أولية هامة):⁽¹⁾

- حجم الطاقات الإنسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها

- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير

- توفر بنية شاملة وهامة: البنية المينائية و المطارية

- توفر مساحات زراعية هامة .

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا و الآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تسلمهم في اضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث الاقتصاد الجزائري إلى :

- اقتصاد ريعي : يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية و الغازية لا تراعي محدودية

الاحتياجات و ضرورة استخلافها و الكفاءة في تخصيص عائداتها ،والعدالة في توزيع منافعها وحماية

حقوق الأجيال اللاحقة فيها ،وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على

حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة ،جعل الاقتصاد الجزائري رهين الايرادات الريعية

المحققة في الأسواق الدولية ،وانعكاسات سياساتها الانفاقية في تنامي آليات التريباع الداخلي و آثاره

السلبية . إن خاصية الإعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 25 % من الناتج المحلي الإجمالي

الخام وتشكل 64% من الايرادات العامة للدولة (حوالي 720 مليار دينار جزائري) وحوالي 97% من

اجمالي الصادرات .

- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد (انتشار السوق الموازية) : أضحت تؤثر على حركية النشاط

الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية و التشريعية

فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات ، يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تشكيل

الناتج الداخلي الاجمالي عدا المحروقات 12% (وذلك حسب منتدى رؤساء المؤسسات) و 35% حسب

وزارة التجارة .

(1) عبد الله خبابة ، مرجع سابق ،ص 258

وتوقع المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي جون ليكسي تراجع الاقتصاد العالمي بما فيه الاقتصاديات النامية ، وإنه سيستمر هذا التراجع إلى غاية نهاية 2010 وحتى بداية سنة 2011 إذ أن نسب النمو العالمي المحقق لحد الآن لسنة 2009 و المقدرة ب 0,5 ستسجل قيما سالبة مع استمرار الأزمة خلال السنوات المقبلة . هذا الوضع سيسري على الدول الصاعدة بما فيها الجزائر التي تركز على صادرات النفط و الغاز . هذه المواد التي عرفت تراجعا كبيرا حيث بلغ متوسط سعر النفط الجزائري حالي 43 دولار للبرميل خلال الثلاثي الأول من عام 2009 وهو أدنى مستوى يبلغه سعر النفط الجزائري ويقترب من المتوسط المسجل لتحقيق توازن الميزانية العمومية .

إن هذا المستوى سيؤدي إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري ، حيث يلاحظ تراجع الصادرات مقابل نمو الواردات بنسبة 10% وهو ما سيؤدي إلى تقليص نسبة تغطية الصادرات بالواردات . كما أنه سيؤدي إلى تراجع محسوس للعائدات في وقت ستظل قيمة النفقات مرتفعة سواء بالنسبة لميزانية التسيير أو التجهيز .

ثانيا: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية :⁽¹⁾

هنالك عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية ، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير ، وعموما فإن الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمة المالية العالمية وذلك نظرا للأسباب التالية :

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار ، حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهورا في قيمته .
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98% من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول .

- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة .

ومن خلال هذا يتضح أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال ، ولكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى ، وذلك راجع إلى ما يلي :

- عدم وجود سوق مالي حقيقي كما أن البورصة لم تسمح في الأسواق المالية العالمية .

- عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.

- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي حيث أن الجزائر لم تنظم بعد في المنظمة العالمية للتجارة .

- التسديد المسبق للمديونية الخارجية ، والذي جنب الجزائر من الاضطرابات في الأسواق المالية .

(1) سمية أوراغ ، سليمة عبيدي، الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية -دراسة حالة الجزائر -مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم الاقتصاد ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009-2009 ، ص ،

-واصل بنك الجزائر في السداسي الأول لسنة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف وعودة التضخم على المستوى العالمي .

-إن الوضعية المالية للجزائر مريحة بحيث بلغ احتياطي الصرف 140 مليار دولار، وفائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر بـ 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار، مما يسمح بتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين

1-انعكاسات الأزمة المالية على الجهاز المصرفي والمالي الجزائري:

يمكن القول من البداية أن النظام المالي والمصرفي الجزائري في منأى عن الأزمة المالية العالمية، فالبنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة، وان القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10% من حافظة البنوك الجزائرية وهي بنوك في أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة.

وأیضا عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، من جهة أخرى نسجل أن جزء كبير من الكتلة النقدية للجزائر هي الآن تدور في قنوات الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل البنوك بالتالي فهي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية. بالنسبة لبورصة الجزائر فإن وضعها الحالي لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية ومن ثم فمن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية الدولية أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾

2-انعكاسات الأزمة المالية على احتياطات الصرف الجزائرية:⁽²⁾

حيث عرف ارتفاعات قياسية خلال الفترة 2005-2008 بسبب الارتفاع المستمر في مداخيل صادرات المحروقات العائد إلى الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات ونجد احتياطات الصرف الجزائرية قد بلغت سنتي 2005-2006 على التوالي ما قيمته 56,18 مليار دولار ، 77,78 مليار دولار .وسنتي 2007-2008 بلغت 110,18 مليار دولار ، 143,1 مليار دولار، يتضح من خلال هذه الأرقام أن احتياطات الصرف زادت بحوالي مرتين ونصف أي أكثر من 80 مليار دولار خلال ثلاث سنوات فقط ،

حجم احتياطات الصرف الجزائرية وأشكال تسييرها:

تشير معلومات بنك الجزائر أن احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بلغ في 01 /12 /2008 حوالي 140 مليار دولار، وتشير مصادر وزارة المالية إلى أن التوظيف بالخارج يقارب 90% من هذه الاحتياطات، حيث تم توظيف 55% من هذه الاحتياطات، أي ما يعادل 43 مليار دولار في شكل أدونات الخزنة الأمريكية حيث أن قرابة 70% من احتياطات الجزائر من الصرف مودعة بمعدل فائدة يقارب 4% في شكل أدونات الخزنة الأمريكية، اليابانية والبريطانية والأوروبية ذات السمعة الجيدة (AAA) وهي توظيفات تتميز بالطول النسبي

(1) عبد الرحمان مغازي، مرجع سابق، ص 06

(2) عمار عماري ، نبيلة فالي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر أيام 20-21 أكتوبر 2009 ص

لمدتها بينما الباقي مودع لدى بنوك كبيرة عالية السمعة، ولقد عملت الجزائر خلال الفترة 2001، 2003 على تنويع توظيفاتها من خلال الاهتمام أكثر بالتوظيف في شكل أورو (45%)، الدولار (45%) والباقي مناصفة بين الين والجنيه الإسترليني، إلا أن أزمة قرض الرهن العقاري دفعت بالجزائر إلى تفضيل التوظيف في أدونات الخزانة الأمريكية، علما بأن بنك الجزائر عمل على شراء الأورو عندما كان منخفضا، وهو ما يجعل احتياطي الجزائر من هذه العملة على مستوى عال.

وحسب السيد محافظ بنك الجزائر فإن الجزائر ضاغت من أموالها المودعة في أصول غير معرضة للخطر، كما أشار إلى أن ارتفاع احتياطي الجزائر من العملات الصعبة واستقرار معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري هي ضمانات ضد الهزات الخارجية إلا أن السيد محافظ البنك الجزائري أشار إلى أن هذه الهزات الخارجية تؤثر على سعر النفط ويتعين حماية ميزان المدفوعات من خلال التفكير في إقامة اقتصاد خارج المحروقات .

يعتبر توظيف الاحتياطيات النقدية الجزائرية في شكل أدونات الخزانة الأمريكية توظيفا مضمونا إلى جانب التوظيف في الذهب، حيث أن انخفاض قيمة هذه الأدونات لا يمكن أن يتم إلا إذا تم بيع كميات كبيرة ومفاجئة لهذه السندات في السوق العالمية، وفي حالة انخفاض قيمة الدولار فإن انخفاض قيمة الأدونات سيزداد وتجدر الإشارة إلى أن دولا مثل: الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية توظف حوالي 1300 مليار دولار في شكل أدونات الخزانة الأمريكية، وهو ما سيدفع بها إلى بذل ما في وسعها لمنع انخفاض قيمتها ومن ثم يمكن القول أن هذه البلدان تحمي أموال الجزائر المودعة في شكل أدونات الخزانة الأمريكية، غلا أن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأدونات قد يدفع بالدول الآسيوية إلى البحث عن مجالات توظيف أخرى.

يتبع بنك الجزائر في تسيره لاحتياطيات الصرف مبدأ تدنيه المخاطرة مع توفير السيولة من خلال ضمان استرجاع الأموال بأقل خطورة ممكنة في أسرع وقت ممكن من أجل تمويل ما يجب تمويله هذا التسيير الحذر لاحتياطيات الصرف الجزائرية مكن الأموال الجزائرية من تفادي المغامرة، فهناك بنوك دولية خسرت أموالا كبيرة على غرار البنك الوطني السويسري الذي خسر 5 مليون دولار.

لكن في ذات الوقت يمكن القول أن التسيير الحذر فوت على الجزائر فرصا للحصول على إيرادات مالية تقدر بالملايير، فمردودات أدونات الخزانة هي أقل بكثير من المردودات التي يمكن أن تعود من توظيف تلك الأموال بشراء أسهم وسندات في المؤسسات العالمية الكبيرة.

من ناحية ثانية هناك من يرى بأن توظيف تلك الأموال في شكل أدونات الخزانة الأمريكية يلحق ضررا بتلك الأصول ففي ظل سعر الصرف السائد في عام 2009م بين الدولار و الأورو فإن الـ 43 مليار دولار الجزائرية المودعة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تساوي أكثر من 22 مليار دولار .

هذا الاحتياطي المودع بمعدل فائدة يقارب 5% يخضع لتضخم داخل الولايات المتحدة الأمريكية يقارب 2.5%، هذا يعني أن صافي الفائدة هو 2.5% مقيما بالدولار وإذا ما قيم بالأورو فهو لا يتعدى 1.5 مليار أورو.

إن الأزمة المالية العالمية وركود الاقتصاد الأمريكي والأوروبي من شأنها أن تؤثر على مردود التوظيفات المالية الجزائرية بالخارج، وهذا بفعل ميل معدلات الفائدة إلى الانخفاض في الأسواق العالمية، وهو ما يعني أن المدخرات الجزائرية التي وظف الجزء الأكبر منها في أدوات الخزانة الأمريكية ستعود بفوائد أقل، وهو ما يعني أن الجزائر تجد نفسها متأثرة بالأزمة المالية العالمية.

على صعيد آخر نجد أن التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فاق مستوى 4.5% خلال سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وأسعار المنتجات الزراعية في وقت لم يتعد معدل الفائدة على أدوات الخزانة الأمريكية 4.6% خلال سنة 2007 إن استمرار هذا المستوى من التضخم لفترة زمنية طويلة من شأنه أن يؤثر على ودائع الجزائر⁽¹⁾.

من كل ما سبق نستطيع تلخيص أهم الآثار السلبية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:⁽²⁾

1- انخفاض أسعار النفط بشكل كبير جدا حتى وصل إلى حدود 34 دولار للبرميل وهو ما يعني انخفاض حجم الإيرادات العامة لميزانية الدولة والتي تعتمد بشكل كلي على النفط ويتضح ذلك من معرفة أن 98% من إيرادات ميزانية العام 2009 اعتمدت على إيرادات النفط كمصدر.

2- انخفاض صادرات الجزائر خاصة أنها تصدر مواد أولية بعد القرار الذي اتخذته منظمة الأوبك بتقليص الصادرات من النفط .

3- معظم صادرات الجزائر موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في النفط ونعلم أن الجزائر تشتري السلع والمواد الأساسية بالأورو وتبيع المواد الأولية خاصة النفط بالدولار وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدولار أمام الأورو، تسمح للجزائر بأن تشتري بقيمة مرتفعة وتبيع بقيمة منخفضة.

4- المشاريع الكبرى كانت تمول من أسعار النفط والآن يعاد النظر في خطط هذه المشاريع .

5- أوقفت الدولة دعمها لبعض القطاعات الزراعية.

6- توقف البنوك الجزائرية عن منح القروض الاستهلاكية بقرار من الحكومة.

7- انخفاض نسبة الإنفاق على المشاريع الاقتصادية التنموية في وقت تحتاج الجزائر إلى إعادة للبنى التحتية المهترئة سواء إنجاز الطرقات، السدود، الجسور، السكنات....الخ.

8- كان التأثير السلبي الأكبر على التنمية الاقتصادية التي تشهدها الجزائر في السنوات من 2009 إلى غاية 2014 التي تتطلب أموال ضخمة حسب البرنامج الحكومي المقبل، وهذه الأموال مرتبطة بأسعار النفط التي انخفضت بشكل كبير جدا بالمقارنة حينما بلغت حدودها القياسية عند 147 دولار للبرميل سنة 2008 وهذا يعني قلة الأموال المخصصة للاستثمار وبالتالي انخفاضها إلى درجة كبيرة لا يمكن من خلالها الحديث عن

(1) عمار عماري ، فالي نبيلة ، مرجع سابق ، ص. 08.

(2) صحراوي بن شيحة، عبد الرزاق بن حبيب : تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة في المنتدى العلمي والدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، مرجع سابق ص.ص. 11، 12.

انجازات ويرتبط بذلك ارتفاع نسبة البطالة التي هي أساسا مرتفعة عن معدلاتها الطبيعية، إذ أن توقف عمليات التنمية الاقتصادية تنعكس على انخفاض التشغيل سواء على مستوى اليد العاملة الفنية أو على مستوى الأيدي العاملة الأخرى وبالتأكيد هذه الآثار السلبية الاقتصادية تنعكس سلبا على أداء الحكومة وسياساتها التنموية التي ستتراجع بشكل ملحوظ نتيجة نقص السيولة المالية، كما أن الحكومة تجد صعوبة في الوفاء بما وعدت به ولن يجد المواطنين أي تحسين أو تغيير على مستويات الحياة كافة .

9- لم تشهد الجزائر استثمارات أجنبية مقبولة نتيجة لغياب الشروط الجاذبة للاستثمار مثل بني تحتية متكاملة، استقرار سياحي، استقرار أمني، استقرار في التشريعات الحكومية وهو الأهم كما حدث مؤخرا في تعديل قانون المحروقات وقانون الاستثمار، بحيث مس عدة قطاعات حيوية، إلا أنه بالرغم من إقرار تعديل قانون المحروقات فإن قطاع المحروقات يشهد استثمارات كبيرة.

10- تواجه الجزائر تحديات كثيرة في مجال الغذاء العالمي، أبرزها ارتفاع أسعار الغذاء وتغيير المناخ وما يترتب عليه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وبيئية وزيادة خطر نقص الغذاء.

للأزمة تأثير واضح على تراجع الطلب على النفط وانهار أسعاره مما أدى إلى نقص واردات الجزائر المالية وهو ما أثر بشكل واضح في مشاريع التنمية وهو ما ينعكس سلبا بالتأكيد على مستويات المعيشة للمواطنين وسعر صرف الدينار الجزائري الذي انخفض ما يعني زيادة التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية محليا وبالتأكيد ازدياد الفقر ونسب البطالة.

إلا أن هذا لا يمنع من وجود آثار ايجابية للأزمة على الاقتصاد الجزائري ويمكن إدراجها فيما يلي:

أ - المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الإنجاز:

إن تأثر دول عديدة بالأزمة المالية العالمية يظل في حدود معينة من السهل تجاوزها مقارنة بالكثير من الاقتصاديات الأخرى حول العالم التي شهدت انهيارات مؤسسات مالية كبرى نتيجة ارتباطها المباشر بالأزمة المالية، حيث أن للأزمة المالية آثار ايجابية ناتجة عنها ، وعلى الاقتصاد الجزائري من شأنها أن تدفع أصحاب القرار الاستراتيجي ثم الاقتصادي في الجزائر إلى إعادة النظر في أوضاعها الاقتصادية تتمثل في تحقيق إصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية وبعث قاعدة إنتاجية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد هو النفط في الناتج المحلي وإيرادات الميزانية والصادرات والتحول إلى اقتصاد حقيقي.

والجزائر كجزء من العالم ومتداخلة معه في كل تعاملاته ستنتالها تأثيرات هذه الأزمة المالية ولكن مع تفاوت درجة التأثير، فهذا الأخير يعد ظاهرة صحية في بلادنا ودليل على اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي ويؤكد خبراء ومسؤولون حكوميون ككريم جودي وزير المالية الجزائري محدودية تأثيرات الأزمة على بلادنا لأن القطاع المصرفي الجزائري لا يرتبط بعلاقات مصرفية كبيرة مع النظام المالي الأمريكي والأوروبي، كما أن غياب سوق الأوراق المالية في الجزائر شكل ضمانة إضافية لانعدام المتاجرة بالأوراق المالية مع المصارف الأوروبية والأمريكية. بل أن الجزائر قد تستفيد من هذه الأزمة المالية التي خفضت

مستوى الطلب العالمي على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض أسعارها خاصة في السوق المحلية باعتبارها مستوردة بالإضافة إلى أن هذه الأزمة جعلت الجزائر ملجأ مناسباً للاستثمارات سواء الغربية أو العربية. و على وجه الخصوص الخليجية لتعويض ما تكبدته من خسائر مالية كبيرة جراء أزمة الرهن العقاري. وعلى العموم فإن الأثر الإيجابي فيمكن أن يتمثل في إعادة التفاوض مع الشركات العالمية المختصة سواء كانت في إطار استخراج النفط أو الشركات العالمية في الهياكل القاعدية أو البناء للحصول على شروط أفضل فيما يخص التعاقد و الانجاز و إعادة تقييم المشاريع على حسب الأسعار المتداولة بعد حدوث الأزمة المالية .

فالتداعيات على الاقتصاد الجزائري مقتصرة على العوائد المحققة من تصدير النفط فقط نظراً لأن الاقتصاد الجزائري ليس له ارتباطات مع الاقتصاديات العالمية إلا من خلال القطاع التجاري استيراد و تصدير و بذلك هناك جانبا إيجابيا يمكن أن ينعكس على الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال الاستفادة من ظروف الشركات العالمية و الحصول على استثمارات بشروط ميسرة تخدم المجتمع الجزائري لانجاز كافة المشاريع سواء التي قيد الانجاز أو المشاريع المستقبلية، فعلى الحكومة الجزائرية اقتناص هذه الفرصة على بناء الجزائر بطريقة عصرية من خلال دعوة الشركات العالمية والحصول على عقود ميسرة لصالح الاقتصاد الجزائري، كما أن الجانب الإيجابي الآخر للأزمة هو انخفاض أسعار الواردات الجزائرية لا سيما السلع الغذائية والمواد الأولية الأخرى كالحديد والاسمنت، حيث أن الجزائر تعتمد اليوم كلياً على السلع المستوردة لجميع الأنشطة الحياتية وبذلك يمكن أن ينعكس ذلك إيجابياً على الميزانية العامة للدولة. وهناك شيء إيجابي أيضاً اعتماد الحكومة الجزائرية عند إعداد الميزانية العامة على سعر مرجعي يقل كثيراً عن أسعار السوق وهو 37 دولار وهذا ما جنبها إشكالات عند انخفاض أسعار البترول إلى الحدود الدنيا وهذا الإجراء لم يفهمه الكثيرون لكنه اثبت نجاعته عند حلول الأزمة⁽¹⁾.

ب- مشاريع سوناطراك:

شركة سوناطراك الجزائرية كبرى شركات الطاقة في إفريقيا والثانية عشر عالمياً لم تمنع الأزمة الشركة من مواصلة خططها الاستثمارية المستقبلية والمقدرة بنحو 63 مليار دولار إلى غاية نهاية سنة 2013.

ولم تتخلى المؤسسة عن أي موظفيها البالغ عددهم 120 ألف، بعدما لا حظنا أن كبريات الشركات العالمية قامت بتسريح وتقليص عدد موظفيها بعد زلزال الأزمة تبدو عزيمة شركة سوناطراك واضحة في مواصلة تنفيذ مشاريعها رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، فمشاريع بحجم 63 مليار دولار تبرز أهمية المبلغ لتطوير بنية الشركة التحتية في مجالات التنقيب والاستكشاف وتعزيز قدراتها في ميدان النقل والتصدير وهذا ما أكد عليه مديرها السيد محمد مزيان، أن كل المشاريع المسطرة في البرنامج الخماسي حتى 2013،

(1) صحراوي بن شيحة، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص.ص 09-10.

ستتواصل حيث أشار أن الشركة خصصت 1.5 مليار دولار للاستكشاف وتخطيط لتعزيز قدرات نقل الصادرات بنسبة 50% من خلال دعم أسطول النقل البحري وتجديده من خلال عمليات شراء بواخر جديدة⁽¹⁾.

كما دخلت الشركة مناطق عديدة في العالم بوجودها في مجال الإنتاج في دولة البيرو من خلال شراكة في ميدان الغاز مع شركة "هانت" و"اسكايل" و "رييسول" وفي إفريقيا دخلت موريتانيا والنيجر وليبيا ومصر ونيجريا وتونس وفي مجال التسويق دخلت أسواق كل من اسبانيا، بريطانيا والولايات المتحدة.

وتمثل صادرات سوناطراك من الغاز موردا هاما للاتحاد الأوروبي حيث يربط الجزائر بدول الاتحاد أنابيب غاز، بعد أنبوب أنريكو ماسي الذي يعمل بكل طاقته والذي يمر عبر المغرب، جاء أنبوب ميدغاز الذي يربط الجزائر بأسبانيا والذي تم مده كاملا عبر البحر واستكمل انجاز محطة الضغط الخاصة بالضفة الجزائرية وعلى وجه التحديد بدائرة بني صاف وهناك مشروع أنبوب غالسي الذي يربط الجزائر بإيطاليا⁽²⁾.

ويضاف هذا لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجريا حيث برمج تشغيله مع بداية سنة 2015، كل هذه المشاريع في صالح السوق الأوروبية، وتعتمد سوناطراك رفع طاقة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30 % مع بداية سنة 2012 من خلال مجمعين جديدين يتم إقامتهما في مدينتي سكيكدة وأرزيو لينتجا معا حوالي 9 ملايين طن من الغاز المسال وتقدر الطاقة الإنتاجية لمشروع مجمع سكيكدة الذي يبدأ تشغيله في نوفمبر 2011 بنحو 4.2 مليون طن سنويا بينما سينتج مجمع أرزيو أواخر سنة 2012 نحو 4.7 مليون طن سنويا ويدعم المصنعان الجديدان أربع مجمعات قائمة حاليا، ومن خلال المشاريع القائمة تسعى المؤسسة إلى تصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنة 2010 و 100 مليار متر مكعب في سنة 2015 ومن المنتظر أن تصل صادرات الشركة من الغاز السائل إلى إيطاليا 7 مليارات طن متري في العام 2009 و 8 مليارات طن متري من الغاز السائل إلى اسبانيا، كما أن هناك مشروع ثالث لمد أنبوب لنقل نحو 8 مليارات طن متري من الغاز السائل من الجزائر إلى إيطاليا عبر جزيرة سردينيا، زيادة على هذا المشروع المشترك الأوروبي الجزائري في مجال الطاقة والذي سيسمح للجزائر بتصدير أكثر من 10 مليارات طن متري من الغاز السائل عبر أنبوب جزائري ثالث ينتهي العمل فيه خلال عام 2014¹

المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري:

تمر دراسة تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري من خلال حصر الروابط التجارية، المالية والنقدية الموجودة بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي.

⁽²⁾ صحراوي بن شيخة، عبد الرزاق بن حبيب ، نفس المرجع السابق

⁽¹⁾ صحراوي بن شيخة، مرجع سابق، ص 10.

من الناحية التجارية نجد أن صادرات الجزائر تتكون في أغلبها من صادرات المحروقات وهي التي شهدت تباطؤ بفعل تناقص مستوى الطلب العالمي على البترول أما من حيث الواردات فإن انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق الدولية لم يكن ينعكس على السوق الجزائرية بسبب لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة الدينار

ولقد كان لانخفاض سعر النفط انعكاسات مالية معتبرة على الجزائر إذ شهدت إيراداتها من العملات الصعبة تقلصا معتبرا وازداد الوضع خطورة في ظل انخفاض معدل صرف الدولار، باعتباره عملة تسعير النفط في وقت كانت فاتورة الواردات تسدد بعملة الأورو القوية.

هكذا وجدت الجزائر نفسها تتكبد خسائر معتبرة نتيجة صادرات تحصل قيمتها بدولار متدهور و واردات تسدد بأورو قوي.

ولا يتوقف الأمر عند هذا المستوى بل نجد أن توظيف الجزائر لنسبة معتبرة من احتياطات صرفها في أدونات الخزانة الأمريكية وبعض البنوك العالمية من شأنه أن يؤثر في قيمة هذه الأموال. وهذا بالنظر إلى تقلب قيمة الدولار الأمريكي ومعدل التضخم الذي يعيشه الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات البلدان الغربية تبقى غير مهمة

لقد بقيت الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا بفعل توفر الجزائر على احتياطي صرف كان قد بلغ خلال 2008 حوالي 138 مليار دولار إضافة إلى توفر صندوق الضبط على موارد مالية معتبرة، كل هذا في وقت تقلصت فيه الديون الخارجية الجزائرية إلى حدود 3.9 مليار دولار في شهر نوفمبر من سنة 2008.

إن استمرار الأزمة العالمية واستمرار ركود الاقتصاد العالمي ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري لكنه من جهة أخرى فإن هذه الأزمة من شأنها أن تعري التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي تتخذ بفعل الوفرة النقدية والتي لا تسمح بخلق الثروة

إن تحليل تأثير الأزمة المالية على الجزائر يمر عبر تحليل مختلف القنوات التي تربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، سواء التجاري منها أو المالية والنقدية لننتقل بعدها إلى محاولة حصر انعكاسات هذه الأزمة المالية على الوضع الاقتصادي في الجزائر، وهو الوضع الذي شهد تحسنا تجسد في تحقيق معدل نمو قارب 4.9 في المائة خلال سنة 2008: (1).

1- النمو الاقتصادي: رغم التطور الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال

السنوات الأخيرة مع بداية القرن الحالي حيث تراجعت الصادرات النفطية وانخفضت عائداتها بسبب أثرين الأول يخص الأسعار التي استمرت في الانخفاض بعد أن قاربت حدود 150 دولار للبرميل، والثاني يتعلق بمستوى إنتاج النفط الجزائري المقدر ب 1.26 مليون برميل بعد أن وصل إلى 1.42 مليون برميل يوميا،

(1) عبد الرحمان مغاري ، مرجع سابق، ص 10

ويرتقب أن ينخفض الإنتاج الجزائري من النفط لأكثر من ذلك تطبيقا لقرارات منظمة الاوبك، نتيجة الأوضاع في الاقتصاد العالمي خاصة الأمريكي والأوروبي خلال 2009، الذين يرتبط بهما الاقتصاد الجزائري بعلاقات لا تقبل الانفصام، كل هذا سيدفع بالنمو الاقتصادي للانخفاض إلى نحو 2.5 % والجدول الموالي يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم 05: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000 - 2007

| البيان | 2000 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل النمو الاقتصادي | 2.2 | 4.7 | 4,9 | 5.2 | 5.1 | 5.8 | 6.5 |

المصدر: عبد الرحمان مغاري: "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري" ورقة بحث مقدمة في الملتقى العلمي والدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقدة أيام 20 - 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2009، ص ، 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 حيث وصل إلى 6,5 % بينما كان في سنة 2000 يقدر بـ 2.2 % ، لينخفض في 2004 مقارنة إلى 5,2 % أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 1.6 % ، إلا أنه في سنة 2007 ارتفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 6,5 %

وقد كان لارتفاع معدل النمو الاقتصادي هذا انعكاسا واضحا على الناتج المحلي الإجمالي حيث نما هذا الناتج بنسبة اسمية بلغت 9,1 % في عام 2007 ليلعب 9.232.7 مليار دج، مقارنة مع 8.460.5 مليار دج في عام 2006، أما من ناحية الناتج المحلي الحقيقي فبلغت نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي، الإجمالي 4,6 % في 2007 حيث بلغ 5.581.1 مليار دج مقارنة مع 5.335.7 مليار دج في 2006

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي معدل نمو سنوي مركب بلغ 15.2 % إلى 2007 ، في مقابل نسبة 4.2 % للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ذاتها،

والتوقعات خلال 2009 أن نسبة النمو في الجزائر لن تتجاوز 2.3 بالمائة على عكس الأرقام التي تقدمها الحكومة وبعض المؤسسات العالمية والتي تتوقع بان النمو في الجزائر سيكون في حدود 4 بالمائة. وهذا راجع إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط خاصة وان الجزائر تعتمد بصفة شبه كاملة على الإيرادات النفطية والتي ستتراجع إن بقيت أسعار النفط عند المستوى الحالي إلى حدود 34 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 78 مليار دولار سنة 2008

2- انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية:

إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات (القمح، السكر، الحديد، الحليب....) وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة

لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن ثم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق⁽¹⁾.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 06: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي 2007 و 2008.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| البيان | سنة 2007 | | سنة 2008 | |
|----------------------|-----------|--------------|-----------|--------------|
| | د.ج | دولار أمريكي | د.ج | دولار أمريكي |
| الواردات | 1.916.829 | 27.631 | 2.525.334 | 39.156 |
| الصادرات | 4.172.730 | 60.163 | 5.051.340 | 78.233 |
| رصيد الميزان التجاري | 2.363.775 | 32.532 | 2526.006 | 39.077 |

المصدر: عبد الرحمان مغاري ، مرجع سابق ، ص 11

جدول رقم -07- واردات الجزائر حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2007، 2008.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

| مجموعات المنتجات | سنة 2007 | | سنة 2008 | |
|--------------------------|----------|--------|----------|--------|
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| سلع استهلاكية غذائية | 4.954 | 17.93 | 7.716 | 19.71 |
| مواد موجهة لأداة الإنتاج | 8.754 | 31.68 | 11.832 | 30.22 |
| تجهيزات | 8.680 | 31.41 | 13.196 | 33.70 |
| سلع استهلاكية غير غذائية | 5.243 | 18.98 | 6.412 | 16.38 |
| المجموع العام | 27.631 | 100 | 39.156 | 1000 |

المصدر: عبد الرحمان مغاري، نفس المرجع السابق

يتضح من خلال قراءة الجدول أعلاه أن فاتورة الواردات الجزائرية خلال سنة 2008 بلغت حوالي 40 مليار دولار.

حيث أن نسبة معتبرة من هذه الفاتورة وجهت لاستيراد التجهيزات الصناعية في حين نجد أن قيمة فاتورة الغذاء تقارب 8 مليار دولار، وهذا الوضع كان يحتاج إلى تصحيح وتم ذلك من خلال تقليص قيمة الدينار من أجل كبح الواردات.

(1) عمار عماري ، نبيلة فالي ، مرجع سابق ، ص 9

3-معدل التضخم: إن ارتفاع معدل التضخم يعد أمرا منطقيا بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي بات يتميز بأزمة حقيقية انعكست سلبا على أسعار المواد الأساسية مما رفع من نسبة التضخم حتى في الدول المتقدمة .والجدول الموالي يبين تطور هذا المعدل في الجزائر 2007-2008

الجدول رقم 08 : تطور معدل التضخم في الجزائر 2007-2000

| البيان | 2000 | 2002 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|
| معدل النمو الاقتصادي | 2.2 | 4.7 | 5.2 | 5.1 | 5.8 | 6.5 |
| التضخم | 0,34 | 1.4 | 3.5 | 1.6 | 2.5 | 4.4 |

المصدر : راضية بوزيان ، مرجع سابق ، ص ، 12

-حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة الممتدة من فيفري 2008 إلى فيفري 2009 قد بلغ 4.7 % متجاوزا المعدل المسجل في 2007 عندما بلغ 4.4 % بعدما شهد استقرارا في حدود 2.5 بالمائة في السنوات الأخيرة ولم ترتفع إلا في 2007 حيث تم تسجيل نسبة 4.4 % بسبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستوردة ، وترجع هذه الزيادة في معدل التضخم إلى الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاستهلاكية ب 6.3 % وزيادة ب 9.5 % في المنتجات الغذائية و 18,8% في المواد الغذائية الطازجة، وزادت أسعار المنتجات المصنعة ب 1,9%، والخدمات ب 6% و المنتجات الغذائية المصنعة ب 1.0% .

-إن معدلات التضخم المسجلة خلال السنتين الأخيرتين تعتبر هامة وذات دلالات كبيرة، وبالتالي فإنه على السلطات العمومية، خاصة النقدية والمالية مراقبة ذلك بإجراءات نقدية ومالية لتفادي تأزم هذا المعدل وصعوبة التحكم فيه خاصة وأن العالم مقبل على ركود اقتصادي على الأقل في المدى القصير على غرار الأزمة المالية العالمية الراهنة.

4-الإيرادات الحكومية: تشكل الإيرادات النفطية في الجزائر في حدود 90 بالمائة من إيرادات الدولة، وإن أي انخفاض في هذه الإيرادات سوف يشكل بعض التهديد في الأجل المتوسط والطويل بل سوف يؤثر وبشكل كبير على كل مناحي الحياة في الجزائر .والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة للدولة خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 09: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال 2000- 2007

| البيان | 2000 | 2002 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار) | 20.945 | 20.118 | 30.936 | 42.010 | 50.103 | 53.176 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي % | 38.27 | 35.26 | 36.39 | 40.87 | 42.97 | 39.27 |

المصدر : راضية بوزيان نفس المرجع السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة والتي تتكون في معظمها من الإيرادات النفطية، هي في زيادة من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2007 إلى 53.176 مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرت ب 153.93 % عن سنة 2000 و 6.13 % بالنسبة لعام 2006 ، ويرجع الارتفاع الكبير في الإيرادات بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في ظل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة التي وصلت إلى 74.95 دولار للبرميل الواحد سنة 2007 و 145 دولار مع أواخر سنة 2008 ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الإيرادات العامة و المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ سنة 2006 نسبة 42.97 % رغم انخفاض هذه النسبة سنة 2007 بمقدار 03.7 % عن سنة 2006.

والجدول الموالي يبين لنا وضعية الميزانية العامة للجزائر خلال: 2007-2000.

جدول رقم 10 : العجز أو الفائض في الميزانية الحكومية

| البيان | 2000 | 2002 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|-------------------------------------|-------|------|-------|--------|--------|-------|
| العجز أو الفائض (مليون دولار) | 5.294 | 132 | 6.049 | 12.218 | 15.838 | 6.394 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي % | 9.67 | 0.23 | 7.12 | 11.89 | 13.88 | 4.72 |

المصدر : ولد محمد عيسى محمد محمود ، نفس المرجع السابق

يلاحظ تحسن الوضع الكلي للميزانية الحكومية خلال السنوات الأخيرة حيث أسعار النفط في تزايد مستمر، فقد سجلت فائضا قدر ب 6.394 مليون دولار وذلك راجع إلى زيادة الإيرادات النفطية لترتفع نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو 4.72 %، حيث لوحظ أعلى فائض في 2006 وذلك بمقدار 15.838 مليون دولار، أي بنسبة 13.88 % إلى الناتج المحلي الإجمالي.

-أما أسعار البترول فيتوقع هبوطها بعد أن تجاوزت 150 دولار للبرميل الواحد إلى 50 دولار .فمتوسط سعر البرميل الواحد للبترول الجزائري انخفض 2008 ليصل إلى حدود 40 إلى 41.35 دولار في شهر ديسمبر عام 2008 بعدما وصل إلى 53.86 لشهر نوفمبر لنفس السنة.

كما بلغ 43.86 دولار في شهر جانفي من عام 2009 ثم عاود الانخفاض إلى 42.60 دولار في الشهر الموالي أي فيفري من نفس السنة .ومن المتوقع أن يهبط السعر أكثر إذا ما طغت حالة الكساد العالمي على الساحة الاقتصادية .وعلية من المتوقع أن تتخفف الإيرادات من البترول إلى 40 مليار دولار بعد ما وصلت 77.3 مليار دولار خلال 2008 إذ بلغت عائدات الجزائر خلال الشهرين الأوليين من سنة 2009 حوالي 6.7 مليار دولار بعد أن حققت الجزائر 12 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2008 إن النقص في الإيرادات البترولية سوف يشكل التحدي الأكبر لجهود التنمية وبرامج الإنعاش المعتمدة في السنوات الأخيرة .نشير هنا انه يتوقع أن تستقر أسعار البترول في حدود 45-50 دولار للبرميل على المدى القصير، وان الأسعار لن تنهار أكثر ولأقل من 35 دولار ، لان ذلك لا يخدم الجميع بما في ذلك الدول المستهلكة، رغم أن هناك فائضا في إنتاج أوبك المفترض ب 900 ألف برميل يوميا .فقد أبقّت الحكومة العمل بالسعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية التكميلية للنصف الثاني من السنة الجارية 2009 ، عند 37 دولار لبرميل النفط معتبرة أن المؤشرات الداخلية والدولية تسير في صالح الاستمرار بهذا السعر، وانه لا مجال للحديث عن

ميزانية للتكشف وان المعطيات المتوفرة لا تدعو إلى القلق بشأن تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني. إن ما يدعو الحكومة إلى هذا التفاؤل هو أنها تعطي الأولوية إلى ترشيد النفقات العمومية فيما يخص خزينة الدولة من بعض البرامج ذات الطبيعة الاجتماعية والموجه بوجه خاص إلى الفئات المحرومة والفقيرة. نشير هنا بأن سعر التوازن الأمثل حسب الخبراء الذي يسمح بامتصاص العجز في الميزانية هو 46 -47 دولار للبرميل، مما يعني أن الجزائر ستضطر للجوء إلى صندوق ضبط الموازنة بصورة كبيرة لدرء العجز. إن انخفاض سعر البرميل لأقل من هذا المستوى، سيؤدي من دون شك إلى ذوبان الاحتياطي من العملة الأجنبية في مدة قليلة ويضع الجزائر في حرج كبير في حالة استمراره⁽¹⁾

5-المديونية الخارجية : حيث شهدت انخفاضا كبيرا منذ سنة 2004 ، وتراجعت خلال السنوات 2004،2005،2006 على التوالي 21,4 مليار دولار ، 16,4 مليار دولار ، 5,6 مليار دولار لتصل سنة 2007 ما قيمته 4,89 مليار دولار لتصبح مع نهاية سنة 2009 ما قيمته 400 مليون دولار فقط ، ويعود هذا الانخفاض في المديونية الخارجية إلى سياسة تسريع تسديد الديون وهنا تكون الجزائر خففت إلى حد كبير من مديونيتها الخارجية التي شكلت عبئ كبير على الاقتصاد بحيث تم تسديد 117,9 مليار دولار على مدار 20 سنة (1985-2006) منها 84 دولار تمثل فوائد الديون . وقد كان للتسديد المسبق للديون انعكاسات جد ايجابية على السيولة المالية للجزائر. ⁽²⁾

6- التجارة الخارجية :تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر على تصدير البترول الخام بالدرجة الأولى، بسبب ضمور القطاعات الأخرى. إذ أن الصادرات خارج المحروقات وان ارتفعت من 552 مليون دولار عام 2005 إلى 1.2 مليار دولار عام 2008 ، فهي تضل في غالبيتها عبارة عن مواد منجمية ومشتقات بترول كيميائية وبترولية من جانب آخر، تميزت سنة 2007 ببروز ظاهرة جديدة، تمثلت في مستوى الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات والفائض الجاري الذي يقدر بـ 30.60 مليار دولار، مع ذلك بقيت مساهمة الصادرات من غير المحروقات في تشكيل ميزان المدفوعات جد ضعيفة، خاصة أمام التحدي المتمثل في انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني⁽³⁾.

جدول رقم 11: تطور رصيد الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة .

| البيان | 2000 | 2002 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|------|------|-------|-------|-------|-------|
| رصيد الحساب الجاري (مليار \$) | 8,93 | 4,36 | 11,12 | 21,72 | | |
| الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (مليار \$) | 7,57 | 3,65 | 9,25 | 16,94 | 17,73 | 29,55 |

المصدر : عمار عماري ، نبيلة فالي ، نفس المرجع السابق

(1) عبد الرحمان مغاري ، مرجع سابق ص 15،

(2) نفس المرجع السابق

(3) عمار عماري ، نبيلة فالي ، مرجع سابق ،ص 11،

ان المتفحص لطبيعة الترابط بين القطاعات الاقتصادية، فانه يوجد نمطا ضعيفا للتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وهذا يعني من دون شك أن النسيج الهيكلي الذي يجمع بين الأنشطة الاقتصادية والقطاعات يتميز بكثرة فجواته .فالاقتصاد الجزائري يكاد يستورد أكثر احتياجاته الاستهلاكية وبنسبة اكبر من احتياجاته الاستثمارية .وبسبب انخفاض أسعار البترول وبالتالي إيرادات الدولة فان قدرة الاقتصاد الجزائري للاستيراد ستواجه تحديات كبيرة وصعوبات كثيرة إذا ما استمرت وطال أمد هذه الأزمة المالية العالمية.

من جانب آخر، تشير إحصائيات البنك المركزي لسنة 2008 تراجع نسبة تغطية واردات السلع والخدمات مقابل احتياطي الصرف إلى قرابة 36 شهرا مقابل 40 شهرا لعام 2007 ، ويرتقب أن تعرف هذه النسبة ترجعا مستمرا بالنظر إلى استمرار نمو الواردات الجزائرية بنسبة تفوق الـ10 بالمائة سنويا.

نشير هنا إلى بروز ظاهرة خطيرة جدا خلال السنوات الأخيرة في ظل الطفرة البترولية وهي التناقض الرهيب لفاتورة الواردات التي تجاوزت حدود 40 مليار دولار خلال سنة 2008 ويتوقع ارتفاعها بـ5 بالمائة نهاية 2009، لعدة أسباب فنية وأخرى اقتصادية، منها الانخفاض الكبير في سعر الدولار الذي يمثل بالنسبة للجزائر عملة التصدير بنسبة 98 بالمائة من الصادرات مقابل الاورو، الذي يمثل بالنسبة للجزائر 60 بالمائة من الواردات السنوية، حيث تراجعت قيمة الدولار من 1.28 دولار للاورو الواحد في جانفي 2009 إلى 1.42 نهاية شهر جويلية من نفس السنة .كل هذا يشكل تهديدا للاقتصاد الجزائري في ظل هذه الأزمة المالية العالمية .إضافة إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد وبشكل كبير على النفط مع ضعف الاقتصاد الحقيقي وضعف تشابكه القطاعي.

7-الاستثمارات : رغم الأزمة المالية العالمية التي لاحت في الأفق منذ بداية القرن الحالي وتجلت بكل وضوح مع نهاية عام 2008 ، إلا أن عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال السداسي الأول من سنة 2009 بلغ حدود 11800 مشروع جديد، بقيمة استثمار بلغت 480 مليار دينار، أي أن هذا العدد ارتفع بنسبة 47 بالمائة مقارنة بما تم تحقيقه خلال السداسي الأول من سنة 2008 ، وفي إطار تشجيع الاستثمارات، فقد بادرت الدولة بإنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الذي يعني بتمويل مشاريع الاستثمارات العمومية خارج المحروقات و المدرجة ضمن ميزانية الدولة. (1)

وسجلت مشاريع البنى التحتية نمو قدر ب 11% سنة 2009 فقد سجلت نمو معتبرا في ظل الأزمة المالية العالمية: (2)

- البنى التحتية الخاصة بالطرقات : عرفت ارتفاعا خاصة في 2001-2009 فانقل طول الخط المنجز من 1032 كلم سنة 2001 إلى 2896 كلم سنة 2009 وهو خط وطني أما الولائي 2685 كلم وعلى غرار ذلك ارتفعت الطرق المعينة سنة 2001 وعملية فك العزلة وشملت 70,000 ساكن و

(1) راضية بوزيان ، مرجع سابق ، ص 12

(2) زكي فانة، تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، مجلة سداسية محكمة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر ، العدد رقم 09 ، جوان 2011 ، ص 178 .

4000,000 ساكن سنة 2004 و 8000,000 ساكن سنة 2009 وتدعيم مخطط الانعاش الاقتصادي لبرنامج الطرقات وكرست الجزائر جهودها لصيانة وتدعيم شبكتها للطرق كما تم انشاء مشروع الطريق السريع شرق-غرب الذي يبلغ طوله 2400 كلم ، وطريق سريع بومرداس تيبازة . وتحويل الطريق العابر للصحراء إلى طريق إفريقي فالأزمة المالية العالمية لم تؤثر على هذا القطاع إنما عرف رفعا في وتيرة انجازها .

- البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية : تضمنت شبكة السكك الحديدية 4250 كلم منها شبكة جانبية بطول 1028 كلم على طول الشرق إلى الغرب من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية مع ربطها بالموانئ التجارية العشرة والمناطق الصناعية مع تراط 4 مداخل شمال-جنوب وربط خط منجمي عنابة تبسة ، وقد تم انشاء عدة مشاريع تخص عصرنة الطرق وتجهيزها بالكهرباء وصلت سرعة سيرها ب 160 كلم/سا وتم تشغيل القطارات الحديثة في ماي 2009 ، وهذا كله في ظا الأزمة المالية العالمية .

- البنى التحتية الخاصة بالموانئ : عرفت المنشآت القاعدية للموانئ تنمية كبيرة لأن 90% من الموانئ تمر عبرها . وبنموها زاد نمو قطاع الصيد ، وتشكل عامل دفع لقطاع السياحة والتجارة والنقل ، وتتكون من 36 ميناء هذه التنمية جاءت خلال الفترة 2001-2009 ، وانجاز نهائي الحاويات في ميناء جن جن وهو أكبر الموانئ الجزائرية في قلب المغرب العربي ، بالاضافة إلى ميناء جافا بالنسبة للبلدان المعزولة في الضفة الجنوبية للصحراء وعدم فاعلية ميناء الجزائر ، منح تسيير ميناء الجزائر في إطار الشراكة الجزائر الاماراتية آلى مؤسسة دبي للموانئ وكل هذه المشاريع لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية

- البنى التحتية الخاصة بالمطارات : أنشأت البنى القاعدية وفق مقتضيات أمنية للمنظمة الدولية للطيران المدني وتفرض هذه الأخيرة تعزيز مدرجات المطارات كل 10 سنوات، فمنذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 شرع في برنامج للصيانة والترميم والتعزيز والتكيف والتطوير 25 منشأة مطاريه، وأصبحت الجزائر اليوم تتوفر على شبكة من 52 مطار، من بينها 12 ذو قيمة مرتبة دولية و 10 مطارات وطنية، ولم تتأثر كل هذه المشاريع والانجازات بالأزمة المالية العالمية التي يتخبط فيها العالم .

من جانب آخر فان تمركز المشاريع يبقى محصورا في المناطق الشمالية وخاصة في المدن الكبرى. إلا أن ما يلاحظ هو إن نسبة هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات تبقى دائما الأهم والأعلى، إذ استفاد من عدد من المشاريع في مجال البتروكيميا والاسكتشاف. أما الاستثمارات الأخرى خارج المحروقات

فتفضل محصورة في عدد من القطاعات مثل الصناعات الغذائية والخدمات التي تعرف تواجدا للعديد من الشركات الأجنبية والهيئات ومكاتب الخبرة والدراسات.⁽¹⁾

ما يمكن الإشارة إليه هو إن الجزائر حسب تصنيف البنك العالمي للتنمية تحتل المرتبة 55 ضمن قائمة الدول الأكثر حماية للاستثمارات الأجنبية. من جانب آخر، فإن الظرف العالمي لا بد وان تكون له آثار سلبية على حجم ونوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.⁽²⁾

8- أثر الأزمة على الجهاز المصرفي الجزائري (الوضع النقدي و المصرفي):⁽³⁾ انتقل القطاع المصرفي في الجزائر من 6 بنوك عمومية إلى 25 بنك في نهاية سنة 2008 وتم تحويل بنك التنمية إلى الصندوق الوطني للتنمية و تلك كانت مهمته و ذلك بهدف تحسين الوساطة المالية و الذي يعكس في الزيادة المنتظمة للموارد والتي قدرت ب 28,5 % سنة 2007 مقابل 18,8 % و 9,4 % لسنتي 2006 و 2005، كما سجلت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا خلال سنة 2007، فبلغت 2298,6 مليار دينار جزائري أي نمو قدره 15,22% وذلك أقل انخفاضا في 2006 و 2005 على التوالي 12,16% و 15,94% وعلى الرغم من ذلك يستمر ضعف الوساطة المالية و الذي يتجلى في انخفاض نسبة القروض على الناتج الداخلي الإجمالي التي تراجعت من 46,23% و 22,49 % لسنتي 2007 و 2006 مقابل 25% سنة 2004. إلا أن الأزمة المالية كان تأثيرها ضئيلا على الوضع النقدي و المصرفي بحيث سجلت القروض المخصصة ارتفاعا بنسبة 7,4% خلال بداية 2009 و ارتفعت القروض المخصصة للقطاع العمومي نسبة 9,2 % وبلغت النسبة الممنوحة للقطاع الخاص 6,7%، وارتفعت القروض المتوسطة المدى بنسبة 12,9% مقابل 2,2% بالنسبة للقروض قصيرة المدى .

إن التعديل الذي أدخل على القانون المتعلق بالنقد و القرض في سنة 2009 ،القاضي باشتراك البنوك ب25 % في رأس مال الشركات من شأنه تمويل المؤسسات الاقتصادية. أما الأحكام الجديدة لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 من شأنه تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمارس في الدائرة الإنتاجية ، وجاءت اجراءات جديدة من بنك الجزائر من شأنها حماية النظام المصرفي من آثار الأزمة المالية .

أن عصنة الآليات المالية و توريق الديون و انشاء الشركات الرأسمالية الإستثمارية يسمح بتطور سوق رأس المال و أسواق البورصة و الرهن و السندات و خير دليل النتائج المحققة في هذا الميدان .

المطلب الثالث: التدابير الوقائية لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

بالرغم من أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية بشكل مباشر إلا أنها قد تتأثر بالركود الاقتصادي وبرزت بعض الإختلالات في عام 2009 رغم احتلالها المرتبة العاشرة باحتياطي صرف عالميا قدره 140

(1) زكي فانة ، مرجع سابق ، ص،ص 177،178

(2) زكي فانة ، المرجع السابق

(3) عمار عمري ،فالي نبيلة ، مرجع سابق ، ص، 11

مليار دولار أي بعد ألمانيا ب 150 مليار دولار، وقبل فرنسا ب 125 مليار دولار، لذلك فإنه من الأجدر إنشاء "صندوق سيادي" مكلف بتطوير-بالشراكة مع القطاع الخاص - قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، يكون مدعماً بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين حيث يعرف الصندوق السيادي على أنه "عبارة عن صندوق للتوظيف المالي يكون ملكاً للدولة ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات"، ويتواجد 40 صندوقاً سيادياً أهمها سلطة أبو ظبي للاستثمار الذي أنشأ في 1976 بقيمة 943 مليار دولار، والصندوق الحكومي، الشامل للمعاشات النرويجي المؤسس في 1990 ، وهيئة الاستثمار الصيني المؤسس في 2007 ويتطلب إنشاء صناديق سيادية ضرورة الالتزام بـ: (1)

1-التسيير الفعال والحكم الرشيد.

2-تسيير و تقييم المعرفة، والتخصص المالي الهندسي، والتسيير الإستراتيجي.

3-مراعاة المنافسة الدولية في هذا المجال.

فإنشاء صندوق سيادي في الفترة الراهنة سيجعل الجزائر تستفيد من الفرص السانحة خاصة مع تدني قيمة الأسهم في البورصات العالمية، ونقص السيولة الذي يمنع المستثمرين على الاستثمار في السوق المالي، وهو ما يمكن الاستفادة منه عن طريق قوة الجذب في سوق الأسهم من خلال التركيز على النقاط التالية:

-نسب الأرباح الموزعة للأمريكيين هي أعلى من نسب سندات الخزينة الأمريكية .

-تخفيض نسبة تداولات الصناديق المغلقة الأمريكية واليابانية والأوروبية بـ 25 % من قيمتها .

-انهيار البورصات العالمية قد سجل قيمة سوقية معادلة للقيمة المحاسبية مما يعتبر فرصة استثمارية .

-نسبة نمو أغلبية المؤسسات المقيدة في البورصة تجاوزت السعر مقابل نسبة الفائدة

-نصف تداولات الأسهم الأمريكية والأوروبية واليابانية تتم بسعر مقابل نسب فائدة أقل من عشرة .

-تخفيض نسب الفوائد إلى مستوى يقترب من الصفر من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي يجعل سوق الأسهم أكثر استقطاباً لدى المستثمرين في السوق المالي.

-اقتراب أسعار الفائدة إلى الصفر يدعم فكرة تحويل سوق السندات إلى سوق أسهم .

-كافة المعلومات السلبية المرتبطة بسوق البورصة تم إدراجها في التسعيرة الحالية للأسهم

من العرض السابق من الأهمية أن ننوه إلى أن تبني الجزائر لفكرة إنشاء صناديق سيادية تركز نحو الاستثمار المالي وتقوم على الشفافية من شأنه أن يعزز من إصلاحاتها المصرفية والتسيير الإداري للاقتصاد خاصة وأن توظيفاتها تدنت ويجب توخي الحذر. (2)

(1) صحراوي بن شيخة ، عبد الرزاق بن حبيب ، مرجع سابق ، ص 12

(2) لبنى بنت خالد القاسم ، وزارة التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، مراجعة السياسة التجارة الصادر عن منظمة التجارة العالمية ،

2006 ، تحديث لهذا التقرير عام 2010 ، ص 153

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الإماراتي

لم تسلم الإمارات العربية المتحدة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت بالذات قطاعي العقارات والمصارف في إمارة دبي التي لجأت إلى شقيقتها الكبرى أبو ظبي لمساعدتها حيث تشير بعض المعطيات إلى أن الأزمة المالية العالمية هزت دول المنطقة ككل ، خصوصا قطاعي العقارات والاستثمارات الداخلية والخارجية فيها بسبب التشابك المالي بين هذه الدول والغرب.

المطلب الأول : المعالم الرئيسية حول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة

1 - دولة الإمارات العربية المتحدة هي اتحاد من سبع إمارات تقع في الخليج العربي.

وتعد إمارات أبو ظبي، ودبي، والشارقة أكبر ثلاث إمارات ؛ ومدينة أبو ظبي هي العاصمة الاتحادية . وتشارك دولة الإمارات في حدودها مع المملكة العربية السعودية وعمان . ومساحة أراضيها 83600 كيلومتر مربع ، ويقدر إجمالي تعداد السكان بها 8.19 مليون نسمة في عام 2009 الجدول ويمثل سكان الحضر 75 % من إجمالي سكان دولة الإمارات حيث إن أربعة أخماس الأراضي صحراوية ، وأغلبية سكان دولة الإمارات من الأجانب . وتمتلك دولة الإمارات سبع أكبر احتياطات مؤكدة في العالم من النفط الخام (7,3% من إجمالي الاحتياطي العالمي)، وسبع أكبر احتياطات العالم من الغاز الطبيعي 3,2% من إجمالي الاحتياطي العالمي . وتقدر السلطات أن هذه الاحتياطات سوف تدوم لما يزيد عن 100 عام بمعدلات الإنتاج الحالية. (1)

الجدول رقم 12 : لمحة عن دولة الإمارات العربية المتحدة الأعوام 1995-2008-2009

| 2009 | 2008 | 1995 | |
|-------|-------|--------|---|
| 914,3 | 8,07 | 2,40 | السكان (بالمليون) |
| | | | إجمالي الناتج المحلي (بالمليار-بالأسعار الجارية) |
| 914,3 | 934,3 | 145,3 | بالدرهم الإماراتي |
| 249,0 | 254,4 | 42,7 | بالدولار الأمريكي |
| ... | 53,4 | 17,720 | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (ألف دولار أمريكي) |
| | | | حصة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (%) |
| 1,7 | 1,6 | 2,9 | الزراعة ، والماشية ، ومصايد الأسماك |
| 29,2 | 33,8 | 30,9 | التعدين |
| 16,2 | 15,1 | 10,4 | التصنيع |
| 1,6 | 1,5 | 1,5 | الكهرباء والمياه والغاز |
| 10,7 | 9,7 | 8,7 | البناء والتشييد |
| 9,0 | 8,6 | 11,7 | التجارة |

(1) لبنى بنت خالد القاسم ، مرجع سابق ، ص154

| | | | |
|-----|-----|------|-----------------------------|
| 1,8 | 1,6 | - | المطاعم والفنادق |
| 7,1 | 6,5 | 6,7 | النقل والتخزين والاتصالات |
| 8,2 | 7,7 | 10,0 | العقارات |
| 1,9 | 1,7 | - | الخدمات الاجتماعية والشخصية |
| 5,8 | 5,3 | 5,6 | الخدمات المالية |
| 8,0 | 7,5 | 10,6 | الخدمات الحكومية |

المصدر: التقرير العربي الموحد - صندوق النقد العربي

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد الاماراتي

1 - النمو : يعتبر اقتصاد الامارات العربية ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة حيث سجل أعلى معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية ، وذلك لنمو صادراتها من النفط والغاز ، وتنويعها الاقتصادي ، حيث تضاعف اقتصاد الامارات خلال الفترة 2004-2008 إلى أكثر من الضعف وبلغت نسبة الزيادة 145% إلى 261,41 مليار دولار أمريكي مدعوما بالنمو القوي لقطاع النفط كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بنسبة 12% ليصل إلى 230 مليار دولار أمريكي بسبب تراجع سوق النفط العالمي ، وبالنظر لانتعاش الاقتصاد العالمي من المتوقع أن يستعيد الناتج الاجمالي الاسمي الارتفاع بنسبة 9,9 % ليصل إلى 252,7 مليار دولار أمريكي سنة 2010 ، ونسبة 7,4 % ليصل إلى 271,5 مليار دولار أمريكي في عام 2011 ، كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 0,7 % في عام 2009 مقارنة بعام 2008 حيث كانت نسبة الارتفاع 5.1% ومن المتوقع أن يستعيد الناتج الحقيقي الاجمالي الارتفاع مدعوما بالاستقرار النسبي في قطاع المنتجات الغير نفطية .⁽¹⁾

2- التضخم : ظل التضخم في دولة الامارات المتحدة في مدى يتراوح بين 1,3% إلى 3,2% خلال عام 2000 إلى عام 2003 وارتفع بعد ذلك ، حيث ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك بنسبة كبيرة ببلوغه نسبة 11,7 % في عام 2008 ، ويرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية إلى زيادة أسعار السلع غير النفطية المستوردة والتي تم تسعيرها باليورو والين الياباني أو الجنيه الأسترليني ، وبالرغم من هذا إلا أن ارتفاع أسعار العقارات والأموال تعتبر من العوامل الرئيسية للتضخم ، انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك إلى 1% في عام 2009 ، ونظرا للإدارة الحكيمة للسياسة المالية والنقدية المتخذة حينها من قبل الحكومة في ظل الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وانخفاض السيولة وعلى ضوء انتعاش الاقتصاد العالمي قد يبقى التضخم في مدى يتراوح ما بين 2,2 % عام 2010 و 3 % عام 2011 .⁽²⁾

⁽¹⁾ قطاع الشؤون للسياسات الاقتصادية ، إدارة التخطيط ودعم القرار ، تقرير حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة

2005-2010 ص 73

⁽²⁾ لبنى بنت خالد القاسم ، مرجع سابق ، ص 160

3-الديون الخارجية : في عام 2008 بلغ الدين الخارجي على دولة الامارات 623,3 مليار درهم إماراتي (أي 170 مليار دولار أمريكي)، وهو أعلى من الدين الخارجي في العام السابق والذي بلغ 532,15 مليار درهم إماراتي (أي 145 مليار دولار أمريكي) . ووفقا للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، يتوقع أن ينخفض مجموع الدين الحكومي على دولة الامارات من 10,6 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007 إلى 9,4% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2010 .

4- الوضع المالي و تطورات أسواق المال:

أ - الوضع المالي :

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي حتى أواخر 2008 وعمليات الإصلاحات الاقتصادية و المالية إلى تعزيز الثقة في ازدهار الأنشطة التجارية و النمو الاقتصادي بدولة الامارات العربية حتى أواخر عام 2008 ، كما أن الإيرادات النفطية العالمية ساعدت الحكومة على تبني سياسة مالية توسعية وتنفيذ مشاريع سياحية ضخمة حيث حققت دولة الامارات فائض موازنة بلغ 26,7% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2007 ونسبة 12,4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2009، وانخفض فائض الموازنة طفيفا بنسبة 0,4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2009 وذلك بسبب الازمة المالية العالمية و تراجع سوق النفط كما ارتفع الفائض المالي إلى 5,6% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2010 و إلى 9,6% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2011 وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية المتوفرة (1).

ب- تطورات أسواق المال الاماراتية :

تعتبر الأسواق المالية الأشد تأثراً وحساسية بتطورات الأوضاع الاقتصادية وكذلك تداعيات الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية ، وتشير مؤشرات الأسواق المالية في الدولة خلال الفترة إلى تطور عدد الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي ودبي خلال الفترة (2005 -2010) من 89 شركة في عام 2005 إلى 128 شركة في عام 2010 ولكن يلاحظ خلال الفترة بأن الأسواق المالية قد مرت بفترات مختلفة من الانتعاش والتراجع تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة وكذلك انعكاسات الأزمات العالمية حيث أنه بعد النمو الملحوظ في عام 2005 شهدت الأسواق المالية في الدولة تراجعاً كبيراً حيث انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم من 6840 نقطة إلى 4031 نقطة في عام 2006 ثم ليصل في عام 2007 إلى أعلى مستوى له خلال الفترة حيث وصل إلى 6016.2 نقطة حيث وصل حجم التداول إلى أرقام قياسية نتيجة للمضاربات الكبيرة ونتيجة لتوفر السيولة في ذلك العام ، ونتيجة لبوادر الأزمة المالية العالمية والتي بدأت في النصف الثاني من عام 2008 فقد شهدت الأسواق المالية في الدولة حركة تصحيحية حيث انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة بلغت 57,6% ليصل إلى 2552.2 نقطة وفي عام 2009 انتعشت الأسهم قليلا ليرتفع المؤشر إلى

(1) عصام عقل ، اقتصاد الامارات يخرج من شرنقة الأزمة العالمية . www.tqela.moc/01/01/2013 ، العدد 7022 تاريخ الاطلاع

2771.6 ثم ليعاود الانخفاض في العام 2010 إلى 2655.3 نقطة ذلك نتيجة لحركة الركود في تلك الأسواق ، ونتيجة لتلك الأوضاع فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المتداولة من 839.7 مليار درهم في عام 2005 إلى 385.4 مليار درهم في عام 2010 بنسبة بلغت 54.1%.

جدول رقم(13) تطورات الأسواق المالية في الدولة لعامي 2005-2010

| البيان | 2005 | 2010 |
|-----------------------------------|-------|--------|
| عدد الشركات المدرجة | 89 | 128 |
| المؤشر العام لأسعار الأسهم (نقطة) | 6840 | 2655,3 |
| القيمة السوقية (مليار درهم) | 839,7 | 385,4 |

المصدر: التقرير العربي الموحد - صندوق النقد العربي

5- الحساب الخارجي :

حققت دولة الامارات العربية فوائض ضخمة في التجارة و الحساب الجاري خلال الفترة 2004-2008 على خلفية ارتفاع الصادرات النفطية و فوائد اعادة التصدير ، ولكن بسبب الازمة المالية العالمية و تراجع سوق النفط العالمي حققت عجزا بمقدار 7 مليار دولار أمريكي (ومانسبته 3,1% من الناتج المحلي الاجمالي) في عام 2009 مقارنة بسنة 2008 حيث كان الفائض 22 مليار دولار أمريكي (ومانسبته 8,5% من الناتج المحلي)، نظرا للارتفاع المتوقع في عوائد النفط والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير (1).

المطلب الثالث: اقتصاد الإمارات يخرج من شرنقة الأزمة العالمية ويتجه للنمو في 2013

بدأ ظهور التعافي الاقتصادي على الاقتصاد الإماراتي منذ السداسي الأول من 2012 متجاوزا تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها الثقيلة تحديدا على دبي التي تعتبر المحرك الاقتصادي غير النفطي للبلاد . فبعد اتخاذ عدة حزم مالية للإنقاذ من طرف حكومة أبو ظبي ، عادت قاطرة النمو إلى التحرك من جديد ولو بالقليل مما كانت عليه سنة 2008 .

ووفقا لصندوق النقد الدولي فإن التعافي بدأ يتحقق بالفعل منذ 2011، حيث نما إجمالي الناتج المحلي في الدولة بنحو 9.4 في المائة في 2011 متجاوزاً النسب المتوقعة، وذلك بفضل الارتفاع في حجم النفط، وسجل الاقتصاد غير النفطي للإمارات سجلاً نمواً بنحو 2.7 % في 2011 بدعم من الأداء القوي على مستوى التجارة والسياحة والصناعة، على الرغم من ارتفاع مستويات المعروض من العقارات . كما أبدى الصندوق تفاؤلاً حياً لمستقبل النمو الاقتصادي للدولة الذي أكد أنه تعافى كلياً من تبعات الأزمة المالية العالمية، ويتوقع الصندوق أن يصل نمو اقتصاد الإمارات إلى 2.8 % في 2013، مشيراً إلى أن القطاع غير النفطي سيقود النمو في العام الجاري مع استقرار نمو القطاع النفطي هذا العام، وتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي غير النفطي للدولة إلى 3.8 % في 2013 . ووفقاً للتقديرات يتوقع أن تصل قيمة الناتج المحلي

(1) عصام عقل ، نفس الموقع السابق

للإمارات إلى 438 مليار دولار هذا العام وأن ترتفع إلى 539 مليار دولار في 2013، وذلك مقابل 136 مليار دولار في 2011.

وقدر الصندوق أيضا: أن إجمالي عائدات الإمارات من صادرات النفط والغاز ومنتجات البترول بنحو 667 مليار دولار خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2017 من جانبه ، توقع تقرير "إيكونومست إنتلجانس يونت" أن يسجل النمو الاقتصادي في الإمارات نموا يناهز 5.3 في المائة في 2013 على أن يزداد معدل النمو بدءا من عام 2014 وصاعدا معززا بزيادة النشاط غير النفطي، واعتبارا من 2015 حتى 2017 مدفوعا بإنتاج وأسعار نفطية أعلى، وتوقع أن يتوسع حجم الصادرات النفطية في وقت لاحق من فترة التوقع في أعقاب الاستثمار في توسعة الطاقة الإنتاجية. وهنا رجح سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن يواصل الاقتصاد الإماراتي نموه في 2013 بنحو 4 %، ليصل الناتج المحلي الاسمي للدولة إلى 1.38 تريليون درهم (378 مليار دولار) مقابل 1.3 تريليون درهم (354 مليار دولار) ⁽¹⁾

المتوقع لعام 2012 و339 مليار دولار في 2011 ما يؤكد قوة اقتصاد الإمارات ونجاحه في التغلب على تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأوروبية. معهد التمويل الدولي (واشنطن) توقع من جانبه أن تقود دبي النمو الاقتصادي في الدولة بنسبة نمو تصل إلى 4.2% في 2013، لكن التقرير توقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي للإمارات إلى 3.2% في 2012 و2013 نظرا للنمو المتباطئ في القطاع النفطي، كما توقع أن يسهم قطاع النفط في 1.3% من النمو في أبو ظبي.

نمو الاقتصاد الإماراتي سنة 2013 ما بين 4 إلى 5 في %.

وقال التقرير إن اقتران ذلك بعائد 5% مفترض على الاستثمار سيؤدي إلى مزيد من النمو في ميزانيات صناديق الثروة السيادية إلى ما مجموعه 580 مليار دولار نهاية 2012، فيما ستزداد الأصول إلى 630 مليار دولار في نهاية 2013. وأضاف معهد التمويل الدولي "إن الإصلاحات الهيكلية في الإمارات خلال السنوات القليلة القادمة، وتقوية المؤسسات الاتحادية، وتعزيز الشفافية، والحوكمة، ستساعد على تسريع النمو غير النفطي إلى أكثر من 4% على المدى المتوسط". تقرير "ميد" حول الاقتصاد الإماراتي لم يبالغ في التوقعات عندما رجح أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات بواقع 2.8% في 2013 مقارنة بـ 2.3% في 2012 وأن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في 2013 إلى 394.5 مليار دولار من 386.4 مليار في 2012، و360.1 مليار في 2011، و297.6 مليار في 2010. وأشار تقرير "ميد" إلى ظهور مؤشرات على تعاف اقتصادي في دبي، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي لدبي بنسبة 3.2% في عام 2011، مقارنة بانكماش 2.2% في 2010. ومن المتوقع أن تركز خطة دبي المعدلة لعام 2015، التي ستخذ مقارنة أكثر واقعية تجاه النمو، على المجالات الأساسية لاقتصاد دبي، مثل النقل، السياحة، والتصنيع. ويتوقع

⁽¹⁾تقرير إخباري، اقتصاد الإمارات يحافظ على قوته وماتته وسط تداعيات الأزمة المالية العالمية

.lmth . arciba.elpoep.com.cn/31659-16822043 تاريخ الاصدار 24-11-2009، تاريخ الاطلاع 2013/05/05 بتوقيت 55: 09،

أن تحقق الإمارة نمواً في 2012 يصل إلى 2.5% . وتوقعت "ميد" أن ينمو اقتصاد أبو ظبي خلال عام 2013، بفضل فرص تجارية ضخمة تتجاوز قيمتها مبلغ 276 مليار درهم ، مشيرة إلى أن هذه الفرص ناشئة في قطاعات البنية التحتية ، النقل ، الرعاية الصحية ، التعليم ، الصناعات الثقيلة ، الكهرباء والماء ، العقارات والبناء ، المصرفية والمالية ، والنفط والغاز . وقال وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي ، محمد عمر عبد الله إن اقتصاد الإمارة يمرّ بمرحلة جديدة من التقدم والتحسن بسبب تنوّعه ، بما يتوافق ويتماشى مع رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030. وتوقع التقرير أن يبلغ إجمالي الناتج المحلي 3.9% في عام 2012 ، ليزداد تدريجاً ويصل إلى 6.5% في عام 2016 ، مع استمرار نمو استثمارات القطاع الخاص بعد تنفيذ البنية التحتية في المناطق الحرة ومناطق أخرى من الإمارة .من جهتها ، توقعت وكالة التصنيف العالمية فيتش أن تسجل الإمارات أداءً اقتصادياً قوياً في العام الجاري ، حيث قالت الوكالة إن النمو الاقتصادي في الإمارات سيحقق أداءً أفضل في عام 2013، مؤكدة أن أسعار الخام ستكون أبرز عوامل دعم النمو في العام المقبل (1) وأشادت الوكالة الدولية بانتعاش القطاع العقاري في الدولة عموماً ودبي خصوصاً ، منوهة بارتفاع معدلات الإيجار في دبي بنسبة تتجاوز 12% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2012 مستفيدة من النشاط المستجد في قطاعات السياحة والتجارة والنقل .وقال سامي القمزي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في دبي ، إن دبي ما زالت رغم الأوضاع الاقتصادية العالمية تحتفظ بحيويتها وموقعها الإستراتيجي باعتبارها واحدة من أفضل الأماكن للعيش ومزاولة الأعمال التجارية ، حيث قفزت الإمارات إلى المرتبة 26 عالمياً ضمن 183 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2013 الصادر عن البنك الدولي ، وذلك بعد تقدمها سبعة مراكز مقارنة بالمرتبة 33 خلال العام الماضي ، وتقدمت الدولة بذلك 24 مركزاً في مؤشر بدء الأعمال ، ليصل إلى المرتبة 22 مقارنة بالمرتبة 46 خلال العام الماضي ، محتلة بذلك المركز الأول على مستوى العالم العربي في هذا المؤشر .وأوضح أن البنك الدولي قام باعتماد إجراءات التسجيل والترخيص التجاري في دبي كمعيار لمؤشر بدء الأعمال في الإمارات ، حيث يتم تطبيق أفضل الممارسات لتحسين هذه الإجراءات التي تشكل عاملاً أساسياً في تأسيس الأعمال ، لافتاً إلى أن المحركات الرئيسية في دبي المتمثلة في التجارة ، والسياحة ، والخدمات اللوجستية ، وجذب الاستثمارات والصادرات وإعادة الصادرات شكلت حجر الأساس في تصدر الإمارة مركزاً عالمياً متميزاً، إذ تشير التقديرات إلى أن اقتصاد دبي سينمو بمعدل يفوق 4% خلال عام 2012. إلى جانب ذلك ، ارتفعت صادرات دبي بمعدل الضعف في قيمتها الإجمالية لعام 2011 وعلى مدى الأشهر الستة الأولى من عام 2012 .وأضاف أن دبي أظهرت قدرتها على استقطاب المستثمرين وأصحاب الشركات من جميع أنحاء العالم لما تتمتع به من استقرار وبيئة اقتصادية آمنة ذات مزايا تنافسية في دخول أسواق جديدة من خلالها ، حيث تمكنت من جذب 113 شركة عالمية بمجمل 115 مشروعاً ، واستثمارات ورؤوس أموال أجنبية ممثلة في شركات استراتيجية تصل قيمتها إلى 16.5 مليار درهم خلال النصف الأول

(1)تقرير إخباري ، اقتصاد الإمارات يحافظ على قوته ومتانته وسط تداعيات الأزمة المالية العالمية ، الموقع السابق

من عام 2012. وأكد أن القطاع السياحي في دبي لا يزال إحدى ركائز الإمارة ، حيث ازداد عدد السياح في دبي بنسبة 10 %، وإيرادات الفنادق بمعدل 19 خلال النصف الأول من 2012 ، وزار الإمارة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2012 نحو خمسة ملايين سائح ، ومن المتوقع أن تستقبل دبي خمسة ملايين سائح في النصف الثاني من العام 2012. وأردف قائلاً : إن دبي لا تزال عصباً حيويًا في حركة المسافرين عبر مطار دبي الدولي ، إذ زاد تدفقهم بنسبة 13.7 % في النصف الأول من عام 2012 ، ما يجعله أكثر المطارات ازدحاما في النصف الأول من العام الجاري ، ومن المتوقع أن يستقبل المطار ما يزيد على 75 مليون راكب بحلول عام 2015، ما يجعله أكبر محطة لنقل المسافرين على مستوى العالم. في المقابل أكد عبد الفتاح شرف الرئيس التنفيذي لـ "إتش إس بي سي الإمارات" أن مؤشرات النمو والتعافي الاقتصادي في الإمارات ودبي تبدو واضحة بالفعل، خاصة على مستوى قطاعات النمو الأساسية في الدولة وعلى رأسها التجارة والسياحة والضيافة. وقال: "لمسنا نمواً لافتاً في حجم الطلب على الاستثمار في قطاع الضيافة سواء من قبل المستثمرين المحليين أو من الخارج،⁽¹⁾

ما يعكس عودة قوية لمستويات الثقة ، إضافة إلى ذلك نرى تحسناً واضحاً في أداء أسواق العقارات في الدولة . "وتوقع البنك أن يواصل اقتصاد الإمارات نموه في 2013 بنحو 4 %، ليصل الناتج المحلي الاسمي للدولة إلى 1,38 تريليون درهم (378 مليار دولار (مقابل 1,3 تريليون درهم (354 مليار دولار) في عام 2012، و339 مليار دولار في 2011. وقال سايمون ويليامز، كبير المحللين الاقتصاديين في البنك: رغم أن الاقتصاد الإماراتي أكثر عرضة لتأثيرات التباطؤ الاقتصادي في منطقة اليورو، مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، فقد أظهر بعض المتانة والمرونة على مدى الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012، ما دفع البنك لزيادة تقديراته للنمو في عام 2012 إلى 3,7 في المائة وتوقعاته لعام 2013 إلى 4 في المائة. الخبير الاقتصادي طلال أبوغزالة ، رئيس مجموعة طلال أبوغزالة الدولية ، رئيس الائتلاف الدولي لتقنية المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة ، قال : إن الاقتصاد الإماراتي سيققق نمواً إيجابياً العام الجاري سيصل إلى نسبة 6 %، متجاوزاً بذلك التقديرات الدولية ، مشيراً إلى أن قوة اقتصاد الإمارات ونجاحه في التغلب على تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأوروبية ستساعده كثيراً على ذلك . وقال أبوغزالة إن نسبة نمو اقتصاد الإمارات مستمرة في الزيادة في اتجاه تصاعدي، بعد تراجعها بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ، بينما لا تزال نسب نمو أغلبية البلدان الأوروبية تتراجع وتحقق معدلات تقترب من الصفر أو تقل عنه. وأكد أن الاقتصاد الأساسي أو الحقيقي المتمثل في الأنشطة الإنتاجية الرئيسية للدولة لم يتأثر سلباً بالأزمات المالية العالمية، إذ إن سوق المال فقط هي التي تأثرت بالأزمات كنتيجة طبيعية لتأثر أسواق المال في العالم، مشيراً إلى أن اقتصاد الإمارات نجح في استيعاب الأزمات المالية ، بسبب القيادة الحكيمة ، إضافة إلى قوة وسلامة القرارات المالية التي اتخذها المصرف المركزي. وأوضح أن تأثر

(1) تقرير إخباري ، اقتصاد الإمارات يحافظ على قوته وماتته وسط تداعيات الأزمة المالية العالمية ،الموقع السابق

الإمارات بالأزمة العالمية جاء من حقيقة أنها تمثل مركزاً مالياً عالمياً مرموقاً ، لافتاً إلى أن اقتصاد الدولة الحقيقي لم يتأثر ولم يتم إغلاق أي منشآت اقتصادية ، خصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة الأزمة . وأوضح أن تداعيات الأزمة المالية العالمية كانت ضخمة للغاية على أغلبية بلدان العالم المتقدم ، إذ أغلقت شركات وبنوك ومؤسسات عملاقة لم يكن يتصور أحد إغلاقها على الإطلاق ، مشيراً إلى أن الوضع في الإمارات أفضل كثيراً .ولفت أبوغزالة إلى أهمية اتخاذ إجراءات تصحيحية تزيد اقتصاد الإمارات قوة تمكنه من مواجهة أي أزمات أخرى ، موضحاً أن أول هذه الإجراءات يتمثل في ضرورة استقلال سوق المال في الإمارات عن أسواق المال العالمية ، بحيث يكون لسوق المال الإماراتية قدر كبير من الاستقلال في اتخاذ القرارات ، إضافة إلى ضرورة التركيز على المشروعات الإنتاجية وعدم التركيز على النشاطات التبادلية ، مثل أسواق المال والعملات والمضاربات العقارية، وإعطاء أولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إذ إن اقتصاديات الدول القوية تعتمد بصفة رئيسة على مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة، وهذه المشروعات تمثل ما يصل إلى 80 في المائة على الأقل من حجم المشروعات في الدول المتقدمة .وقال إن اقتصاديات العالم لن تتمكن من التغلب نهائياً على تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا في غضون عشر سنوات على الأقل ، ما يتطلب إجراءات حاسمة ومتجددة بصفة مستمرة⁽¹⁾ .

فيما توقع مؤيد مخلوف المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، التي هي عضو في مجموعة البنك الدولي ، والتي تمثل نراع القطاع الخاص في المجموعة ، نمو اقتصاد الإمارات بنسبة 5 في المائة عام 2013 . وأشاد مخلوف بجهود الإمارات في تنويع قاعدة اقتصادها الذي يتزامن مع رفع إنتاجها النفطي ، حيث توقع أن ترفع الإمارات إنتاجها النفطي من 2.5 مليون برميل من النفط يومياً إلى 3.5 مليون برميل يومياً بحلول 2018 ، وكذلك بجهود الإمارات في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، قائلاً إن الإمارات لعبت دوراً قيادياً ومتميزاً في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وهي بالفعل مثال يحتذى به في المنطقة في هذا الدعم الذي يعكسه وجود الكثير من المؤسسات الداعمة مثل صندوق خليفة لدعم مشاريع الشباب ، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.⁽²⁾

وبالرغم من هذا فإن اقتصاد الإمارات العربية خلال سنة 2009 على متانته وقوته وسط تداعيات الأزمة ، وأسهمت حزمة الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الإمارات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية في أن يصبح وضع الاقتصاد الإماراتي في الربع الأخير من عام 2009 أفضل بكثير مما كان متوقعاً في عام 2008 طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

(1) أبو خليفة ، تأثير الأزمة المالية العالمية على دولة الإمارات العربية المتحدة / moodwa3.moc تاريخ الاصدار 14 أكتوبر 2011، تاريخ الاطلاع 2013/05/10، بتوقيت 20:20 ، ص ، 4

(2) أبو خليفة ، نفس الموقع السابق

المطلب الرابع: الموارد والبنية الاقتصادية في دولة الإمارات

عند وصولها لـ 360 مليار دولار عام 2012 كنتاج محلي قومي حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني عربياً بعد السعودية ، والمركز الثالث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد السعودية وإيران ، والمركز الـ 30 على مستوى العالم. وتتفق كل الإحصاءات على اختلاف معاييرها ومصادرها على أن الدولة تحقق واحداً من أسرع الاقتصاديات نمواً في المنطقة والعالم بشكـل عام. ويشكل هذا الرقم زيادة مقدارها 20.8% عن نفس الناتج المحلي عام 2011 ، والذي قدر بـ 298 مليار دولار.

وتعد الدولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، وعضواً فاعلاً في منظمة أوبك الدولية، وقد وضعت ضمن استراتيجياتها تقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي كمورد أساسية للدخل ، وانصب اهتمامها على تنويع مصادر الدخل: كالسياحة واستصلاح الأراضي الصحراوية ؛ بغرض الزراعة والاكتفاء الذاتي ، وتشكل قيمة المشاريع النشطة في الدولة ما قيمته 350 مليار دولار حالياً. وعند تشكيل الاتحاد عام 1971 ، كان الناتج المحلي للفرد 2000 دولار فقط ، مقابل 48000 في 2012 ، وقد صنفت دولة الإمارات في المرتبة 14 عالمياً من حيث الأداء التجاري والأعمال اعتماداً على اقتصادها وقوانينها ؛ لتنظيم المشاريع عام 2011.

وتعتمد البلاد على نظام الاقتصاد المفتوح؛ حيث حققت الدولة المركز الثالث عالمياً ، والثاني شرق أوسطياً في معدل الناتج المحلي للفرد الواحد ، بينما حققت المركز 17 عالمياً بحسب صندوق النقد الدولي . وتشكل إمارة أبوظبي وحدها نصف اقتصاد البلاد ، وقد صنفت كأغنى مدينة في العالم ، بعدد سكان لا يتعدى المليون فقط وقد تأثر اقتصاد البلاد وخصوصاً في دبي بالأزمة الاقتصادية العالمية ؛ حيث انكمش الاقتصاد بنسبة 4% عام 2009 ، وظلت التطلعات نحو استثمارات الدولة الخارجية لدعم الاقتصاد بشكل عام. وكان المتضرر الأكبر قطاع العقارات الذي شهد هبوطاً سريعاً وحاداً في أسعار الإيجارات في دبي ؛ وذلك بعد أن أعلنت مجموعة دبي العالمية عن تطلعها لتأخير دفع ديونها المستحقة. ويشكل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الرئيسيين للدخل بالرغم من مشاريع تنويع الاقتصاد ، وقد سجل عام 2009 اعتماد الاقتصاد بنسبة 85% على تصدير هذه الموارد الطبيعية.

ومن مشاريع التنويع الاقتصادي نذكر الطفرة العقارية والمعمارية الهائلة التي شهدتها البلاد، وتطور قطاعات الخدمات ، وقد بدأت الدولة تصدير الألمنيوم والستيل والحديد والمنسوجات بشكل كبير مع توقعات بزيادة مدخولات صادراتها عن الصادرات النفطية خلال 40-50 عاماً⁽¹⁾.

⁽¹⁾ محمد بن راشد آل مكتوم ، تقرير حول الموارد والبنية الاقتصادية في دولة الإمارات ، <http://www.uaepedia.ae/index.php>

وتعنى الدولة ببناء المشاريع المميزة خصوصاً في دبي: كبرج خليفة أطول برج في العالم ، ومطار دبي الدولي في جبل علي بدبي الذي سيكون عند اكتماله أعلى مطار في العالم ، بالإضافة إلى جزيرة النخلة في جميرا دبي ، وهي تعد أكبر جزيرة اصطناعية في العالم ، ومول دبي أكبر مركز تسوق في الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى مشروع الأرخييل الصناعي (جزر العالم) الذي يهدف إلى رفع الدخل السياحي لإمارة دبي.

كما بنيت مشاريع ترفيهية عدة: كدبي لاند التي تطمح لتكون أضخم بمرتين من (ديزني لاند)، ومدينة دبي الرياضية ، التي تسعى لتكون منظماً للأولمبيات العالمية.

وعلى الرغم من الدخل المتوقع من هذه المشاريع إلا أنها أضافت عبئاً جديداً لديون الإمارة خصوصاً في ظل التراجع الاقتصادي العالمي ؛ مما يشكل تحدياً حقيقياً لطلالما أثبتت الإمارات عمومًا ، ودبي خصوصاً قدرتهما على تجاوزه وتحويله لورقة قوة عن طريق النظرة الثاقبة ، والرؤية الواعية للقيادة الرشيدة. وفيما يتعلق بالواردات فمعظمها مواد صناعية ، وآليات ومعدات موصلات ، وقد شكلت نسبة 80% من إجمالي الواردات. ويعمل ما يزيد عن 200 مصنع في منطقة جبل علي دبي ، الذي يحوي ميناءً ، ومنطقة تجارة حرة ؛ للتصنيع والتوزيع ، وتعطي نسبة إعفاء ضريبي 100% لعمليات الشحن وإعادة التصدير. كما يحوي الموقع محطات طاقة مزودة بوحدات لتحلية المياه، ومصانع ألمنيوم وستيل. كما يوجد مخططات لتوسعة الموقع ، وإضافة العديد من المجالات الصناعية الأخرى له، وكما سبق وذكرنا ، فقط اقتطع جزء منه لمشروع المطار الأعلى في العالم للشحن والركاب ، يصاحبه مشروعات خدمية ، واستضافة ونقل لخدمة القادمين عبر هذا المطار.

وقد حاولت دبي تطبيق تشريعات أكثر تساهلاً ؛ لتشجيع الاستثمارات فيها، وقد اتخذت من تجارب مدن نيويورك وزيوريخ وسنغافورة العديد من النقاط التي تجعلها وجهة استثمارية ، فهي تعرض نسبة تملك أجنبي 55.5% للأجانب في سوق مركز دبي المالي ، مع ضرائب مخفضة لأقصى حد ، ونسبة تملك 100% في مدينة الإعلام والإنترنت ، التي استحدثتها لكبرى شركات تقنية المعلومات والإعلام ، ووفرت في المدينة أحدث أساليب الاتصال وأسرعها ؛ مما شجع العديد من أهم الشركات على افتتاح فروع تمثيلية لها في المنطقة ككل في دبي، وقد جعلت بعض الشركات من هذه المكاتب نقرات رئيسة ، كما أسست سوق بورصة جديد.

وقد بلغ متوسط الأجور عام 2009 نحو 45.6 دولاراً لكل ساعة عمل ، وفي 2001 بلغت أرباح الحكومة 29.7 مليار دولار ، مقابل 22.9 مليار نفقات.

وتحاول الدولة حالياً تطبيق خطط التوطين التي تنفذها الحكومة بعد إقرارها من المجلس الوطني الاتحادي ، ولكن القطاع الخاص عام 2009 لم يحقق سوى نسبة توطين 0.34% ، فيما يحقق القطاع الحكومي نسب

عالية ، خصوصاً في التعليم الذي تستثمر في الدولة نحو 2.6 مليار دولار عام 2010 ، أي ما يساوي 22.5% من إجمالي الميزانية العامة. وبلغ رأس مال سوق الأوراق المالية (البورصة) للشركات المدرجة في دولة الإمارات عام 2005 (222568 مليون دولار) ، حسب البنك الدولي ، (1)

فيما بلغت البطالة عن العمل 4% عام 2009 ، مقابل 4.6% عام 2012 والتضخم 1.9% عام 2008 ، والدين الوطني 142 مليار دولار عام 2009 ، ونسبة الفقر 0% والقوة العاملة 3.7 مليون في 2010 ، أما الدخل الأساسي فيأتي من: البترول والبتز وكيمائيات والصيد والألمنيوم والإسمنت والمخصبات الصناعية ، فيما تتراوح الصناعات ما بين معدات تصليح القوارب، وأدوات البناء ، وبعض السفن ، والأنسجة ، وبعض الحرف اليدوية.

فيما بلغت الصادرات 212 مليار دولار عام 2010 ، وشملت النفط الخام والغاز الطبيعي ، والأسماك المجففة والتمور والمواد المعاد تصديرها ، وكانت اليابان على رأس المستوردين بنسبة 17% ، تليها الهند ب 13.5% ، ثم إيران ب 7% ، ثم كوريا الجنوبية 6% ، وتايلند ب 5% للعام نفسه.

فيما حققت المستوردات 161 مليار دولار، وتراوحت ما بين: المعدات والآلات ووسائل النقل والكيمائيات والأغذية، وتصدر الهند قائمة الدول الموردة ب 17.5% ، تليها الصين ب 14% ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ب 7.7% ، ثم ألمانيا ب 5.6% ، واليابان ب 4.8% لعام 2010 (2)

(1) محمد بن راشد آل مكتوم ، مرجع سابق ، ص،2

(2) المرجع السابق، ص 3

خلاصة الفصل :

ما نخلص إليه في نهاية هذا الفصل هو أن للأزمة المالية العالمية آثار متفاوتة الحدة على اقتصاديات الدول كغيرها من الأزمات السابقة، حيث نصل إلى النتائج التالية :

الولايات المتحدة هي الأكثر تضررا من الأزمة حيث ارتفع حجم مديونيتها ومعدل التضخم والبطالة ، كما تعرضت أغلب بنوكها ومؤسساتها المالية للإفلاس أين لجأت لعمليات التأمين لكبريات مؤسساتها المالية ، وكذلك تعرضت الدول الصناعية الكبرى لانخفاض معدلات النمو والنتائج المحلي . بالإضافة إلى افلاس بعض مؤسساتها المالية واللجوء إلى تسريح العمال بهدف التقليل من النفقات .

لم تسلم الدول العربية (الجزائر و الامارات العربية) من تداعيات الأزمة المالية ، إلا أنه يمكننا القول أن آثارها كانت متفاوتة ومتباينة من دولة لأخرى وذلك على حسب شدة ارتباطها بالأسواق العالمية وانفتاحها عليها ، ونظرا لاعتماد أغلب الدول العربية في صادراتها على النفط فإن انخفاض أسعاره أدى انخفاض هذه الدول مدا خيل هذه الدول الاستهلاكية

خاتمة

لقد مر الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات السابقة التي تعددت أسبابها و آثارها ونتائجها فالأزمات المالية والاقتصادية تمر وفقا لدورات تنتج عنها فترات متوازنة وما زال العالم يواجه اليوم أزمة مالية خطيرة مصدرها النظام الرأسمالي ، حيث كشفت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية المالية و ضعف في الأنظمة المالية

النتائج:

- ونستخلص من دراستنا السابقة بعض النتائج وانتهينا إلى بعض التوصيات ، نجزها فيما يلي :
- أدى انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة إلى اقبال الأفراد والشركات على شراء العقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل أو السكن أو المضاربة ، وامتدت التسهيلات إلى درجة أن المصارف منحت قروضا للأفراد الغير قادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم المنخفضة ، وعودة ارتفاع أسعار الفائدة زاد حجم الدين على المقترضين الأمر الذي جعلهم يتوقفون عن السداد ، ومع قلة الطلب على العقار لارتفاع أسعاره المبالغ فيها ، تدنت أسعاره تدريجيا .
 - كما أصبحت شركات التأمين في مأزق نتيجة تأمينها على قروض معدومة، ولسبب فقدان الثقة أخذ الفرد الأمريكي بسحب ودائعه من البنوك خشية فقدانها .
 - إن نقص السيولة لدى البنوك أدت إلى تراجع الإقراض للمشاريع التنموية ، كما أن البنوك قامت بتسريح عمالها الواحد تلو الآخر لانخفاض مداخليها، إضافة إلى قلة مساهمتها في إقراض الشركات للمساهمة في توسعها .
 - كل هذا أدى لإعلان الكثير من البنوك عن افلاسها للاستفادة من نظام افلاس الشركات ، المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لحمايتها من دائنيها .
 - كما قامت معظم البنوك وشركات العقار ببيع ديون الأفراد على شكل سندات لمستثمرين بضمان المنازل فقام هؤلاء الأخيرون باللجوء لشركات التأمين لضمان سنداتهم .
 - انهيار بنوك ومؤسسات مالية دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني أصلا من عجز في ميزانه التجاري .
 - كشفت الأزمة عن الترابط والحساسية بين مكونات الاقتصاد العالمي، حيث انتقلت عدوى الأزمة بسرعة فائقة متجاوزة الحدود والقيود، لتطال كل القطاعات الأخرى وكان تأثيرها واضحا على العمالة (تسريح العمال) من كبريات الشركات العالمية.
 - والجزائر لم تكن بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة إلا أنه من حسن حظها فإن ضعف ارتباط نظامه بالنظام المالي العالمي، والذي يظهر في انعدام العلاقات بين البنوك الجزائرية والبنوك العالمية وقاها من الآثار الوخيمة لهذه الأزمة؛
 - أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فكانت تأثيرات الأزمة بشكل كبير وذلك بحكم الصلات والروابط الوثيقة التي تربطها بالاقتصاد الرأسمالي، إن هذا لا يمنع من ضرورة إصلاح المنظومة المصرفية العربية طالما أن الاقتصاديات العربية خاصة الخليجية منها منفتحة بشكل كبير على الاقتصاد العالمي فإنها لم

تكن بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة سواء كانت سلبية أو ايجابية لكن تأثير الأزمة في الدول العربية لم يكن بنفس الحدة التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي .

التوصيات :

- ضرورة تعاون المؤسسات والهيآت الدولية المختلفة على بناء نظام معلومات مالي دولي ، يعتمد في معلوماته على مصادر مستقلة ومحيدة ، إضافة إلى المعلومات التي تتيحها الشركات عن نفسها من خلال التقارير والنشرات المختلفة ، مع إتاحتها للمستثمرين ليتمكنوا من توجيه استثماراتهم بشكل صحيح
 - تشجيع تأسيس المصارف الاسلامية ومؤسسات الاستثمار التي تقوم على مبادئ المشاركة والمضاربة ، لأنها الأقدر على حشد الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار في مشروعات حقيقية تساهم بفعالية في الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .
 - دعوة السلطات النقدية والبنوك المركزية لتفهم طبيعة العمل في المصارف الإسلامية وإدراك اختلافها ، بدءاً من التشريعات والأنظمة المصرفية ، وانتهاء بممارسة الرقابة المصرفية المركزية .
 - تشجيع دمج وتكامل المؤسسات المصرفية الاسلامية لتقوية مراكزها المالية وتعزيز كفاءتها الادارية التنافسية والحيلولة دون تهميش الأجهزة المصرفية العربية أو إخراج بعضها من السوق المصرفي
- أما بالنسبة للدول العربية فنقترح عليها تبني الحلول التالية:
- إعادة هيكلة اقتصاديات الدول العربية هيكلية جذرية وفق إستراتيجية شاملة تعتمد مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل ومادة رئيسية في التجارة الخارجية.
 - دعم التعاون ثم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وخاصة في المجال الزراعي لأن أغلب الدول العربية تعاني من تبعية غذائية حادة رغم توفر الموارد الطبيعية والبشرية في إطار التكامل.
 - العمل على توفير البيئة الملائمة للتمويل الإسلامي بمختلف صيغته لأن الأزمة المالية أكدت أن التمويل الإسلامي أكثر كفاءة واستقراراً واتصالاً بالاقتصاد الحقيقي من التمويل المبني على الفائدة وخاصة في صورته المستحدثة .
 - إخضاع جميع العمليات والأنشطة المالية للمراقبة والتنفيذ الفعال والمستمر للقوانين والمعايير المحلية والدولية حتى يمكن تحديد بؤر المشاكل قبل وقوعها.
 - تحسين المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات وتشجيع رأس المال العربي المستثمر في الدول الغربية على العودة والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الزراعية والتصنيعية والخدمية في اقتصاديات الدول العربية .

آفاق الدراسة :

لا شك أن هناك العديد من الجوانب التي لم يستوفها هذا البحث، وهي جوانب ينبغي الاعتناء بها في مجال تداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلف الاقتصاديات حيث نطرح بعض المواضيع التي من الممكن محاولة دراستها في الآتي :

- مدى قدرة كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات المالية الدورية.
- دراسة مقارنة بين الحلول التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في الخروج من الأزمة المالية العالمية ، والحلول من وجهة نظر إسلامية.
- دراسة الأزمات المالية التي حدثت مؤخرا مثل أزمة اليونان ومقارنتها بالأزمة المالية العالمية.

قائمة المصادر و المراجع :

قائمة الكتب :

- 1 - ابراهيم هندی منير ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الأول : التوريق ، منشأة المعارف الاسكندرية ، مصر .
- 2- أبوفارة يوسف أحمد ، إدارة الأزمات مدخل متكامل ، المكتبة الجامعية ، إثراء للنشر، الأردن
- 3- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005، ص39.
- 4- عبد الحميد عطية محمد ، الأزمة العالمية وأثرها على أسواق المال ، دار التعليم الجامعي ، 2010 ، مصر
- 5- عبابنة عمر يوسف عبد الله ، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي ، اربد عالم الكتب الحديث، الأردن
- 6- عياصرة معن محمود ، مروان محمد بني أحمد ، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل ، دار الخادم للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2007
- 7- عليوة السيد ، إدارة الأزمات في المستشفيات ، استرال للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة
- 8- خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، سنة 2013،
- 9- مجيد الموسوي ضياء، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010،
- سرور بن حكمت الحريري محمد ، إدارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات الاقتصادية والادارية و المالية، دار الصنعاء، الأردن
- 10- نصر مهنا محمد ، إدارة الأزمات ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2006 ، مصر -
- 11- محمود رمزي ، الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2012 ،
- 12- مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم ، العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2005

قائمة المجلات:

- 1- السويلم سامي إبراهيم ، أسلحة الدمار المالي الشامل (مجموعة من الباحثين ، الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 2009
- 2- العتوم راضي ، حازم رحاطة ، التنبؤ بالأزمات الاقتصادية : حالة الأردن ، جائزة بحثية مقدمة إلى المجلس الأعلى للعلوم و التكنولوجيا ، 2002

- 3- العزاوي محمد عبد الوهاب ' الأزمات المالية ، قديمها و حديثها ، أسبابه ونتائجها ، والدروس المستفادة ، الإثراء للنشر والتوزيع ، 2010 ، الأردن
 - 4- بلاغ سامية ، قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية 2008 إلى دول المينا،مجلة علوم الاقتصاد والتجارة ، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد رقم 23، المجلد 2011/02 ص 180
 - 5- بورعدة حسين ، الأزمة المالية العالمية الأسباب ، الآثار والحلول المقترحة لعلاجها ، الملتقى العلمي الدولي حول :لأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرحات عباس سطيف أيام 20-21 أكتوبر 2009
 - 6- بو عافية سمير ، قريد مصطفى ، التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية ، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف في 21،20 أكتوبر 2009
 - 7- بو عتروس عبد الحق ، سبتي محمد ، السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة ،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 21،20 أكتوبر 2009
 - 8- جوادي نور الدين ، مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية ، ملتقى حول : الأزمة المالية العالمية الراهنة ، مفهومها ، أسبابها وانعكاساتها ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، في 03 فيفري 2009
 - 9- كورنل فريد ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
 - 10- لطفي علي ، تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية أعمال مؤتمرات ، مصر ، أبريل 2009
 - 11- قانة زكي ،تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، مجلة سداسية محكمة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر ، العدد رقم 09 ، جوان 2011
 - 12- زايدي عبد السلام ، يزيد مقران ، تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاديات ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي - تبسة- ، وجامعة أ محمد بوقرة- بومرداس- 19 -جانفي 2010
- قائمة المذكرات:

- 1- المانسيح رباح أمين ، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية 2010-2011
- 2- حجاج محمد الهاشمي ، أثر الازمة المالية على أداء الاسواق المالية العربية ، دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية الأسواق كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر 2012،2001 جامعة سكيكدة الجزائر
- 3- عفيصة حنان ، جوهره مناصرية ، حلول الأزمة المالية العالمية الحالية من وجهة نظر اسلامية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية نقود وبنوك كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2008-2009

قائمة الملتقيات :

- 1- محمد أمين صلاح الدين ، إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث ، كلية العلوم الادارية والمالية ، العراق، 2009
 - 2- مرابط ساعد ، الأزمة المالية العالمية 2008:الجدور والتداعيات ،الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر أيام 20-21 أكتوبر 2009
 - 3-مغاري عبد الرحمان: "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري" ورقة بحث مقدمة في الملتقى العلمي والدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقدة أيام 20- 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2009
 - 4- شابي عبيد ، الأزمة العالمية الجديدة و أزمة الرهن العقاري ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، مفهومها ، أسبابها وانعكاساتها ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، في 03 فيفري 2009
 - 4- علواني عمار ، آثار الأزمة المالية العالمية على التشغيل ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، أيام،20-21 أكتوبر 2009
- قائمة التقارير:

- 1- بنت خالد القاسم لبنى ، وزارة التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، مراجعة السياسة التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية ، 2006 ، تحديث لهذا التقرير عام 2010

2 -قطاع الشؤون للسياسلت الاقتصادية ، إدارة التخطيط ودعم القرار ، تقرير حول التطورات

الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010

3 -محمد بن راشد آل مكتوم ،تقرير حول الموارد والبنية الاقتصادية في دولة الإمارات

2012، <http://www.uaepedia.ae/index.php>،

قائمة المواقع:

1- بحث حول الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الحالية، (<http://insfp29.3oloum.org/t37-topic>،

، بتاريخ 12 /03 /2013

2- أبو خليفة ، تأثير الأزمة المالية العالمية على دولة الامارات العربية المتحدة / oodwam3.moc

تاريخ الاصدار 14 أكتوبر 2011، تاريخ الاطلاع ،10/05/2013 بتوقيت 20:20

3- الطوخي عبد النبي إسماعيل ،التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائمة ، كلية

التجارة ، جامعة أسيوط ، مصر ، <http://www.kantakji.com>

4- تقرير إخباري ، اقتصاد الامارات يحافظ على قوته ومثابته وسط تداعيات الأزمة المالية العالمية

. arciba.elpoep.moc.cn/16822043,31659.lmth . تاريخ الاصدار 24-11-2009، تاريخ

الاطلاع 05/05/2013 بتوقيت 55:09

5- عقل عصام ،اقتصاد الامارات يخرج من شرنقة الأزمة العالمية . www.tqela.moc/01/01/2013 .

، العدد 7022 تاريخ الاطلاع 10/04/2013

6- ناصر بن غيث ، الأزمة المالية العالمية من أين بدأت ... وإلى أين ستنتهي ، www.4barau.moc .

<http://www.2013-04-17>

7- جبوري محمد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها محاولة دراسة الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج

شعاع الانحدار الذاتي ، aidpfei.moc/baraw.w.tnetnoc/sdaolpu ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير ، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة ، 12-2009 ، ص 5 تاريخ الاطلاع :05-11-

2012

8- شحاتة عبد الله ، الأزمة المالية المفهوم والأسباب ، www.tpygedip.org ، تاريخ الإطلاع : 31-

01-2013

فهرس الجداول :

| الصفحة | العنوان | رقم الجدول |
|---------|---|------------|
| 05 | الفرق بين المشكله و الأزمه..... | 01 |
| 15 - 14 | المؤشرات الاقتصادية الدالة على حدوث الازمات المالية..... | 02 |
| 28 - 27 | ملخص أهم الأزمات من 1929←2007..... | 03 |
| 61 | التسهيلات الائتمانية لقطاع التجارة في دول عربية مختارة خلال الفترة 2007-2009..... | 04 |
| 76 | تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2007..... | 05 |
| 77 | تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي 2007 و 2008..... | 06 |
| 77 | واردات الجزائر حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2007، 2008..... | 07 |
| 77 | تطور معدل التضخم في الجزائر 2000-2007..... | 08 |
| 78 | تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال 2000-2007..... | 09 |
| 79-78 | العجز أو الفائض في الميزانية الحكومية..... | 10 |
| 80 | تطور رصيد الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة . | 11 |
| 85 | لمحة عن دولة الإمارات العربية المتحدة الأعوام 1995-2008-2009..... | 12 |
| 87 | تطورات الأسواق المالية في الدولة لعامي 2005-2010..... | 13 |

فهرس المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| | شكر وتقدير |
| د-1 | مقدمة عامة |
| 2 | الفصل الأول : مدخل نظري حول الأزمات المالية..... |
| 3 | المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأزمات المالية..... |
| 3 | المطلب الأول : السمات العامة للأزمة المالية..... |
| 3 | المطلب الثاني : مفهوم الأزمة المالية..... |
| 6 | المطلب الثالث : الخصائص الأساسية للأزمة المالية..... |
| 8 | المبحث الثاني : أنواع و أبعاد الأزمة المالية و مراحلها..... |
| 8 | المطلب الأول : أنواع الأزمات المالية..... |
| 11 | المطلب الثاني : أبعاد الأزمات المالية..... |
| 12 | المطلب الثالث : مراحل الأزمات المالية..... |
| 13 | المبحث الثالث : المؤشرات الاقتصادية للأزمات وأشهرها، و سياسات تجنبها..... |
| 13 | المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية..... |
| 15 | المطلب الثاني : أهم الأزمات المالية العالمية 1929- 2000..... |
| 28 | المطلب الثالث : سياسات تجنب الازمات المالية..... |
| 33 | الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية..... |
| 34 | المبحث الأول : ماهية الأزمة المالية العالمية..... |
| 34 | المطلب الأول : تعريف الأزمة المالية العالمية..... |
| 34 | المطلب الثاني : تشخيص وجذور الأزمة المالية العالمية..... |
| 36 | المطلب الثالث : أسباب الأزمة المالية العالمية..... |
| 40 | المبحث الثاني : السلاسل الزمنية ومراحل الأزمة العالمية والانتقال من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية..... |
| 40 | المطلب الأول : السلاسل الزمنية للأزمة المالية العالمية..... |
| 42 | المطلب الثاني : أهم مراحل الأزمة المالية العالمية..... |
| 44 | المطلب الثالث : الانتقال من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية..... |
| 45 | المبحث الثالث : : تداعيات الازمة المالية على الاقتصاد العالمي و طرق مجابتهها عالميا..... |
| 45 | المطلب الاول : تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي..... |
| 46 | المطلب الثاني : مواجهة دول العالم للأزمة المالية العالمية..... |
| 50 | المطلب الثالث : القم العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة..... |
| 56 | الفصل الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية (الجزائر - الامارات العربية المتحدة) |
| 57 | المبحث الأول : الاقتصاديات العربية و تأثيرها بالأزمة المالية وسياسات مواجهتها..... |
| 57 | المطلب الأول: خصائص الاقتصاديات العربية |
| 58 | المطلب الثاني : جوانب تأثير الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية |
| 63 | المطلب الثالث :الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية. |
| 67 | المبحث الثاني : انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري..... |

فهرس المحتويات

| | |
|-----|--|
| 67 | المطلب الأول: خصوصيات حول الاقتصاد الجزائري وأسباب تأثره بالأزمة المالية..... |
| 74 | المطلب الثاني : آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري..... |
| 83 | المطلب الثالث: التدابير الوقائية لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري..... |
| 84 | المبحث الثالث : تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الإماراتي..... |
| 84 | المطلب الأول :المعالم الرئيسية حول اقتصاد الامارات العربية المتحدة..... |
| 85 | المطلب الثاني :تداعيات الأزمة المالية العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد الاماراتي..... |
| 88 | المطلب الثالث: اقتصاد الإمارات يخرج من شرنقة الأزمة العالمية ويتجه للنمو في 2013..... |
| 93 | المطلب الرابع : الموارد والبنية الاقتصادية في دولة الامارات..... |
| 98 | خاتمة..... |
| | |
| 102 | قائمة المراجع..... |
| 107 | فهرس الجداول..... |
| 109 | فهرس المحتويات..... |